الموجز السنوي لإصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية لعام 2025

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL2.GPID/2026/6

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الموجز السنوي لإصلاحات الحماية الاجتماعية

في المنطقة العربية لعام 2025

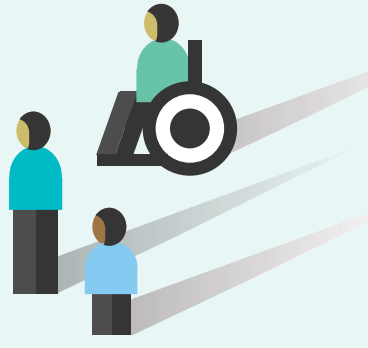

الأمم المتحدة
بيروت

© 2026 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصدر صورة الغلاف: ©Dmitriy/stock.adobe.com

UNITED NATIONS PUBLICATION
E/ESCWA/CL2.GPID/2026/6
PRINT ISBN: 9789211594119
2600012A

شكر وتقدير

أعدَّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذا التقرير، تحت إشراف عام من الأمين التنفيذي بالإنابة، مراد وهبه، وبتوجيه معمَّق من رئيسة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، مهريناز العوضي.

منظِّم المهام

ماركو شايفر

المؤلفون

أنطون بيورك، زينجي تشو، مايا شروف، كاميلا فرانكو ريستريبو، كلاوديا أمبروزيو، منى فتاح واحدي، حسن حمية

المساهمون

نوريللا الحاج

الاجتماعات والمشاورات

الاجتماع الحادي عشر لفريق الخبراء المعني بإصلاح نُظم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية

الدعم الإداري

مجدولين حلاوي

التصميم والإنتاج

قسم إدارة المؤتمرات في الإسكوا

الرسائل الرئيسية

1

تعزيز تعبئة الموارد المحلية

يتزايد الاعتراف بتعبئة الموارد المحلية المستدامة كأولوية لدى صانعي السياسات في المنطقة العربية. وينصبّ التركيز أكثر فأكثر على تحديد نقاط الانطلاق للانتقال من المبادرات التي تموّلها وتديرها الجهات المانحة إلى البرامج التي تمتلكها وتنفذها البلدان.

2

تعزيز الإدماج الاقتصادي للمستفيدين من برامج المساعدة وتخريجهم

يتزايد عدد البلدان التي تعزّز نُظم الحماية الاجتماعية لديها من خلال استحداث تدابير أو إعطاء الأولوية لتدابير دمج المستفيدين من المساعدة الاجتماعية في سوق العمل أو إدماجهم اقتصادياً. وتسهّل هذه الجهود تخرُّجهم التدريجي من برامج المساعدة النقدية الموجهة لمكافحة الفقر.

3

التحول من نَهج قائم على ردّة الفعل إلى نَهج قائم على المبادرة في الاستجابة للصدمات

في حين تظل تدابير الاستجابة للصدمات عنصراً هاماً في نُظم الحماية الاجتماعية، يتواصل انخفاض حصتها من مجمل تطورات الحماية الاجتماعية. بيد أن التدابير المتعلقة بالصدمات المسجلة في عام 2025 تتسم أكثر فأكثر بطابع دائم وتتواءم بصورة أوثق مع آليات التأمينات الاجتماعية مقارنة بالسنوات السابقة.

4

اعتماد استراتيجيات شاملة للحماية الاجتماعية

يتزايد عدد البلدان العربية التي تعتمد نهجاً شاملاً لتعظيم إمكانات سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها في معالجة الصدمات وأوجه الضعف المتنوعة. ويشمل ذلك اعتماد أو إعداد استراتيجيات وطنية شاملة للحماية الاجتماعية.

المحتويات

شكر وتقدير 3
الرسائل الرئيسية 4
مقدمة 8

1. المنهجية 11
ألف. الرصد الاستشرافي المنهجي لتطوّرات الحماية الاجتماعية 12
باء. معايير فرز التطوّرات المهمة 13
جيم. تعزيز صحة النتائج ومصداقيتها 15
دال. توثيق النتائج وتصنيفها 15

2. ملخص الإحصاءات الرئيسية بشأن إصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية في عام 2025 19

3. ملخص إصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية 33
الأردن 36
الإمارات العربية المتحدة 42
البحرين 46
تونس 49
الجزائر 53

جزر القمر 59
الجمهورية العربية السورية 62
جيبوتي 66
السودان 68
الصومال 72
العراق 76
عُمان 80
دولة فلسطين 85
قطر 88
الكويت 91
لبنان 94
ليبيا 100
مصر 102
المغرب 107
المملكة العربية السعودية 114
موريتانيا 116
اليمن 120

الخلاصة 122
الحواشي 123

قائمة الأشكال

الشكل 1. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب أداة و/أو وسيلة الرصد 16
الشكل 2. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب مصدر المعلومات 16
الشكل 3. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب الفئة 20

الشكل 4. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب الفئة ومستوى دخل البلد 21
الشكل 5. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب الوظيفة 22
الشكل 6. نسبة الوظائف أو التقديمات، حسب فئة الحماية الاجتماعية 23
الشكل 7. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب الفئة ونوع التغيير 24
الشكل 8. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب نوع التغيير ونوعه الفرعي 25
الشكل 9. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب نوع التغيير ونوعه الفرعي، حسب مستوى دخل البلد 26
الشكل 10. نسبة التدابير الرامية إلى زيادة فعالية وكفاءة الحماية الاجتماعية، حسب مستوى دخل البلد 27
الشكل 11. نسبة تدابير الحماية الاجتماعية المتعلقة بالصدمات، حسب فئة الحماية الاجتماعية 27
الشكل 12. توزيع تدابير الحماية الاجتماعية المتعلقة بالصدمات، حسب مستوى دخل البلد 28
الشكل 13. توزيع التدابير المؤقتة والدائمة المتعلقة بالصدمات 28
الشكل 14. توزيع تدابير الإصلاح الرامية إلى تحسين الاستدامة المالية لنُظُم الحماية الاجتماعية 29
الشكل 15. توزيع التطوّرات المتعلقة بالتغييرات التكنولوجية، حسب مستوى دخل البلد 30
الشكل 16. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب السنة ومستوى دخل البلد 31

مقدمة

إصدار عام 2025 هو الرابع في سلسلة «الموجز السنوي لإصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية». وهو يرمي إلى تسهيل تبادل المعلومات والخبرات، وتعزيز التعلم المتبادل، وتوطيد التعاون في مجال تطورات الحماية الاجتماعية في المنطقة. وهو يقدم ملخصاً شاملاً للتغييرات في السياسات المعلنة وتنفيذها خلال العام الماضي في 22 بلداً عربياً.

وكان عام 2025 فترةً مهمةً لوضع السياسات في مجال الحماية الاجتماعية والقطاعات ذات الصلة، سواء داخل المنطقة العربية أو خارجها. وقد اتسم أحياناً بتباين ملحوظ في النُهُج، مما أسفر عما يمكن وصفه بأنه «لوحة مزدوجة المشاهد».

فمن ناحية، عززت الأحداث العالمية مثل القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر[1] والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية دور الحماية الاجتماعية ليس في معالجة المخاطر وأوجه الضعف الفردية فحسب، بل أيضاً في إدارة الصدمات المترابطة والأزمات البطيئة الظهور وتخفيف آثارها، بما في ذلك تغيُّر المناخ وعدم المساواة الاقتصادية. كما سلطت منشورات عالمية وإقليمية رئيسية، مثل التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام 2025[2] والنسخة الرابعة من تقرير الإسكوا «عدم المساواة في المنطقة العربية»[3]، الضوء على أهمية سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية الفعالة والشاملة والممولة بصورة مستدامة في سياق الاتجاهات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأعم[4].

ومن ناحية أخرى، شكل التراجع الكبير في التمويل العالمي وتخفيضات المساعدة الإنمائية الرسمية تحدياتٍ كبيرةً لمبادرات التنمية الاجتماعية، بما فيها الحماية الاجتماعية. وتشير التقديرات إلى أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في المنطقة العربية هي من بين الأكثر تضرراً من «إعادة ترتيب أولويات» شركاء التنمية والبلدان المانحة5. ومن المهم في هذا السياق دراسة ما إذا كانت الحكومات في المنطقة العربية قد قامت بتكييف نُظم الحماية الاجتماعية لديها لتخفّف، بطريقة أو بأخرى، من تأثير القيود المفاجئة على التمويل الخارجي لبرامج الحماية الاجتماعية. ولذلك، من المهم جداً رصد إصلاحات السياسات التي ترمي إلى تحقيق كفاءة الإنفاق وتنويع الموارد. ويسعى الموجز إلى تحديد ما إذا كانت هذه القضايا قد عولجت خلال عام 2025 وكيف تمت معالجتها، وقد ظهرت بالفعل بعض الاتجاهات العامة.

- أصبحت تعبئة الموارد المحلية المستدامة موضوعاً متزايد الأهمية لدى صانعي السياسات في المنطقة. ففي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والبلدان المنخفضة الدخل المتأثرة بالنزاعات، يمثل الانتقال من المبادرات التي تموّلها وتديرها الجهات المانحة إلى البرامج الوطنية أولوية.

- في حين تظل تدابير الاستجابة للصدمات عنصراً هاماً في نُظم الحماية الاجتماعية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، فإن حصتها من مجمل تطورات الحماية الاجتماعية تستمر في الانخفاض. فبعد أن بلغت 38 في المائة في عام 2022، في أعقاب أزمة كوفيد-19 ووسط ارتفاع معدلات التضخم، لم تمثل تدابير الاستجابة للصدمات سوى 14 في المائة من مجمل تطورات الحماية الاجتماعية في عام 2025. بيد أن «التدابير المتعلقة بالصدمات» المسجلة في عام 2025 تتسم أكثر فأكثر بطابع دائم وتتواءم بصورة أوثق مع آليات «التأمينات الاجتماعية» مقارنةً بالسنوات السابقة.

- يتزايد عدد البلدان التي تعزز نُظم الحماية الاجتماعية لديها من خلال استحداث تدابير أو إعطاء الأولوية لتدابير إدماج المستفيدين من المساعدة الاجتماعية في سوق العمل أو إدماجهم الاقتصادي. وتسهّل هذه الجهود تخرُّجهم التدريجي من برامج المساعدة النقدية الموجهة لمكافحة الفقر. ومع أن إدماج المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية الموجهة لمكافحة الفقر في سوق العمل قد يكون مكلفاً، فإن مثل هذه التدخلات توفر مساراً جزئياً لتقليل الطلب المتزايد على الميزانية لأغراض المساعدة الاجتماعية العادية للتخفيف من حدة الفقر.

- يتزايد عدد البلدان العربية التي تعتمد نهجاً شاملاً لتعظيم إمكانات سياسات الحماية الاجتماعية وبرامجها في معالجة الصدمات وأوجه الضعف المتنوعة. ويشمل ذلك اعتماد أو إعداد استراتيجيات وطنية شاملة للحماية الاجتماعية، ولا سيما في مصر والعراق والأردن وموريتانيا والصومال والجمهورية العربية السورية.

ويتألف هذا الموجز السنوي، على غرار إصداراته السابقة، من ثلاثة فصول: حيث يبيّن الفصل 1 النُّهُج المنهجية المستخدَمة في إعداد الموجز، ويقدم الفصل 2 ملخص الإحصاءات الرئيسية المتعلقة بالتطوّرات الملحوظة في المنطقة العربية، بينما يعرض الفصل 3 ملخص تطوّرات الحماية الاجتماعية في كل بلد من البلدان، حيث يستهل بلمحة عامة ثم ينقسم إلى أقسام فرعية.

©Malik Nalik/stock.adobe.com

1 المنهجية

©Seventyfour/stock.adobe.com

اعتُمِدت، في إعداد هذا الموجز، منهجيةٌ متعددة المراحل، ومؤتمتة جزئياً، بغية جمع تطوّرات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية وفرزها وتصنيفها. ويغطي الموجز إصلاحات الحماية الاجتماعية المعلنة والمعتمدة في عام 2025، بالإضافة إلى عدد من التطورات التي حدثت منذ نهاية عام 2024 ولم يشملها الموجز السنوي السابق.

ألف. الرصد الاستشرافي المنهجي لتطوّرات الحماية الاجتماعية

1. مصادر الأخبار عن إصلاحات الحماية الاجتماعية

أُعِدَّت عملية شبه مؤتمتة ومتواصلة لمواكبة تطوّرات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية. وقد يسَّرت هذه العملية التجميع المستمر للإعلانات المستجدة عن الإصلاحات، وغيرها من الإشارات إلى التطورات المتعلقة بمختلف أبعاد الحماية الاجتماعية. وترتكز عملية الرصد المنهجية هذه إلى نهج ثلاثي تُستخدم فيه مصادرُ وأدواتٌ مختلفة، بغية تغطية أكبر قدر ممكن من تطوّرات الحماية الاجتماعية. وشملت المصادر التي تم رصدها ما يلي:

- المواقع الإلكترونية لوكالات الحماية الاجتماعية، التي تُسمّى أيضاً مؤسسات الحماية الاجتماعية، مثل منظمات التأمين الاجتماعي، وبرامج وصناديق الضمان الاجتماعي، وخطط وصناديق المساعدة الاجتماعية، وسلطات الإسكان والرعاية العامة.

- المواقع الإلكترونية لبرامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك بوابات الخدمات العامة المتكاملة عبر الإنترنت (مثل السجلات الاجتماعية)، والمساعدة الاجتماعية، وسوق العمل، والأشغال العامة، والإدماج الاجتماعي، وبرامج الإسكان الاجتماعي.

- المواقع الإلكترونية لوزارات الشؤون الاجتماعية والوزارات التي تؤدي نفس الوظيفة، مثل وزارات التنمية الاجتماعية ووزارات التضامن الاجتماعي ووزارات التنمية المجتمعية.

- المواقع الإلكترونية للوزارات المعنية الأخرى التي تضطلع بالإشراف العام أو تقدّم خدمات الحماية الاجتماعية من خلال برامج محددة، مثل وزارات الصحة والتعليم والعمل والمالية والاقتصاد والزراعة والتجارة والتخطيط والإسكان والطاقة والأوقاف والشؤون الدينية.

- الجرائد الرسمية الحكومية أو المواقع الإلكترونية للبرلمانات، التي تنشر النصوص الكاملة للتشريعات والتعديلات المتعلقة بالحماية الاجتماعية، وما يتصل بها من تفاصيل.

- وكالات الأنباء المملوكة للدولة ووسائل الإعلام الخاصة، بما في ذلك الصحف والبوابات الإخبارية على الإنترنت ومحطات التلفزيون وشبكات الراديو والمنصات الرقمية.

- قواعد بيانات المنشورات، والمجلات الأكاديمية، ومستودعات البحوث، والمحفوظات العلمية.

2. أدوات ووسائل رصد الأخبار

استخدم فريق صياغة التقرير وسائل الرصد المؤتمتة واليدوية لتتبُّع تطوّرات سياسات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية. وأهمّ أداتين مؤتمتتين استُخدمتا لهذا الغرض هما:

- تنبيهات جوجل (Google Alerts)، وهي أداة رصد لمواقع الإنترنت تعتمد على محرّك بحث Google. وصُممت

الأداة لتتعقب صفحات المواقع الإلكترونية التي تحتوي على أي من الكلمات المفتاحية المحددة على نحو مستمر وبناءً على مجموعة قواعد يحددها المستخدِمون.

- تنبيهات قواعد البيانات (Database Alerts)، وهي أداة ترسل إشعارات آلية يحرّكها نشر مقالات أو أوراق بحثية على موقع ProQuest الإلكتروني. وقد ضُيِّق نطاق التنبيهات إلى المقالات والأوراق المتعلقة بالحماية الاجتماعية من خلال تحديد مجموعة من الكلمات المفتاحية ذات الصلة والقواعد الإضافية لعملية البحث.

وكانت عملية الرصد مؤتمتة جزئياً: فقد بُرمجت تنبيهات Google بحيث ترسل إشعارات أسبوعية، في حين بُرمجت تنبيهات قاعدة بيانات ProQuest بحيث ترسل إشعارات شهرية، وأُجريت عمليات يدوية لتفحُّص المواقع الإلكترونية الرسمية مرةً كل ستة أشهر. وعلى مدار العام، أجرى الفريق المكلف بصياغة التقرير عمليات بحث يدوية في المصادر المتاحة لجمع أحدث المعلومات عن إصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة. كما أجرى أعضاء فريق الصياغة، خلال مرحلة الصياغة النهائية للموجز، جولةً شاملةً من عمليات البحث اليدوي للمراجعة، واعتمدوا في ذلك على معرفتهم المتعمقة بنُظم الحماية الاجتماعية في كل بلد عربي، وبتدخلات الحماية الاجتماعية التي نفّذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقد حدَّدت الإسكوا مسبقاً الكلمات المفتاحية والتراكيب اللغوية المتعلقة بالحماية الاجتماعية باللغات الإنكليزية والعربية والفرنسية، استناداً إلى مصطلحات الحماية الاجتماعية التي يكثر استخدامها في المنطقة العربية من قِبل وكالات الأنباء، ومؤسسات الحماية الاجتماعية وبرامجها، والوزارات المعنية، والباحثين. وتضمنت هذه العملية أيضاً وضع قائمة بالكلمات المفتاحية الخاصة بكل بلد لإدخالها في تنبيهات Google وتنبيهات قاعدة البيانات، نظراً لاختلاف ترجمات العديد من مصطلحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية. وتدأب الإسكوا بانتظام على تحديث قائمة الكلمات المفتاحية وصقل تراكيب واختيارات المصطلحات المستخدمة لتتبع التغييرات في سياسات الحماية الاجتماعية. وفيما يلي مثال على بحث تنبيهات Google استُخدم في عام 2025 عن إصلاحات الحماية الاجتماعية في مصر باللغة الإنكليزية متبوعاً بترجمته العربية:

intitle:«Egypt» AND («cash transfer» OR «cash assistance» OR «food subsidy» OR «fuel subsidy» OR «energy subsidy» OR «pension» OR «social protection» OR «social safety net» OR «social security» OR «health insurance» OR «unemployment insurance»)

intitle: «مصر» و(«تحويل نقدي» أو «مساعدة نقدية» أو «معونة غذائية» أو «معونة وقود» أو «معونة طاقة» أو «معاش» أو «حماية اجتماعية» أو «شبكة أمان اجتماعي» أو «ضمان اجتماعي» أو «تأمين صحي» أو «تأمين ضد البطالة»)

ومن الجدير بالإشارة أنه بالرغم من بذل قصارى الجهد لشمول أكبر عدد ممكن من تطوّرات سياسات الحماية الاجتماعية المهمة، فإن بعضها ربما قد أُغفل. فبالنسبة إلى عدد محدود من البلدان، لم تسفر البحوث المتعلقة بالفروع الرئيسية للحماية الاجتماعية (أي القائمة على الاشتراكات وتلك غير القائمة على الاشتراكات) عن أي نتائج، وكانت المعلومات المنشورة عن «سياسات تنشيط سوق العمل» نادرة عموماً. ولذلك، يتضمن «الموجز السنوي» هذا نتائجَ إرشاديةً تتوخى إعطاء صورة عامة، لا مستفيضة، عن واقع المنطقة.

باء. معايير فرز التطوّرات المهمة

1. تعريف الحماية الاجتماعية

استندت عملية توثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية، منذ بدايتها، إلى تعريف «الحماية الاجتماعية» الوارد أدناه الذي تستخدمه الإسكوا:

©chaylek/stock.adobe.com

مجموعة من السياسات والبرامج العامة التي تهدف إلى ضمان مستوى معيشي لائق والوصول إلى الرعاية الصحية طوال دورة الحياة. يمكن تقديم معونات (تقديمات) الحماية الاجتماعية نقداً أو عينياً من خلال نُظُم شاملة أو هادفة غير قائمة على الاشتراكات؛ أو من خلال نظم المساهمات، مثل المعاشات التقاعدية؛ والتدابير التكميلية لبناء رأس المال البشري، وخلق الأصول الإنتاجية، وتسهيل الوصول إلى العمالة[6].

ويتضمن هذا الموجز السنوي الإعلانات الرسمية الصادرة عن الحكومات الوطنية بشأن التغييرات في تصوُّر سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها. واستُبعدت، بناءً على ذلك، بعض أنواع تطورات السياسات من الإحصاءات الرئيسية وملخصات البلدان على النحو التالي:

- جميع التدخلات أو الإصلاحات أو الإعلانات في قطاع التأمين الخاص.
- جميع خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقع خارج تعريف الحماية الاجتماعية المستخدم في هذا الموجز، مثل الرعاية الصحية، والملاجئ، ومرافق الرعاية.

بيد أن «الموجز السنوي لإصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية» ليس تقريراً تحليلياً فحسب، بل إنه أيضاً مستودعٌ شامل للمعلومات ووثيقة مرجعية. لذلك، أُدرِجت الحالات التالية من تطورات السياسات في ملخصات البلدان، ولكنها لم تُحتسب في التحليل الإحصائي:

- جميع التدخلات أو الإصلاحات أو الإعلانات التي تنفذها الكيانات الإقليمية ذات السلطة المفوضة.
- زيادة المعونات وفقاً للتشريعات الحالية (على سبيل المثال، حدّد قانون إطار عمل موجود مسبقاً بوضوح أن معونات التقاعد/التحويلات النقدية يجب أن تزداد سنوياً بنسبة 3 في المائة).
- زيادة الحد الأدنى للأجور مع تأثير غير مباشر على الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية.
- المساعدات الإنسانية أو غيرها من المبادرات الاجتماعية التي تقدمها مباشرةً وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية، والتي لا تمولها ولا تديرها رسمياً الحكومات الوطنية، ولا تندرج رسمياً في النظم الوطنية.
- التوسع المنتظم/المستمر في تغطية البرامج/المخططات التي لا تستند إلى قوانينَ أو مراسيمَ محددةٍ صادرة عن الحكومات أو دون تعديل معايير الأهلية.
- المعونات المتكررة لمرة واحدة على أساس التشريعات أو المراسيم الموجودة مسبقاً (مثل التحويلات النقدية في رمضان، والمعونات العينية في مستهل العام الدراسي).
- الإصلاحات المزمعة التي لم يتم اعتمادها رسمياً بعد من قبل الكيان المعني (الهيئة التشريعية، مجلس الوزراء، الرئيس).
- الاتفاقات العامة أو مذكرات التفاهم بين البلدان التي تهدف إلى التعاون على نطاق واسع في مجال إصلاح الحماية الاجتماعية، دون أي آثار سياسية محددة أو ملموسة (مثل تبادل المعارف فقط).
- الاستراتيجيات أو القوانين المعلنة في القطاعات ذات الصلة، مثل العمل أو الحد من الفقر، التي تشير فقط إلى الحماية الاجتماعية، دون أحكام أو أهداف أو إجراءات محددة تتعلق بسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية.

وبالنسبة لكل دورة من دورات الموجز السنوي، يُعتبر التغيير ذا صلة إذا كان مناسباً من حيث توقيته، أي أن تاريخ الإعلان (أو القرار الرسمي) يقع ضمن الفترة المشمولة بالتقرير. ويشمل ذلك أيضاً التدابير التي تمت الموافقة عليها رسمياً وجرى الإعلان عنها خلال فترة التقرير، حتى لو بدأ تنفيذها في عام لاحق. وعلى الرغم من أن الإحصاءات الرئيسية تقتصر على التغييرات المعتمدة خلال العام، فإن الملخصات المكتوبة للبلدان تتضمن أيضاً معلومات عن عدد من التغييرات التي لا تزال في مرحلة أولية، وكذلك عن تنفيذ التغييرات التي تم اعتمادها في السنوات السابقة.

2. معايير الفرز لتصفية النتائج الموسعة للأخبار

جمعت أدوات الرصد عدداً كبيراً من المقالات الإخبارية التي تعيّنت تصفيتها يدوياً لاختيار التطوّرات ذات الصلة بالحماية الاجتماعية من بينها. ومَيّزت عملية الفرز بعض النتائج التي تكرر نشرها في مصادر مختلفة، ما يسّر التأكد من شمول كل تطوّر مرة واحدة فقط. واعتُبرت بعض المقالات الإخبارية غير ذات صلة بنطاق التقرير لأنها لا تندرج ضمن تعريف الحماية الاجتماعية الذي تستخدمه الإسكوا. وبعد جولتين من الفرز، أُبقِي على ما مجموعه 183 من التطورات الفريدة المهمة بشأن الحماية الاجتماعية، والتي يوثقها هذا الموجز.

جيم. تعزيز صحة النتائج ومصداقيتها

اتخذ فريق الصياغة نهجاً نشطاً في عام 2025، حيث شجّع الدول الأعضاء على الإبلاغ عن التطورات في مجال الحماية الاجتماعية في كل منها. ودُعي أعضاء فريق الخبراء المعني بإصلاح نُظم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، الذي يضم صانعي السياسات الوطنية الرئيسيين في مجال الحماية الاجتماعية في الدول الأعضاء في الإسكوا، إلى ملء الاستمارات الموحدة وسهلة الاستخدام التي أرسلها إليهم فريق الصياغة. ووردت ردود من عدد كبير من أعضاء فريق الخبراء. كما طُلِب من أعضاء فريق الخبراء تقديم مدخلات وتحديثات إضافية حول تطوّرات الحماية الاجتماعية في بلدانهم. وتواصل موظفو الإسكوا شفوياً وخطياً مع العديد من الهيئات وممثلي الوزارات حرصاً على اكتمال ملخصات البلدان ودقتها قدر المستطاع.

وقد تمكّن المؤلفون بفضل مساعي التعاون هذه من مضاهاة المعلومات الواردة في المواقع الإلكترونية الرسمية، وإسهامات الخبراء، والتقارير الإخبارية الصادرة عن أطراف ثالثة، متوخين دقة المعلومات وشمولها. كما أنهم أسهموا إسهاماً كبيراً في توثيق إصلاحات الحماية الاجتماعية في البلدان التي لا تتاح فيها إلّا معلومات محدودة للجمهور.

دال. توثيق النتائج وتصنيفها

أُجري التوثيق الأولي لتطوّرات الحماية الاجتماعية في كل بلد عبر تسجيل المعلومات التالية: الرابط الشبكي إلى مصدر المعلومات، وملخص عن التطوّر، وأداة الرصد أو وسيلة استخلاص المعلومات، والكلمات المفتاحية المستخدَمة لجمعها، والمصدر، والبلد المعني، وتاريخ النشر. ويوضِّح الشكلان 1 و2 وسائل تحديد تطوّرات الحماية الاجتماعية التي غطاها الموجز، والبالغ عددها 183 تطوراً. ويشير الشكل 1 إلى وسائل الرصد والأدوات المستخدَمة، بينما يحدد الشكل 2 مصادر النتائج التي تتيحها أداتا البحث الآلي المستخدمتين.

الشكل 1. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب أداة و/أو وسيلة الرصد

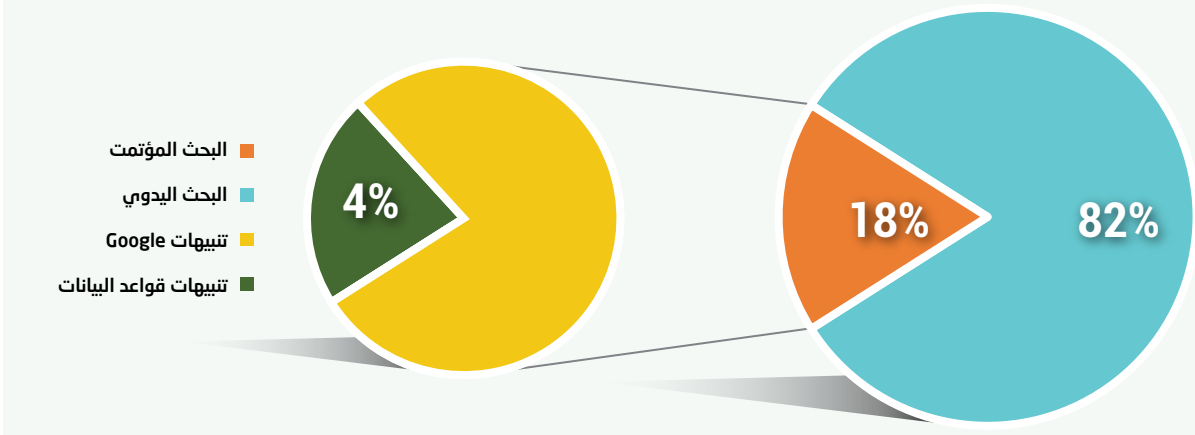

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

الشكل 2. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب مصدر المعلومات

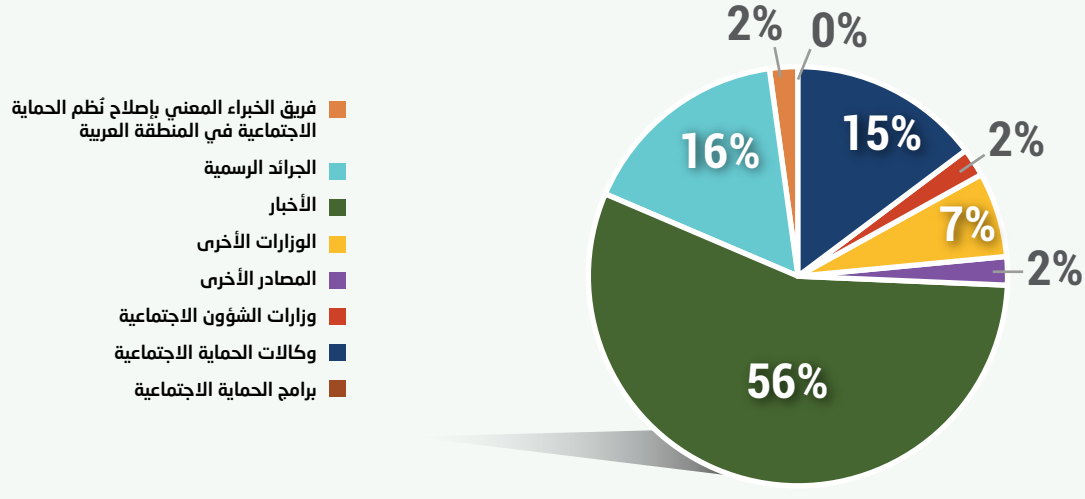

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

وصنِّفت تطوّرات الحماية الاجتماعية ضمن خمس فئات عامة:

- التدابير على مستوى النظام
- التأمينات الاجتماعية
- المساعدات الاجتماعية
- سياسات تنشيط سوق العمل
- الإعانات العامة.

كما صُنِّفت تطوّرات الحماية الاجتماعية من حيث تعلقها بواحدة أو أكثر من الوظائف وأنواع المعونات التالية:

- الشيخوخة
- الإعاقة
- حقوق الورثة
- الحماية الصحية الاجتماعية
- المرض
- الأمومة
- البطالة
- الأسرة والأطفال
- الفقر والإقصاء الاجتماعي
- إصابات العمل والأمراض المهنية
- برامج سوق العمل
- الإسكان
- الغذاء والتغذية
- الطاقة والوقود
- الحصول على التعليم
- الفئات الأخرى.

وليتسنى إجراء تقدير أكبر لأنواع التغييرات المعلنة، اعتُمدت طبقة إضافية من التصنيف للإشارة على وجه التحديد إلى ما إذا كان الإصلاح أو التدخل أو الإعلان الموثق يندرج تحت أحد الأنواع التالية:

ويتضمن كل نوع من أنواع التغييرات أنواعاً فرعية أخرى من التغييرات يتناولها الفصل 2 بمزيد من التفصيل.

وأخيراً، استُخدمت عدة علامات للإشارة إلى ما إذا كانت التغييرات المحددة تعزِّز الفعالية أو الكفاءة، وما إذا كانت مرتبطة بمجموعات ديمغرافية معيّنة، وما إذا كانت مؤقتة، وما إذا كانت مرتبطة بالصدمات، وما إذا كانت تنطوي على أي تغييرات تكنولوجية. وترد في الفصل 2 إحصاءات وصفية عن تطوّرات الحماية الاجتماعية حسب فئة التصنيف والوظيفة والعلامات.

©Philip Steury/stock.adobe.com

2

ملخص الإحصاءات الرئيسية بشأن إصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية في عام 2025

©Africa Studio/stock.adobe.com

في عام 2025، بلغ عدد التغييرات الملحوظة في سياسات الحماية الاجتماعية أو برامجها في المنطقة العربية ما مجموعه 183 تغييراً، مقابل 135 تغييراً في عام 2024، وهو أعلى رقم مسجل منذ بدء سلسلة المنشورات هذه. وشملت هذه التطورات مجموعة من فئات الحماية الاجتماعية، بما فيها «المساعدات الاجتماعية»، و«التأمينات الاجتماعية»، و«التدابير على مستوى النظام»، و«الإعانات العامة (الدعم)»، و«سياسات تنشيط سوق العمل»، كما هو موضح في الشكل 3. وكما في السنوات السابقة، كانت الغالبية العظمى من التطورات تخص «التأمينات الاجتماعية» (43 في المائة) و«المساعدات الاجتماعية» (42 في المائة). وشكلت «التدابير على مستوى النظام» 9 في المائة من المجموع، بزيادة عن نسبتها البالغة 4 في المائة في عام 2024، في حين شكلت تطورات «الإعانات العامة» 2 في المائة وتطورات «سياسات سوق العمل النشطة» 4 في المائة. ولم تسجل أي تطورات في فئة «الإعانات الموجهة».

الشكل 3. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب الفئة

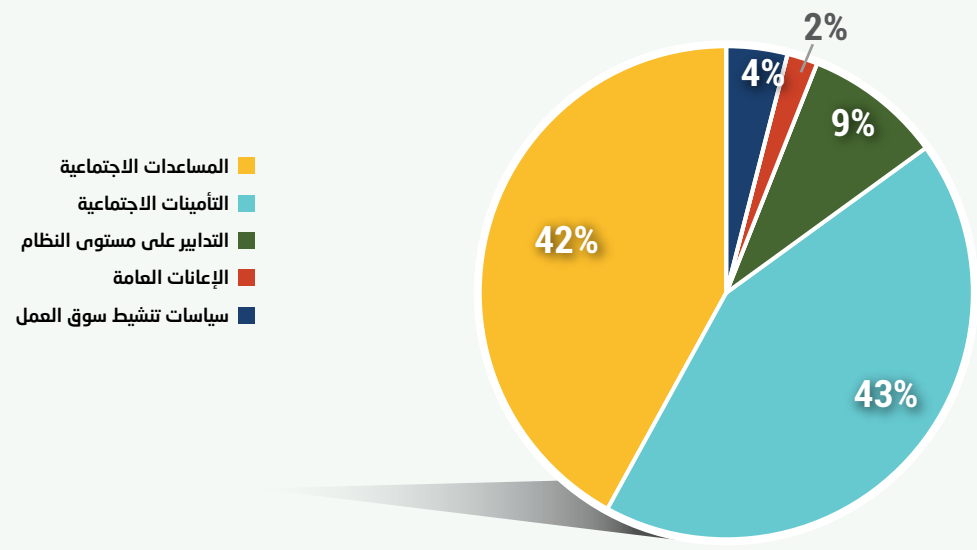

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

الشكل 4. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب الفئة ومستوى دخل البلد

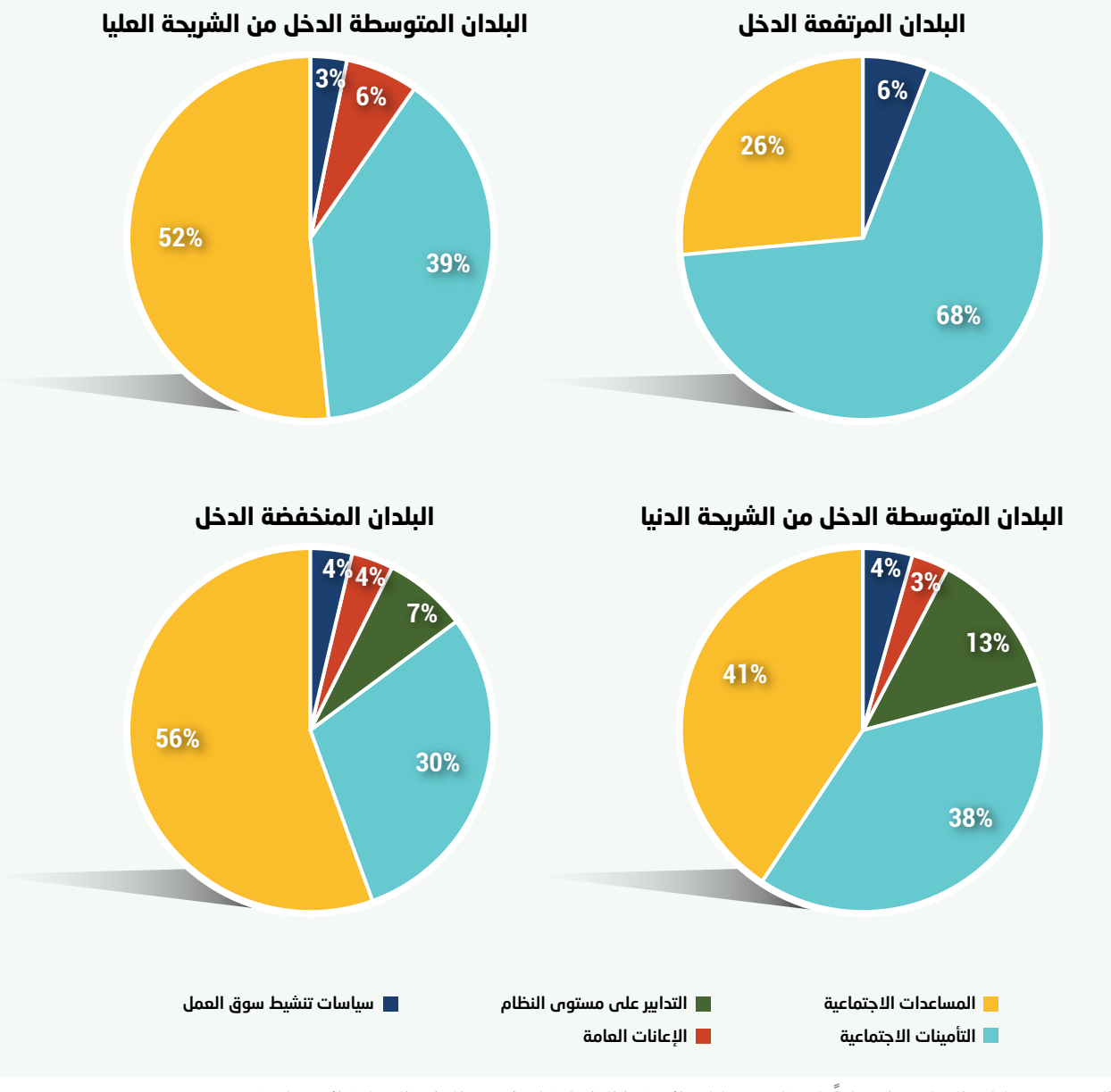

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

ويوضح الشكل 4 أن البلدان المرتفعة الدخل واصلت إعطاء الأولوية لإصلاحات «التأمينات الاجتماعية»، مع إعطاء أولوية ثانوية لإصلاحات «المساعدات الاجتماعية». وفي المقابل، استأثرت إصلاحات «المساعدات الاجتماعية» بالحصة الكبرى من التطورات في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، بنسبة 52 في المائة، والبلدان المنخفضة الدخل، بنسبة 56 في المائة، مما يعبّر عن الأولويات الناجمة عن الضعف. أما البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، فقدمت صورةً أكثر توازناً، حيث استحوذت «التأمينات الاجتماعية» و«المساعدات الاجتماعية» على حصص متقاربة، بلغت 38 في المائة للأولى و41 في المائة للثانية، إلى جانب نسبة أعلى من «التدابير على مستوى النظام»، بلغت 13 في المائة. وحافظت «سياسات تنشيط سوق العمل» على حضور محدود ولكنه ثابت، حيث استحوذت على 4 في المائة من مجموع التطورات في المنطقة و6 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل.

الشكل 5. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب الوظيفة

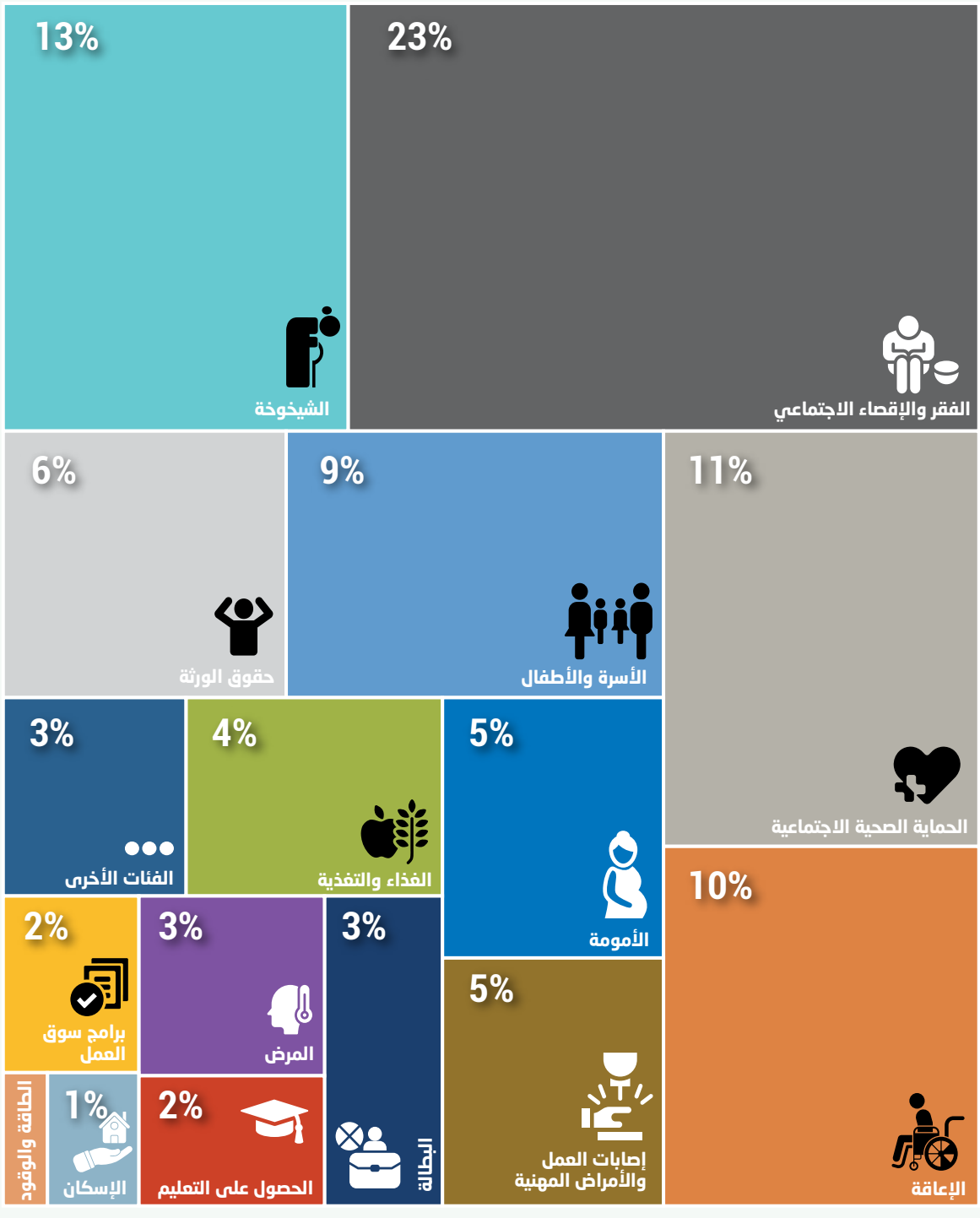

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

الشكل 6. نسبة الوظائف أو التقديمات، حسب فئة الحماية الاجتماعية

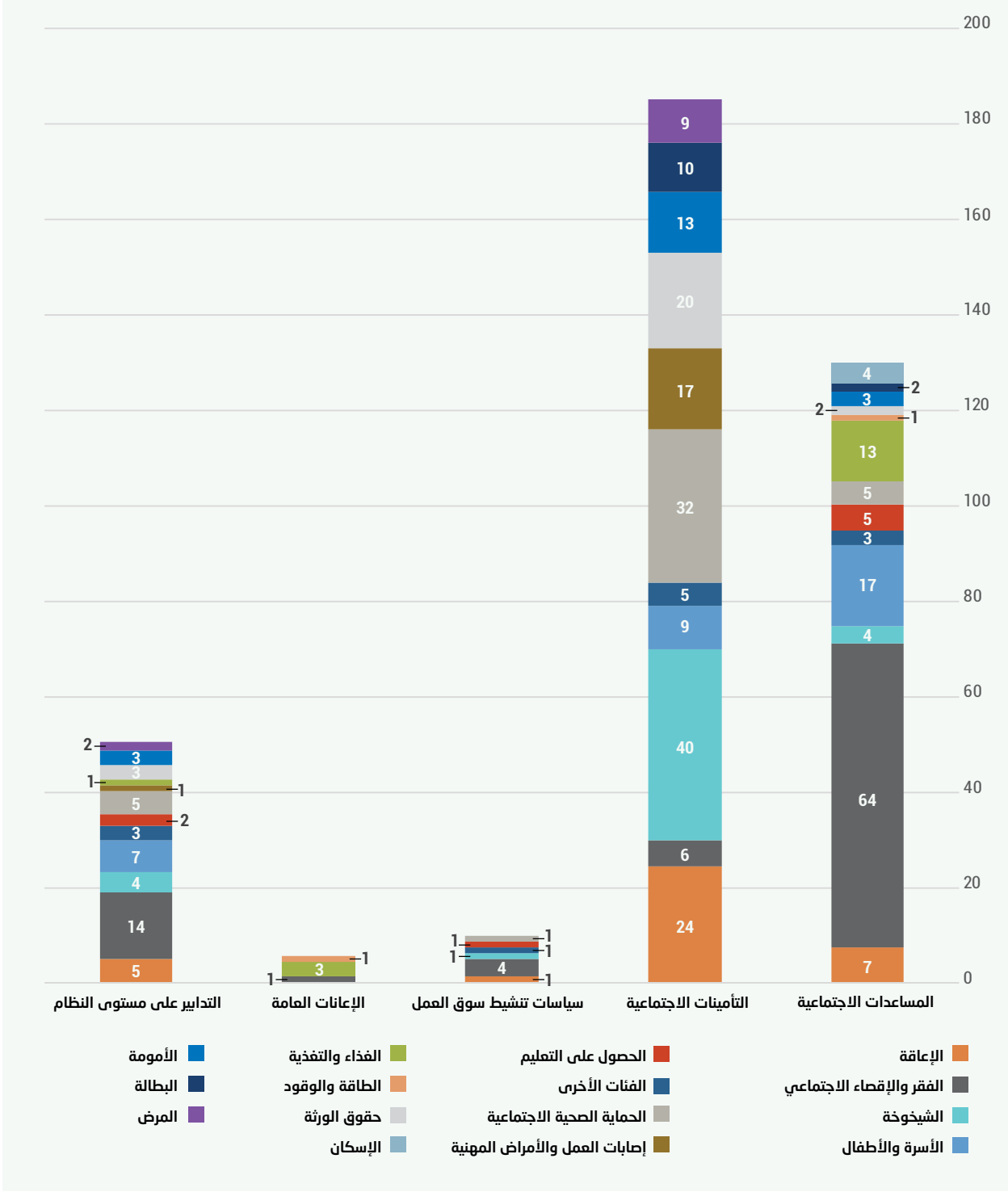

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

وعلى غرار السنوات السابقة، ركزت تطورات الحماية الاجتماعية المسجلة أساساً على «الفقر والإقصاء الاجتماعي» و«الشيخوخة»، اللتين شكلتا 23 و13 في المائة من التطورات على التوالي (الشكل 5). وارتفعت حصة «الحماية الصحية الاجتماعية» من 7 في المائة في عام 2024 إلى 11 في المائة في عام 2025، في حين ظلت التدابير المتعلقة بالإعاقة مهمة، حيث شكلت 10 في المائة من مجموع التطورات. وعلى مرّ السنين، أظهر التكوين الوظيفي لإصلاحات الحماية الاجتماعية تبايناً محدوداً، حيث ظلت مجالات

«الفقر والإقصاء الاجتماعي» و«الشيخوخة» و«الحماية الصحية الاجتماعية» المجالات الأبرز باستمرار.

وقد توجهت تطورات «المساعدات الاجتماعية» في الغالب نحو «الفقر والإقصاء الاجتماعي»، حيث شكلت ما يقرب من نصف المجموع في هذه الفئة. وظلت تدابير «التأمينات الاجتماعية» تركز أساساً على مخاطر دورة الحياة، ولا سيما الشيخوخة وسوء الحالة الصحية. وتوزعت «التدابير على مستوى النظام» بالتساوي بين الوظائف، وإن كانت نسبة تدابير «الفقر والإقصاء الاجتماعي» أعلى منها في السنوات السابقة (الشكل 6).

ويوضح الشكل 7 كيفية تنفيذ الإصلاحات في جميع فئات السياسات وحسب نوع التغيير. وكانت الغلبة للإصلاحات المتعلقة بمجال «التصميم»، التي تجسد التعديلات المتعمَّدة على معايير البرامج مثل معايير الأهلية أو هياكل التقديمات، ولا سيما في مجال «التأمينات الاجتماعية» و«سياسات تنشيط سوق العمل». وأظهرت تطورات «المساعدات الاجتماعية» توزيعاً أكثر توازناً عبر مجالات «التصميم» و«التغييرات التنظيمية» و«التدابير على مستوى النظام»، في حين ظل «التنفيذ» سمة مهمة عبر عدة فئات (الشكل 7).

ويوضح الشكل 8 تطورات الحماية الاجتماعية حسب نوع التغيير ونوعه الفرعي للتعبير بصورة أفضل عن الاختلافات في الإصلاحات على مرّ السنين. فمنذ عام 2023، شكلت إصلاحات «التصميم» باستمرار الحصة الأكبر من مجموع التطورات، حيث ارتفعت من 32 في المائة في عام 2024 إلى 40 في المائة في عام 2025، ويُعزى ذلك أساساً إلى التغييرات في معايير

الشكل 7. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب الفئة ونوع التغيير

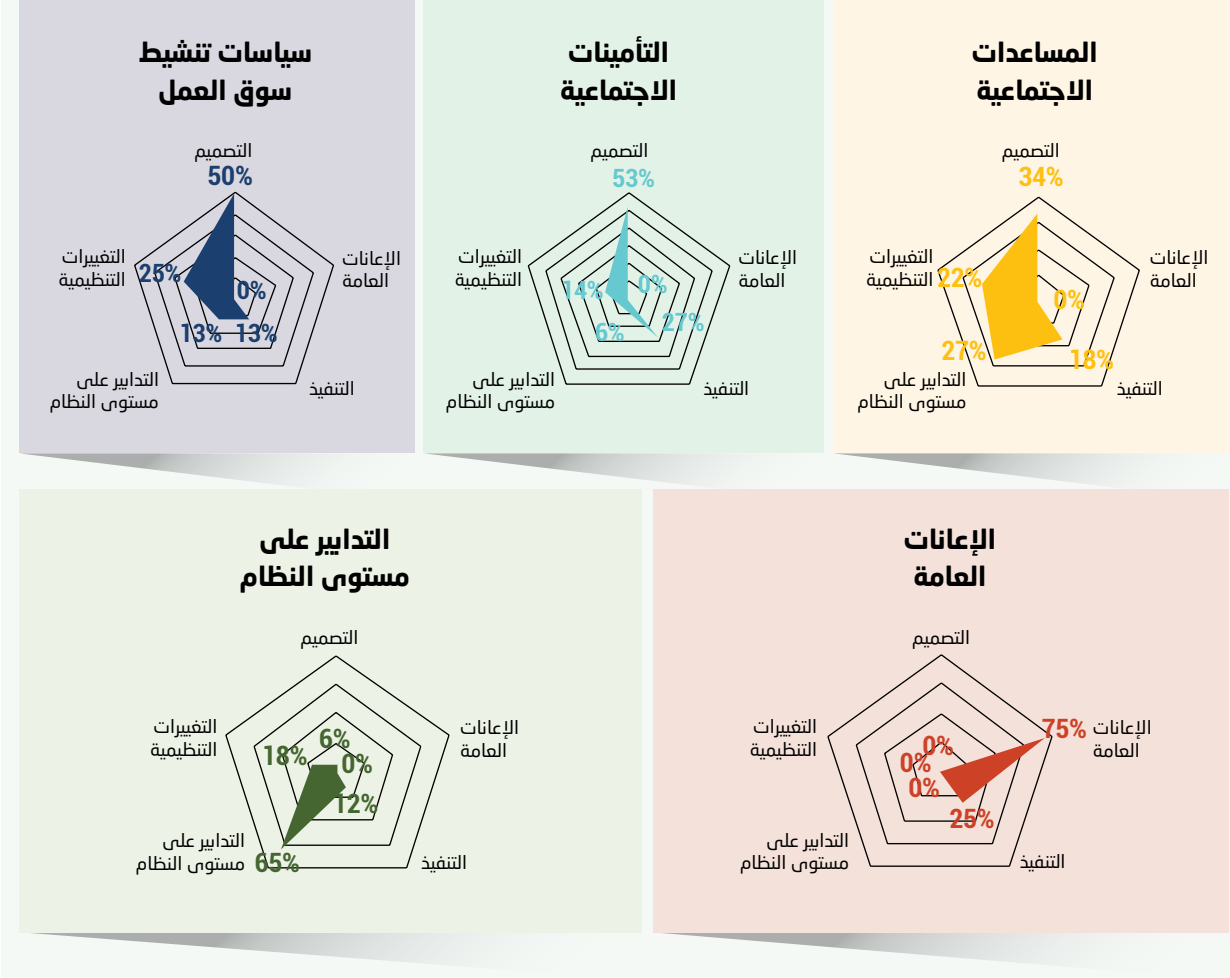

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

الأهلية (10 في المائة) وحزم التقديمات (8 في المائة). وارتفعت التطورات المصنفة على أنها «تغييرات تنظيمية» من 8 في المائة في عام 2023 إلى 21 في المائة في عام 2024 قبل أن تتراجع إلى 16 في المائة في عام 2025. وانخفضت «التغييرات التنظيمية» المصنفة على أنها «برامج/مخططات/صناديق جديدة» من 16 في المائة من مجموع التطورات في عام 2024 إلى 8 في المائة في عام 2025، مما يشير إلى أن تركيز البلدان خلال هذا العام انصب أكثر على تنفيذ البرامج التي أطلقتها في السنوات السابقة وصقلها وتوحيدها.

وكما كانت التغييرات المتعلقة بآليات التنفيذ بارزة، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، حيث بلغ مجموع التطورات 16 تطوراً، وهو ما يمثل 43 في المائة من المجموع. وركزت هذه التغييرات على التكيف مع إجراءات التسجيل والتواصل وتسديد الاستحقاقات (الشكل 9). ويعبّر هذا التركيز على آليات التنفيذ عن الجهود المبذولة بغية أن تُصمَّم الإصلاحات تصميماً جيداً وأن تُنفَّذ تنفيذاً فعالاً. واستأثرت «التدابير على مستوى النظام» بحصة كبيرة من الإصلاحات في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المنخفضة الدخل، مما يسلط الضوء على الجهود المستمرة لتعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية. ففي هذه البلدان، شكلت التدابير المتعلقة بالتمويل وحدها ما يقرب من ثلث جميع «التدابير على مستوى النظام». وفي المقابل، انخفضت التطورات المتعلقة بالتنفيذ في البلدان المرتفعة الدخل من 50 في المائة في عام 2024 إلى 27 في المائة في عام 2025، في حين زادت التطورات المتعلقة بالتصميم من 28 إلى 51 في المائة.

الشكل 8. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب نوع التغيير ونوعه الفرعي

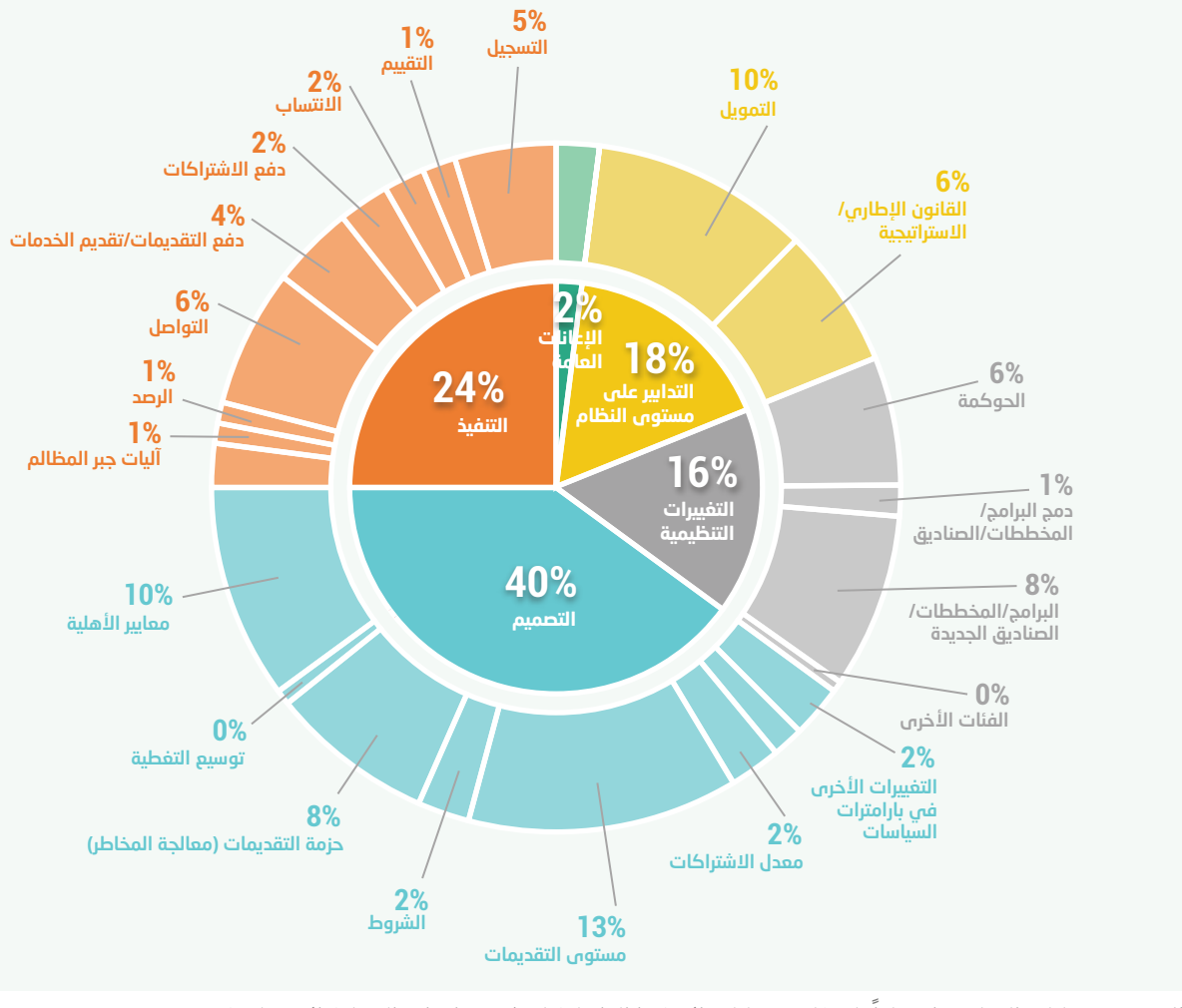

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

وكشف توزيع أهداف الإصلاحات عن تحولات ملحوظة في تركيز السياسات. وواصلت البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل إعطاء الأولوية للفعالية، غالباً من حيث تغطية البرامج، حيث شكلت 55 في المائة و41 في المائة فيهما على التوالي. ويدل ذلك على الجهود الجارية لتعزيز تأثير الإصلاحات على المستفيدين المستهدفين. وفي المقابل، أظهرت البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل اتجاهاً مغايراً، حيث إن ما يقرب من نصف التطورات (47 و52 في المائة فيهما على التوالي) لم تكن مرتبطة بالكفاءة ولا بالفعالية (الشكل 10).

الشكل 9. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب نوع التغيير ونوعه الفرعي، حسب مستوى دخل البلد

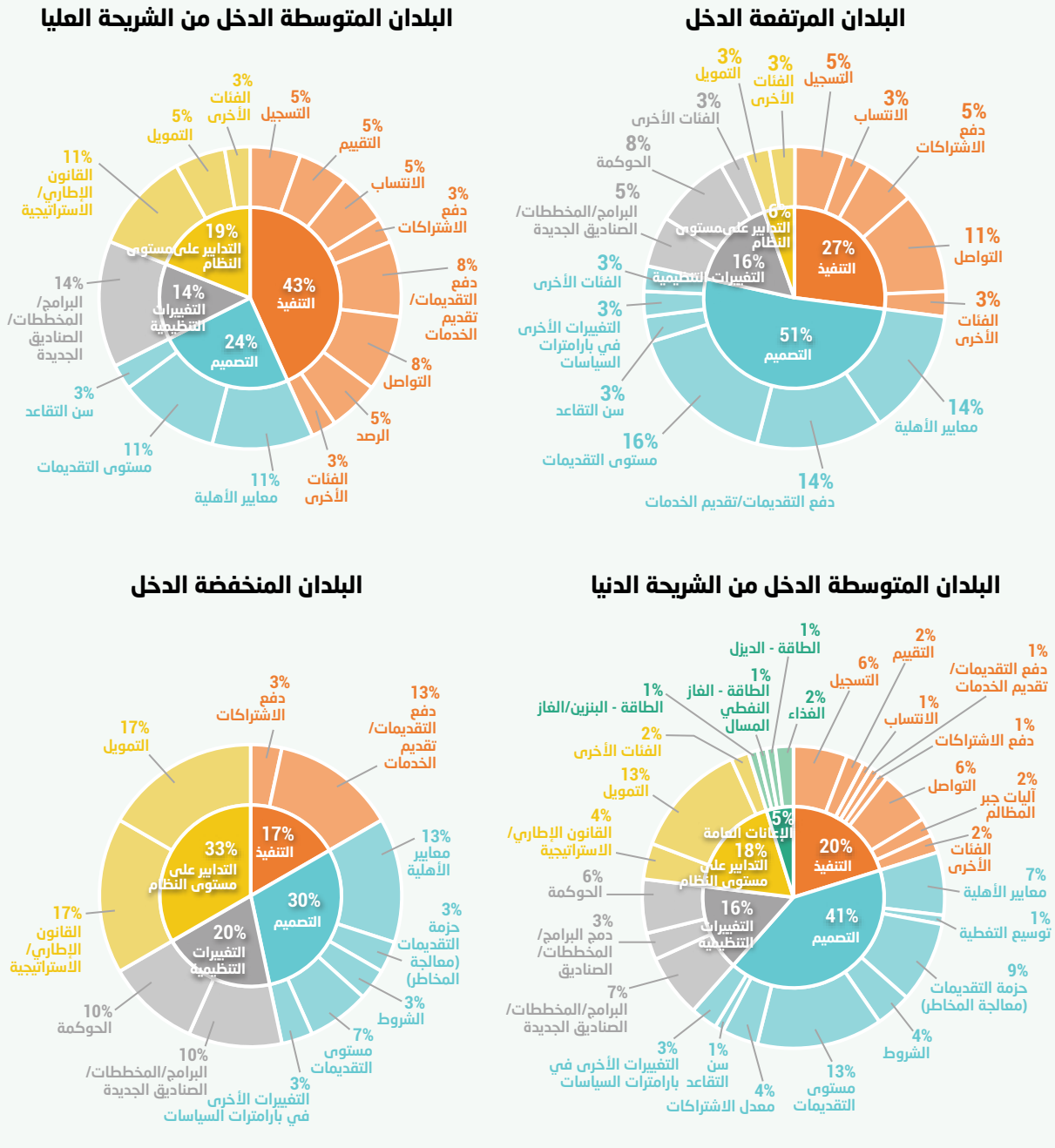

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

الشكل 10. نسبة التدابير الرامية إلى زيادة فعالية وكفاءة الحماية الاجتماعية، حسب مستوى دخل البلد

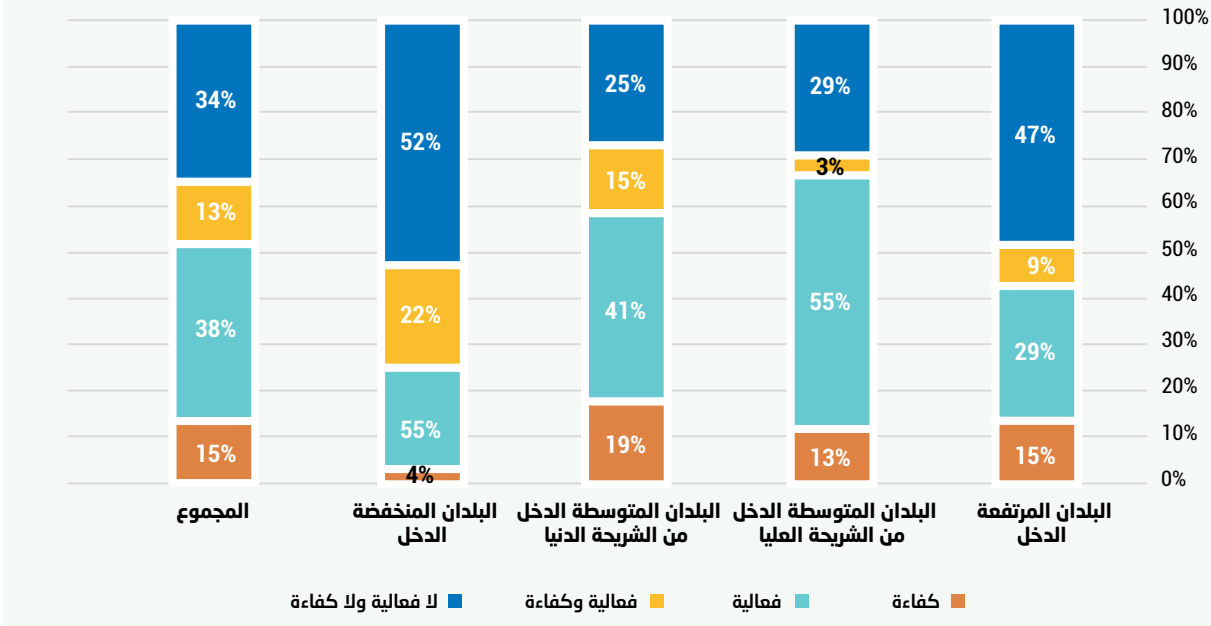

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

الشكل 11. نسبة تدابير الحماية الاجتماعية المتعلقة بالصدمات، حسب فئة الحماية الاجتماعية

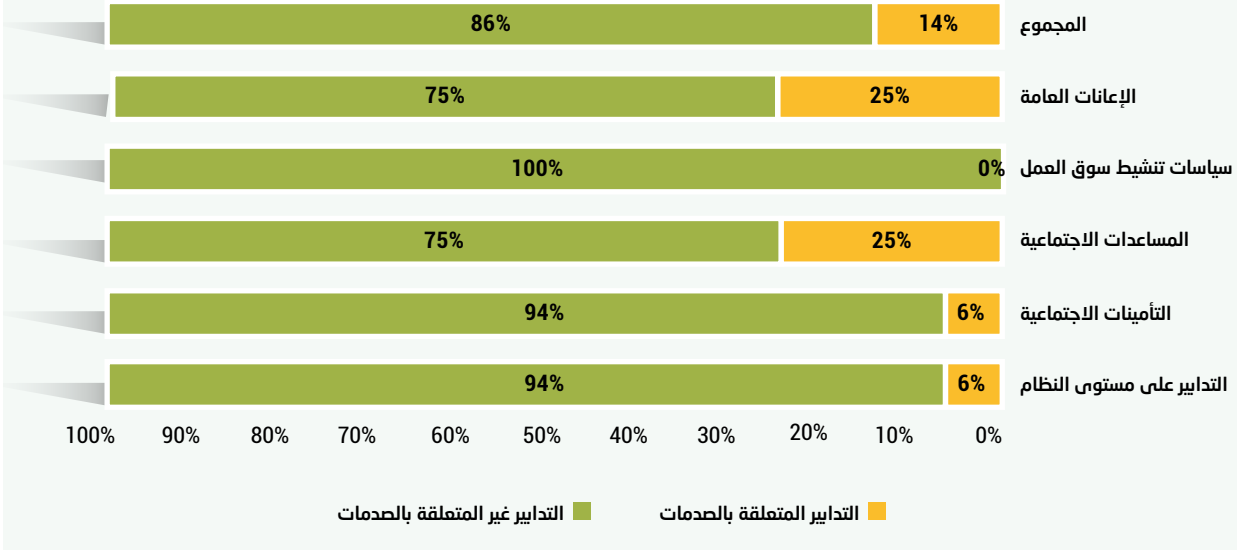

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

ويستمر عموماً الاتجاه التنازلي الملحوظ منذ عام 2023، حيث يظهر الشكل 11 أن نسبة محدودة نسبياً من تطورات الحماية الاجتماعية في عام 2025 كانت مرتبطة بالصدمات، ولم تتجاوز 14 في المائة، مقابل نسبة 38 في المائة في عام 2022، عندما كانت البلدان تعاني من تضخم مرتفع وآثار جائحة كوفيد-19. وتركزت الاستجابات الملحوظة المتعلقة بالصدمات أساساً في مجالي «المساعدات الاجتماعية» و«الإعانات العامة (الدعم)»، حيث شكل كل منهما 25 في المائة من التطورات، مما يبرز دورهما كأدوات أساسية في يد الحكومات من أجل الاستجابة السريعة للأزمات.

ويوضح الشكل 12 أن حصة «تدابير الحماية الاجتماعية المتعلقة بالصدمات» تزداد كلما انخفضت مستويات الدخل. ففي حين ظلت «التدابير المتعلقة بالصدمات» هامشيةً في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، حيث شكلت ما بين 6 و10 في المائة من التطورات فيها كما هو موضح في الشكل 12، فإنها شكلت ما يقرب من نصف مجموع التطورات في البلدان المنخفضة الدخل، بنسبة 48 في المائة، مما يدل على تزايد تعرُّض هذه البلدان للصدمات.

وكان نصف «التدابير المتعلقة بالصدمات» المسجلة في عام 2025 مؤقتة (13 من أصل 26)، مما يمثل انخفاضاً من 82 في المائة في عام 2024 (19 من أصل 23). وبلغت نسبة «التدابير المتعلقة بالصدمات» في مجال «التأمينات الاجتماعية» 19 في المائة (5 من أصل 26) في عام 2025، مقابل 13 في المائة (3 من أصل 23) في عام 2024. ويشير ذلك إلى انتقال من نهج مخصوص قائم على ردّة الفعل إلى نموذج قائم أكثر على المبادرة في الاستجابة للصدمات، تُدمج فيه الهياكل الدائمة القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات (الشكل 13).

كما هو موضح في الشكل 14، استحوذ عدد محدود من البلدان على نسبة عالية من التدابير الرامية إلى تحسين الاستدامة المالية، في حين لم تسجل عدة بلدان أي تطورات متعلقة بالاستدامة. ويحتل لبنان المرتبة الأولى في القائمة بثمانية تطورات، يليه المغرب (ستة)، والأردن (خمسة)، والسودان (خمسة). وقد يدل هذا التركيز على الاختلافات في الضغوط المالية، والقدرة على الإصلاح، ومراحل نضج النظام في المنطقة.

الشكل 12. توزيع تدابير الحماية الاجتماعية المتعلقة بالصدمات، حسب مستوى دخل البلد

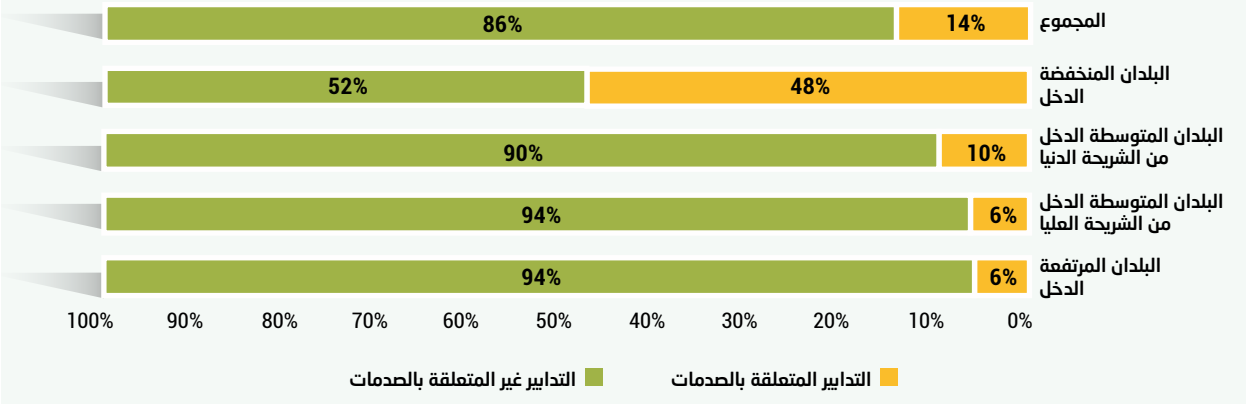

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

الشكل 13. توزيع التدابير المؤقتة والدائمة المتعلقة بالصدمات

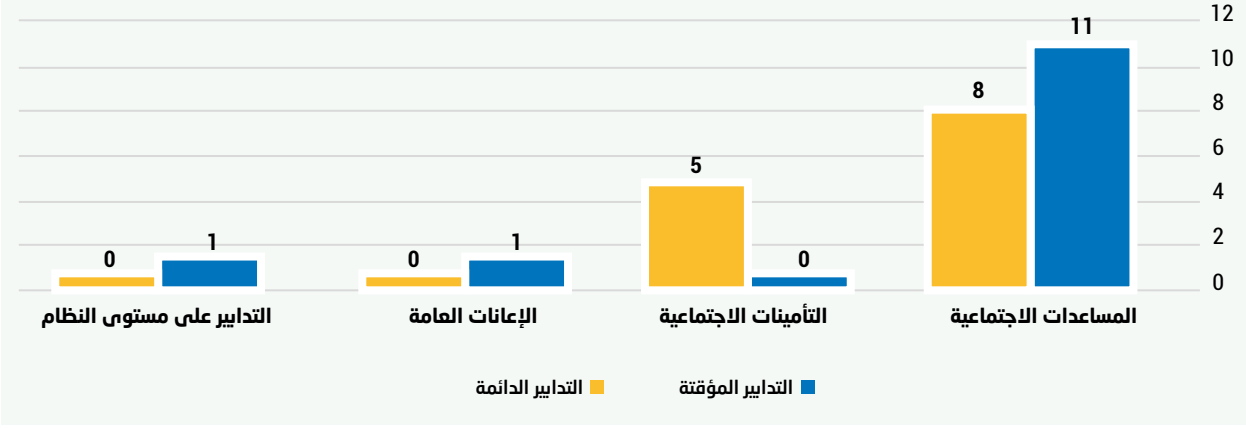

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

الشكل 14. توزيع تدابير الإصلاح الرامية إلى تحسين الاستدامة المالية لنُظُم الحماية الاجتماعية

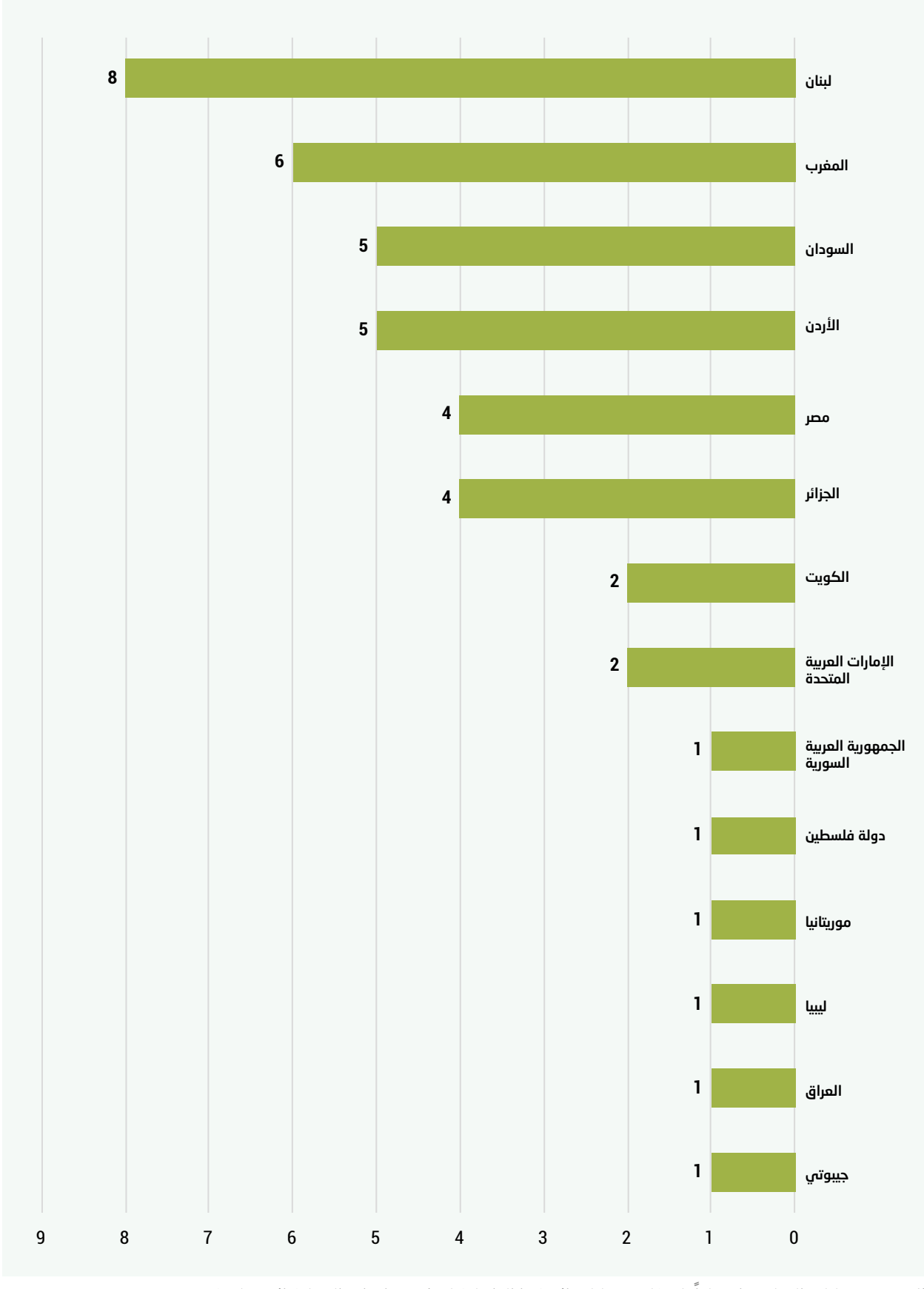

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

الشكل 15. توزيع التطوّرات المتعلقة بالتغييرات التكنولوجية، حسب مستوى دخل البلد

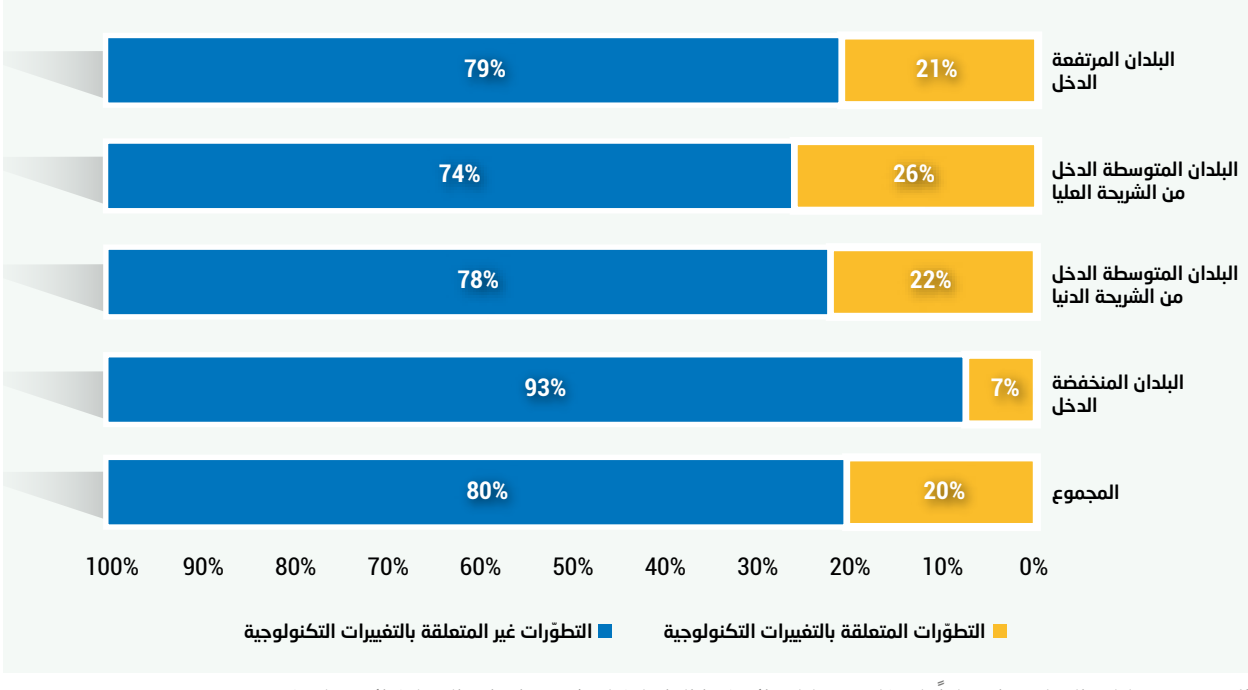

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

ويوضح الشكل 15 أن خُمس التطورات في مجال الحماية الاجتماعية في عام 2025 كانت متعلقة بالتكنولوجيا. وقد كانت «التطوّرات المتعلقة بالتغييرات التكنولوجية» أكثر شيوعاً في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، حيث شكلت 21 و26 و22 في المائة من التطورات فيها على التوالي، مقابل 7 في المائة فقط في البلدان المنخفضة الدخل. ومع ذلك، سجلت البلدان المرتفعة الدخل نسبة أقل من «التطوّرات المتعلقة بالتغييرات التكنولوجية» في عام 2025 مقارنة بعام 2024 (29 في المائة).

وعلى غرار السنوات السابقة، يمكن ملاحظة تباينات في توزيع تطورات الحماية الاجتماعية بين فئات الدخل، مما يوفر معلومات قيّمة حول أولويات السياسات المتغيرة. ففي البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، ظلت «التأمينات الاجتماعية» الفئة السائدة بين عامي 2022 و2024 (45-50 في المائة)، قبل أن تنخفض إلى 38 في المائة في عام 2025، إلى جانب ارتفاع «التدابير على مستوى النظام» من مستويات ضئيلة إلى 13 في المائة، مما يعبّر عن التركيز المتزايد على تعزيز المؤسسات واللوائح التنظيمية. وواظبت البلدان المنخفضة الدخل باستمرار على إعطاء الأولوية لمجال «المساعدات الاجتماعية،» التي بلغت ذروتها عند 61 في المائة في عام 2024 وتراجعت قليلاً إلى 56 في المائة في عام 2025، في حين بلغت «التدابير على مستوى النظام»، التي ظهرت لأول مرة، 7 في المائة.

واستأثرت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا بحصة ثابتة من تطورات «المساعدات الاجتماعية» (38-52 في المائة)، إلى جانب انخفاض تدريجي في «التأمينات الاجتماعية». وحافظت البلدان المرتفعة الدخل على تركيز قوي على «التأمينات الاجتماعية»، حيث ارتفعت إلى 68 في المائة في عام 2025، وقابلها انخفاض في تطورات «المساعدات الاجتماعية». ويكمن التحدي في مواصلة تكييف نظم الحماية الاجتماعية الوطنية، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المنخفضة الدخل، مع إعادة ترتيب أولويات أهداف التعاون العامة لدى شركاء التنمية، ولا سيما تحديداً مع انخفاض توافر التمويل الخارجي لبرامج المساعدات الاجتماعية. ويشير التحول الناشئ من التوسع إلى التوطيد، ومن الحماية إلى الإنتاج، إلى تزايد إدراك صانعي السياسات للقيود المالية المرتبطة بالنهج الأكثر توسعاً للحماية الاجتماعية الذي ميّز صنع السياسات في السنوات السابقة.

31

الشكل 16. توزيع تطوّرات الحماية الاجتماعية، حسب السنة ومستوى دخل البلد (بالنسبة المئوية)

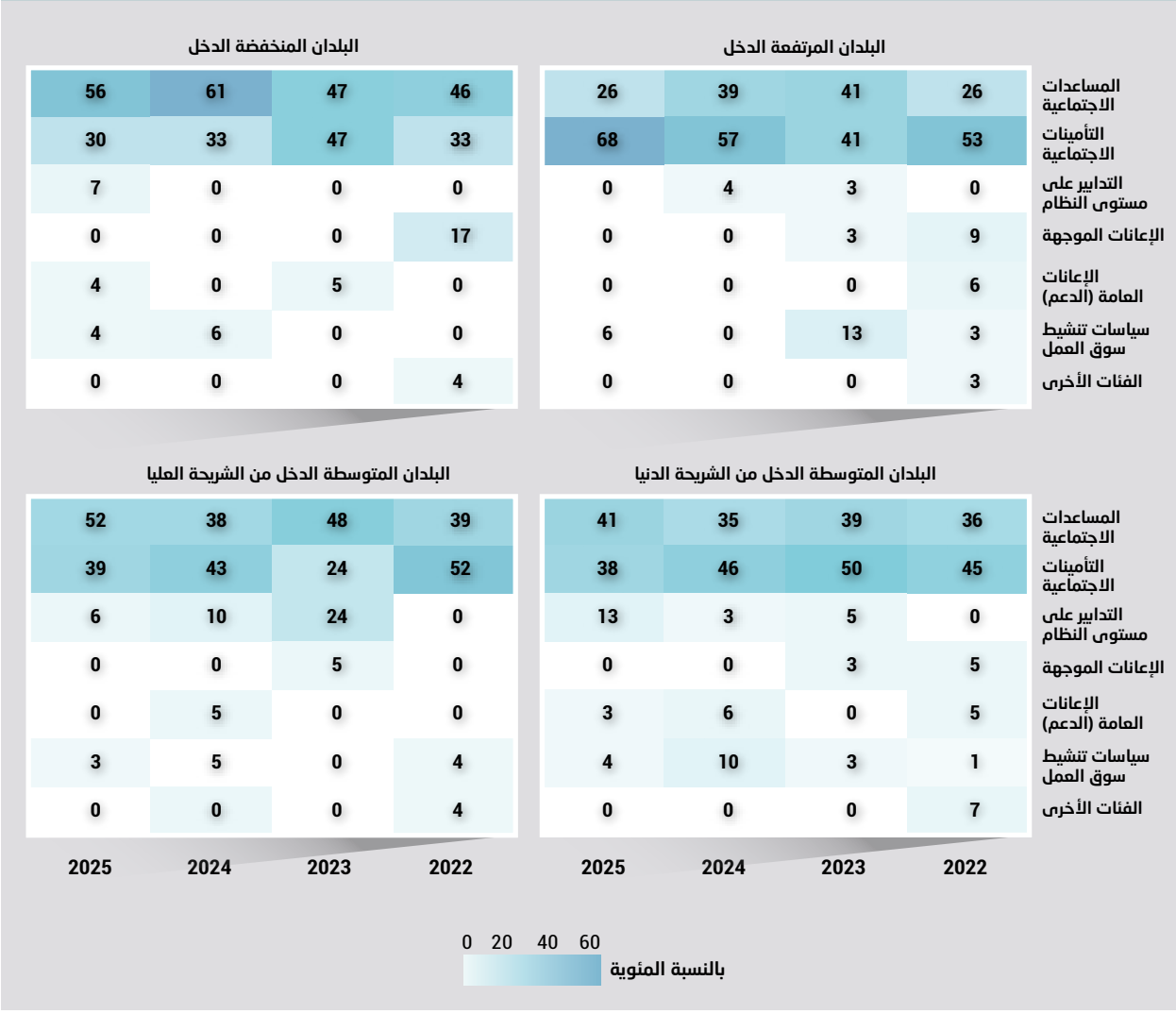

المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى قاعدة بيانات الإسكوا الداخلية لتوثيق تطوّرات الحماية الاجتماعية.

3 ملخص إصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية

الرموز المستخدمة للوظائف أو نوع التقديمات

الأسرة والأطفال
الأمومة
المساعدة الغذائية
الحصول على التعليم
الغذاء والتغذية
المرض
الطاقة والوقود
الإسكان

الأردن

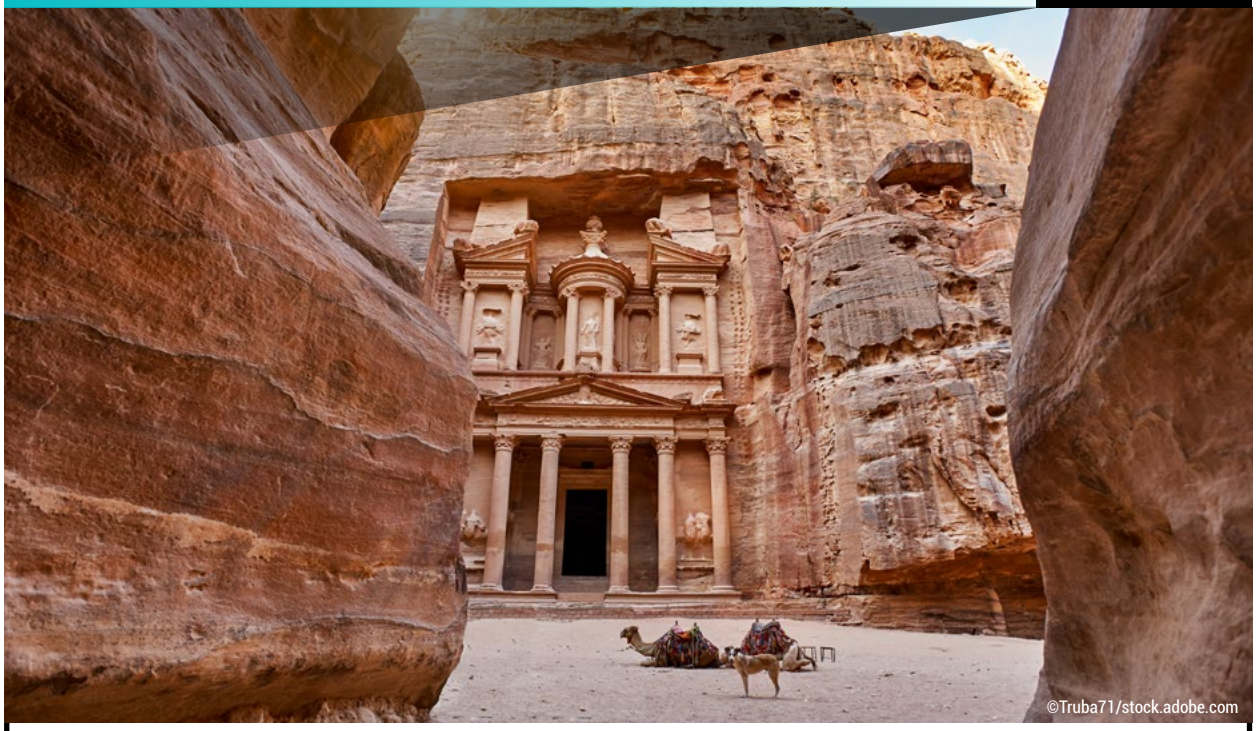
©Truba71/stock.adobe.com

لمحة عامة

في عام 2025، عزز الأردن نظام الحماية الاجتماعية لديه من خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2025-2033، التي تركز على الشمول والتمكين والصمود. وركزت الإصلاحات على رقمنة عملية تقديم المساعدات، وتوسيع نطاق تغطية الفئات الضعيفة، وتعزيز الروابط بين الحماية الاجتماعية والصحة والتوظيف. وشملت التطورات الرئيسية إطلاق الخدمات الرقمية لصندوق المعونة الوطنية، وبرنامج «تأمين رعاية» لعلاج السرطان الذي من المتوقع أن يغطي 4.1 مليون مواطن، وتوسيع مبادرات التوظيف للمستفيدين من صندوق المعونة الوطنية، وجهود التحديث المكثفة داخل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لتحسين الكفاءة وإمكانية الوصول والحوكمة.

الوظيفة أو نوع التقديمات	الوصف	نوع التغيير
1. التدابير على مستوى النظام		
	في نيسان/أبريل، وافق البنك الدولي على حزمة تمويل جديدة بقيمة 1.1 مليار دولار لدعم الأردن في تحقيق الأهداف الرئيسية في إطار «رؤية التحديث الاقتصادي». وتشمل الحزمة برنامج حماية اجتماعية صامدة ومستدامة بقيمة 400 مليون دولار مصمم لتعزيز قدرة الأردن على الاستجابة للصدمات مع توفير دعم أفضل للفئات الأكثر ضعفاً في البلد. ويهدف البرنامج إلى توسيع نطاق المساعدة النقدية، وتحسين تقديم الخدمات الرقمية، وربط المستفيدين بفرص التعليم والرعاية الصحية والتوظيف. ويسعى إلى تقديم تحويلات نقدية إلى 1.2 مليون شخص من الفئات الضعيفة، وتأمين صحي لنحو 150,000 شخص، وخدمات لمليون شخص من خلال نُظُم الإنذار المبكر والاستجابة[7].	**التغييرات على مستوى النظام** ● التمويل
	في أيار/مايو، أطلقت الحكومة الأردنية استراتيجيتها الوطنية للحماية الاجتماعية 2025-2033، التي تضع إطاراً شاملاً قائماً على أربع ركائز هي «كرامة» و«تمكين» و«فرصة» و«صمود». وتهدف الاستراتيجية إلى تحديث المساعدة الاجتماعية، وتعزيز تقديم الخدمات، وتوسيع نطاق الإدماج في سوق العمل، وتعزيز القدرة على الاستجابة للصدمات. وتولي الاستراتيجية الأولوية لتحسين الاستهداف، وتقديم الدعم النقدي المتكامل، وتوسيع برنامج التغذية المدرسية، وإضفاء الطابع المهني على العمل الاجتماعي، وتوحيد نظام التأمين الصحي الاجتماعي، وتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي ليشمل العاملين بدوام جزئي والعاملين المرنين. كما تتضمن الاستراتيجية تدابير لتعزيز الاستعداد للأزمات، بما في ذلك إنشاء صندوق للاستجابة ونظام للإنذار المبكر[8].	**التغييرات على مستوى النظام** ● القانون الإطاري/ الاستراتيجية
2. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
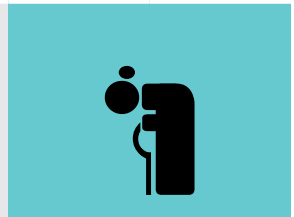	في شباط/فبراير، وافقت الحكومة الأردنية على رفع الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين العسكريين إلى 350 ديناراً أردنياً. ويحقق هذا الإجراء المساواة بين المستفيدين الذين يتلقون معاشات تقاعدية من صندوق الضمان الاجتماعي وأولئك المشمولين بالنظام القديم، الذي يجري حالياً إلغاؤه تدريجياً[9].	**التصميم** ● مستوى التقديمات

في آذار/مارس، وافق مجلس النواب على مشروع تعديلات قانون العمل لعام 2024، حيث صوتت الأغلبية لصالح الأحكام الرئيسية، بما في ذلك تعديلات على استحقاقات العمال وحمايتهم. ولتقديم دعم أفضل للعاملات، وافق المشرعون أيضاً على تغييرات في المادة 11، بزيادة إجازة الأمومة من 10 أسابيع إلى 90 يوماً متتالياً، مما يدل على الحاجة المتزايدة إلى تعزيز الدعم للمرأة أثناء الحمل وبعده[10]. وتضمنت التعديلات أيضاً تمديد الإجازات المرضية عند تقديم تقرير طبي معتمد.	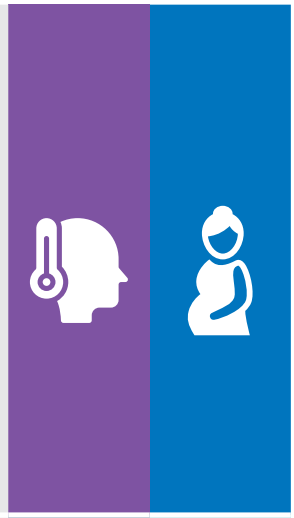	**التصميم** ● مستوى التقديمات
في نيسان/أبريل، أطلقت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي نظاماً آلياً لتحليل ومتابعة مديونية المنشآت المؤمنة. ويتيح هذا النظام تتبعاً دقيقاً، ويعزز التنسيق مع الكيانات العامة، ويقلل من التكاليف التشغيلية من خلال الأتمتة الكاملة. كما أنه يحدّث حوكمة المؤسسة ويعزز الاستدامة المالية[11].	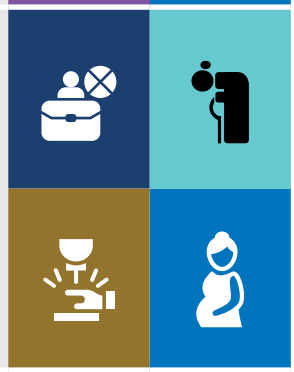	**التغييرات التنظيمية** ● الحوكمة
في أيار/مايو، أعلنت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عن زيادة سنوية بقيمة 5.80 دينار أردني على رواتب متقاعدي الضمان للعام الحالي. وأصدرت المؤسسة بياناً أشارت فيه إلى أن زيادة التضخم السنوية لمتقاعدي الضمان الاجتماعي تعد «استحقاقاً قانونياً»[12].	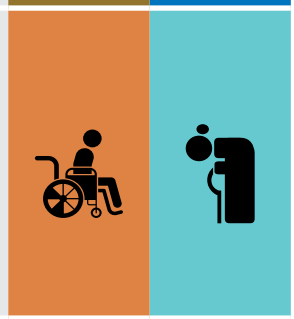	**التصميم** ● مستوى التقديمات
في تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي خدمة عبر الإنترنت تتيح لأصحاب العمل تعديل أجر الموظفين المؤمن عليهم لمرة واحدة خلال العام إلكترونياً من خلال منصتها الرقمية. وتعمل هذه المبادرة على تحسين دقة البيانات وتقليل التأخيرات الإدارية وتسهيل الامتثال لمتطلبات الاشتراكات[13].		**التصميم** ● التغييرات الأخرى في بارامترات السياسات
في آب/أغسطس، قامت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتوسيع خدمة الترجمة بلغة الإشارة لتشمل جميع فروعها البالغ عددها 19 فرعاً عبر تقنية الاتصال المرئي في الوقت الفعلي. وتضمن هذه الخدمة المساواة في الوصول للأشخاص ذوي الإعاقات السمعية، مما يعزز التزام المؤسسة بالشمول وإمكانية الوصول ضمن نظام الضمان الاجتماعي[14].	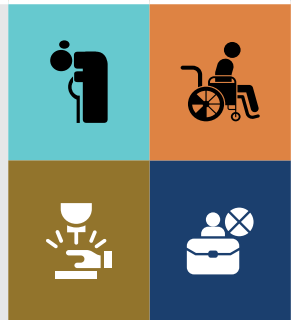	**التنفيذ** ● التواصل

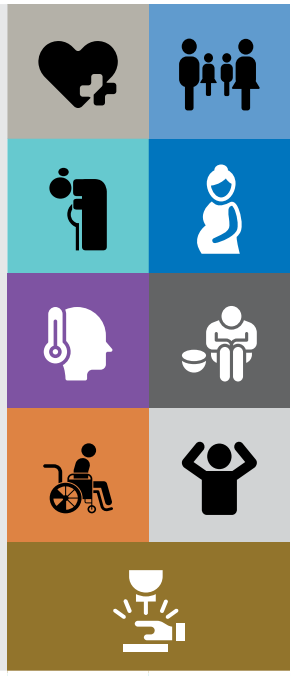

في تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت وزيرة التنمية الاجتماعية أن الوزارة تعمل على تطوير نظام رقمي وطني لرصد وتقييم الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025-2033). ويهدف النظام إلى توحيد أدوات الرصد ومواءمتها مع مؤشرات الأداء الوطنية، وتتبع التقدم المحرز والآثار الاجتماعية، وتعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة من خلال تحول رقمي شفاف وفعال وخاضع للمساءلة في القطاع العام[15].

التنفيذ

- الرصد

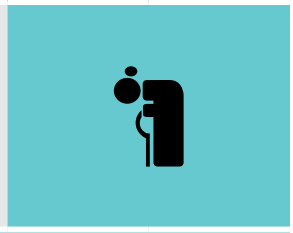

في كانون الأول/ديسمبر، أعلنت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تعليق التقاعد الإلزامي لموظفي القطاع العام الذين أكملوا 30 عاماً من الخدمة[16].

التصميم

- سن التقاعد

3. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

في أيار/مايو، أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية خدمة «إلى من يهمه الأمر» الإلكترونية لتسهيل حصول طالبي الخدمة ومنتفعي صندوق المعونة الوطنية على وثيقة تبين انتفاع طالب الخدمة من الصندوق، من خلال تطبيق «سند» (Sanad) للهاتف المحمول، دون الحاجة إلى زيارة فروع صندوق المعونة الوطنية. وهذه الشهادة، التي تطلبها العديد من المؤسسات العامة والخاصة، صالحة لمدة شهر واحد، وتظهر تحديثات البيانات في الوقت الفعلي[17].

التنفيذ

- التواصل

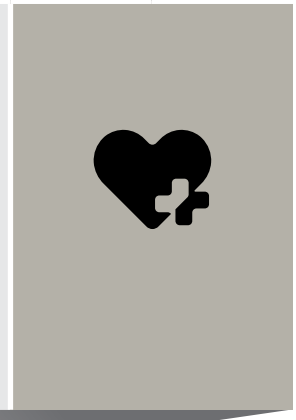

في حزيران/يونيو، تعاونت الحكومة الأردنية مع مؤسسة الملك حسين للسرطان لإطلاق برنامج «رعاية»، الذي سيبدأ في توفير علاج السرطان في كانون الثاني/يناير 2026 لصالح 4.1 مليون أردني. ويغطي البرنامج جميع الأطفال دون سن 19 عاماً والبالغين فوق 60 عاماً، مما يضمن الوصول العادل إلى رعاية الأورام في جميع أنحاء البلد، ويستهدف الأسر الضعيفة التي تستفيد من المساعدة الاجتماعية (التحويلات النقدية الموحدة) كجزء من استراتيجية شاملة لتوسيع شبكات الأمان[18].

التصميم

- حزمة التقديمات (معالجة المخاطر)

	في آب/أغسطس، نشرت الجريدة الرسمية النظام المعدّل للتنظيم الإداري لصندوق المعونة الوطنية (قرار مجلس الوزراء الصادر في 13 آب/أغسطس 2025). وشملت التغييرات استحداث وحدة للدراسات المتخصصة، وتعديل مسمى «مساعد المدير العام للموارد المالية والإدارية والتطوير» إلى «مساعد المدير العام للموارد والتطوير»؛ ودمج مديرية الموارد البشرية مع مديرية السياسات والتطوير المؤسسي؛ وإعادة هيكلة مديرية تكنولوجيا المعلومات لتضم مهام الأمن السيبراني؛ وتوضيح الروابط بين الوحدات التنظيمية؛ وإعادة ترقيم البنود[19].	**التغييرات التنظيمية** ● الحوكمة
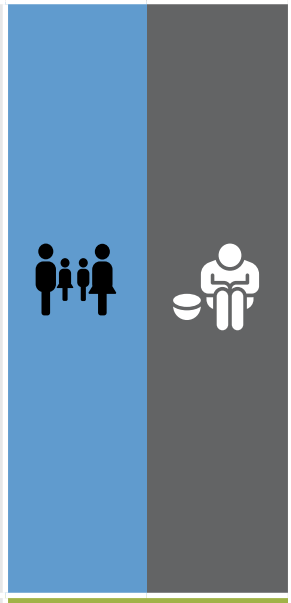	في أيلول/سبتمبر، أطلق صندوق المعونة الوطنية خدمة المعونة الطارئة إلكترونياً تماشياً مع استراتيجية الحماية الاجتماعية 2025-2033. وتشمل الخدمة ست حالات من الصدمات، وهي: حالات الحريق والوفاة، وفقدان مصدر الدخل القسري، والتفوق الدراسي، والجلوة، وسجن رب الأسرة. وتتاح الخدمة للأسر المنتفعة من الصندوق وللأسر الأخرى المحتاجة التي تستوفي معايير الأهلية. وتُقدَّم الطلبات رقمياً بالكامل من خلال منصة إلكترونية متكاملة مع السجل الوطني الموحد، الذي يحتوي على نحو 80 في المائة من البيانات المطلوبة، مما يتيح معالجة سريعة ومنظمة. وتقلل هذه الإجراءات من زيارات الفروع، وتسرع تسليم النقد، وتعزز الحكومة الرقمية من خلال شراكة مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة[20].	**التنفيذ** ● التسجيل
	في تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الوزراء على عدة تدابير للحماية الاجتماعية، بما في ذلك تمديد تجميد أسعار الخبز حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2026، مع الاستمرار في تقديم الدعم النقدي للمخابز. كما وافق على تدبير تواصل الحكومة بموجبه تغطية الفارق بين تكاليف استيراد القمح والأسعار المدعومة التي تباع للمطاحن[21].	**الإعانات العامة** ● الغذاء

4. سياسات تنشيط سوق العمل

	في تموز/يوليو، وقع صندوق المعونة الوطنية اتفاقية تعاون مع جامعة الطفيلة التقنية وجامعات أخرى في الأردن لتوفير برامج التدريب والتأهيل المهني لأبناء الأسر المنتفعة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وتدعم الاتفاقية تنمية المهارات، وتعزز العمل الحر، وتقوي الصلة بين الحماية الاجتماعية والشمول الإنتاجي[22].	**التصميم** ● حزمة التقديمات (معالجة المخاطر)

في آب/أغسطس، وقّعت وزارة العمل وصندوق المعونة الوطنية مذكرة تفاهم لزيادة تشغيل المنتفعين من الصندوق، بغية رفع معدل توظيفهم من 7 في المائة إلى 15 في المائة. وتوفر الاتفاقية دعم الأجور، وتشجع مشاركة المرأة، وتسمح للمنتفعين بالاحتفاظ بالمزايا لمدة عام واحد بعد بدء العمل. وتساهم هذه المبادرة في ركيزتي «تمكين» و«فرصة» في إطار الحماية الاجتماعية في الأردن[23].

التصميم

- حزمة التقديمات (معالجة المخاطر)

الإمارات العربية المتحدة

لمحة عامة

نفذت حكومة الإمارات العربية المتحدة في عام 2025 إصلاحات شاملة في مجال الحماية الاجتماعية شملت التأمين الصحي والمعاشات التقاعدية وبدلات المعيشة. وتم استحداث نظام جديد للتأمين الصحي الأساسي الإلزامي للقطاع الخاص والعاملين في الخدمة المنزلية وربطه بعملية تجديد الإقامة. وفي جهد منسق بين دول مجلس التعاون الخليجي، تم فرض عقوبات على تأخير اشتراكات أصحاب العمل لمواطني بلدان المجلس العاملين في الإمارات العربية المتحدة. ووسعت الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية نطاق التشغيل البيني الرقمي من خلال منصة «معاشي» لأتمتة خدمات التقاعد الرئيسية، وأطلقت «مجلس المعاشات المتنقل» لتقديم الخدمات مباشرة إلى أماكن العمل. وتم تمديد فترة السداد لدمج فترات الخدمة السابقة لتسهيل الاشتراك في معاشات الشيخوخة. وتم استحداث بدلات للغذاء والوقود والمرافق والسكن لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة للأسر الإماراتية.

الوظيفة أو نوع التقديمات	الوصف	نوع التغيير

1. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات

في كانون الأول/ديسمبر 2024، أطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين باقة أساسية للتأمين الصحي للعاملين في شركات القطاع الخاص والعمالة المساعدة في الإمارات التي لا تتوفر فيها أنظمة تأمين وذلك تنفيذاً لمنظومة التأمين الصحي التي اعتمدها مجلس الوزراء. والتسجيل إلزامي وهو شرط أساسي لتجديد تصاريح الإقامة لجميع العاملين في القطاع الخاص[24].

ويتم توفير برنامج التأمين الصحي من خلال شبكة دبي كير. وتبلغ تكلفة الباقة التأمينية الأساسية 320 درهماً للسنة الواحدة ويتم تجديدها كل سنتين، مع إمكانية استرداد قسط السنة الثانية في حالة إلغاء التأشيرة. وبالنسبة للرعاية الصحية للمرضى الداخليين، يتم تطبيق نسبة تحمل في التكاليف قدرها 20 في المائة، بحد أقصى يصل إلى 500 درهم لكل زيارة وبحد أقصى سنوي قدره 1,000 درهم؛ وفوق هذه الحدود ستغطي شركة التأمين 100 في المائة من تكاليف العلاج. أما المرضى الخارجيين، فتكون نسبة التحمل 25 في المائة حيث يدفع المؤمن عليه بحد أقصى 100 درهم لكل زيارة. وتبلغ قيمة نسبة التحمل 30 في المائة مغطاة حتى 1,500 درهم سنوياً للأدوية[25].

التغييرات التنظيمية

- برامج/مخططات/صناديق جديدة

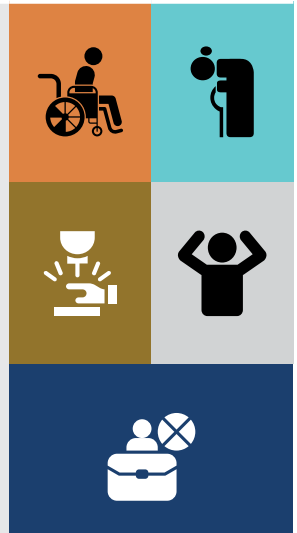

في تموز/يوليو، بدأت الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية في تطبيق غرامات إضافية على أصحاب العمل الذين يتأخرون في سداد الاشتراكات المستحقة عن العاملين الخليجيين لديهم في الدولة، المشمولين بالنظام الموحد[26].

ووفقاً للمادة 12 من قانون نظام مد الحماية، تُستحق الاشتراكات من أول الشهر التالي للشهر المستحقة عنه، ويمكن سدادها حتى يوم 15 من الشهر. وفي حال التأخير، تُفرض غرامة بنسبة 0.1 في المائة عن كل يوم تأخير، بدءاً من اليوم السادس عشر.

التنفيذ

- تسديد الاشتراكات

في تموز/يوليو، قامت الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بأتمتة ثلاث خدمات رئيسية، بما فيها خدمة تسجيل جهة العمل، وخدمة تسجيل المؤمن عليه، وخدمة صرف المستحقات التأمينية «نهاية الخدمة»، وخدمة تحديث بيانات المؤمن عليه، من خلال منصة «معاشي»[27].

وتأتي الأتمتة ثمرة للتعاون والربط الإلكتروني المشترك بين الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية ووزارة الموارد البشرية والتوطين والهيئة الاتحادية للموارد البشرية. وبموجب الآلية الجديدة، ستتلقى الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية بيانات عن تصاريح العمل وتسجيل الموظفين أو حالات نهاية الخدمة مباشرة من وزارة الموارد البشرية والتوطين أو الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية. ثم سترسل تلقائياً إشعاراً إلى أصحاب العمل للتحقق من صحة المعلومات أو تحديثها.

التنفيذ

- التسجيل
- الانضمام

في آب/أغسطس، أطلقت الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية مبادرة «مجلس المعاشات المتنقل»، وهو برنامج ميداني مصمم لتقديم خدمات التقاعد المباشرة[28]. وسيوفر البرنامج الجديد خدمات التقاعد المباشرة والاستشارات القانونية والتوعية. وسيقوم المجلس بزيارات ميدانية للجهات الحكومية والخاصة بهدف الوصول إلى المتعاملين في أماكن عملهم وتسهيل حصولهم على الخدمات دون الحاجة إلى زيارة مراكز الخدمة. بالإضافة إلى توفير المعلومات، يقوم المجلس بالرد على استفسارات المتعاملين وإنجاز معاملاتهم وتوفير أجهزة إلكترونية لاستقبال استفساراتهم.

التنفيذ

- التواصل

في أيلول/سبتمبر، أعانت الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية عن سياسة جديدة لتمديد فترة سداد تكاليف ضم الخدمة لعشر سنوات بدلاً من أربع سنوات. وبموجب السياسة السابقة، كان على الأفراد الذين يسعون إلى ضم فترات الخدمة السابقة مع وظائفهم الحالية دفع الاشتراكات المحسوبة دفعة واحدة أو على أقساط بناءً على راتب اشتراكهم الحالي، مع حد أدنى قانوني محدد بنسبة 25 في المائة. أما بموجب السياسة الجديدة، فيمكن توزيع المدفوعات على فترة تصل إلى 10 سنوات، مع الحفاظ على معدل الدفع الأدنى البالغ 25 في المائة[29].

كما توسع السياسة الجديدة الحالات التي يمكن فيها ضم فترات الخدمة، بما في ذلك تاريخ التوظيف لدى أي صاحب عمل تسري عليه أحكام القوانين الاتحادية للمعاشات، بالإضافة إلى مدد الخدمة السابقة على اكتساب الجنسية، أو أي مدد خدمة يقرها مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

التصميم

- التغييرات الأخرى في بارامترات السياسات

2. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

في حزيران/يونيو، أعلنت وزارة تمكين المجتمع عن توزيع علاوات التضخم على الأسر التي يقل دخلها الشهري عن 25,000 درهم. وفيما يلي هيكل العلاوات[30]: • علاوة الغذاء: يحصل المستفيد الأساسي وزوجته الإماراتية على 500 درهم لكل منهما؛ ويحصل كل طفل دون سن 21 عاماً على 250 درهماً (بحد أقصى 4 أطفال). ويتم توزيعها شهرياً. • علاوة الوقود: 300 درهم إذا كان سعر الوقود بين 2.1 و2.85 درهم/لتر؛ و600 درهم إذا كان سعر الوقود بين 2.86 و3.6 درهم/لتر؛ و900 درهم إذا كان سعر الوقود أعلى من 3.6 درهم/لتر. ويتم توزيعه شهرياً. • إعانة الكهرباء والمياه: 400 درهم شهرياً أو الاستهلاك الشهري الفعلي، أيهما أقل. ويتم خصمها مباشرة من فواتير الخدمات الشهرية.		**التصميم** ● حزمة الاستحقاقات (معالجة المخاطر)
في تموز/يوليو، أعلنت وزارة تمكين المجتمع عن علاوة سكن جديدة تهدف إلى دعم الأسر المستفيدة من برنامج الدعم والتمكين الاجتماعي التي لا تحصل على أي شكل من أشكال الدعم السكني من الحكومة[31].		**التصميم** ● حزمة الاستحقاقات (معالجة المخاطر)

3. سياسات تنشيط سوق العمل

أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.	

البحرين

لمحة عامة

في عام 2025، نفذت البحرين العديد من الإصلاحات في مجال الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية. وحصل المتقاعدون على بدل غلاء المعيشة بأثر رجعي عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، في حين أعاد مجلس النواب البحريني العمل بزيادات المعاشات التقاعدية السنوية، وعدّل سن التقاعد للنساء، ونقّح حسابات التقديمات. وبدأ تطبيق المادة 12 من النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم، مما سمح للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي بمتابعة الاشتراكات المتأخرة للمواطنين العاملين في الخارج. وتم إطلاق موقع إلكتروني رقمي جديد لتعزيز التواصل وتحسين خدمة التنفيذ. وشهدت نهاية العام تحولاً كبيراً، عندما أعاد مرسوم ملكي جديد هيكلة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، وأنشأ مديريات جديدة ووسع نطاق صلاحياتها. كما تم الإعلان عن توفير ما مجموعه 6,900 خدمة إسكان مدعومة للمواطنين المؤهلين.

الوظيفة أو نوع التقديمات	الوصف	نوع التغيير
1. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
	في نيسان/أبريل، أعلنت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي أنها ستقوم بصرف علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين لمرة واحدة، عقب اتفاق تم التوصل إليه بين مجلس النواب البحريني والحكومة[32]. وشملت المدفوعات بأثر رجعي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2025. وعلى وجه التحديد، حُدّدت مبالغ العلاوة المقررة على النحو التالي: • 230 ديناراً بحرينياً شهرياً للمعاشات التي لا تتجاوز 700 دينار بحريني. • 205 دنانير بحرينية شهرياً للمعاشات التي تتراوح بين 700 و1,500 دينار بحريني. • 115 ديناراً بحرينياً شهرياً للمعاشات التي تفوق 1,500 دينار بحريني.	**التصميم** ● مستوى الاستحقاقات
	في حزيران/يونيو، أعلنت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي عن تدشين موقعها الإلكتروني الجديد[33]، في خطوة مهمة نحو تطوير منظومة الخدمات التأمينية الرقمية. ويتيح الموقع الجديد الوصول إلى الخدمات الإلكترونية والقوانين والتشريعات ذات الصلة والمعلومات المفيدة أخرى للمستخدمين.	**التنفيذ** ● التواصل
	في حزيران/يونيو، بدأت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في تنفيذ المادة 12 من النظام الموحد لمدّ الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم[34]، والتي تمت الموافقة عليها بموجب القانون رقم 68 لسنة 2006. وتخوّل المادة 12 أجهزة الضمان الاجتماعي في الدولة موطن الموظف بمتابعة صاحب العمل المتأخر عن سداد الاشتراكات المستحقة نيابة عن الجهاز في البلد الأصلي[35]. لذلك، حثت الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي أصحاب العمل على مراجعة اشتراكات التأمين لموظفيهم، مشيرة إلى أن التأخير في سدادها سيؤدي إلى فرض رسوم إضافية.	**التنفيذ** ● تسديد الاشتراكات
	في تشرين الأول/أكتوبر، أقر مجلس النواب البحريني قانوناً جديداً يرفع سن استحقاق الأبناء لمعاش أحد الوالدين المتوفين[36]. وبموجب القانون الجديد، يحق للأبناء غير الملتحقين بالتعليم العالي الحصول على معاشات حقوق الورثة حتى سن 24 عاماً، بينما يظل أولئك الملتحقون بهذا النوع من التعليم مستحقين للحصول عليها حتى سن 28 عاماً. وتمثل هذه الأحكام تمديداً كبيراً مقارنة بالحد الأقصى السابق لسن الاستحقاق البالغ 21 عاماً.	**التصميم** ● معايير الأهلية

في أيلول/سبتمبر، أصدر ملك البحرين المرسوم الملكي (61) لسنة 2025 بإعادة تنظيم الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي[37]. ويحل المرسوم الملكي الجديد محل المرسوم (79) لعام 2019[38]، الذي كان ينظم عمل الهيئة سابقاً. وتشمل الإصلاحات التنظيمية الرئيسية المنصوص عليها في المرسوم (61) لسنة 2025 ما يلي[39]:

- إنشاء إدارة التواصل والتوعية تحت إشراف الرئيس التنفيذي مباشرة.
- إنشاء منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون المتقاعدين، وتتبعه إدارة المستحقات ومعاشات المتقاعدين، وإدارة خدمات المتقاعدين.
- إجراء تعديلات مختلفة على اختصاصات الإدارات الأخرى التابعة لنائب الرئيس التنفيذي للشؤون التأمينية ونائب الرئيس التنفيذي لشؤون العمليات.

التغييرات التنظيمية

- الحوكمة

في تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس النواب البحريني على تعديل قانون التقاعد لسنة 2020 الصادر في عام 1976[40]. ويعيد التعديل الزيادة السنوية في المعاشات التقاعدية على أساس مقياس تنازلي، والتي كانت متوقفة منذ عام 2022. ووفقاً للتعديل، ستزداد المعاشات التقاعدية الشهرية التي تقل عن 500 دينار بحريني بنسبة 5 في المائة، وستزداد المعاشات التقاعدية التي تزيد عن 4,000 دينار بحريني بنسبة 1 في المائة فقط سنوياً.

كما خفض التعديل نفسه سن التقاعد للنساء العاملات من 60 إلى 55 عاماً، وخفض معدل مساهمة الموظفين من 7 إلى 6 في المائة، ونقح طريقة حساب المعاشات التقاعدية والتعويضات الإجمالية لتستند إلى مساهمات العامين الأخيرين.

التصميم

- مستوى التقديمات
- معدل الاشتراك
- سن التقاعد

2. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

في كانون الأول/ديسمبر 2024، أصدر ملك البحرين توجيهات بتوزيع 6,900 خدمة إسكان، احتفالاً بالعيد الوطني والفعاليات المصاحبة له. وتشمل الخدمات تقديم قروض إسكان مدعومة وتسليم عقارات جاهزة للمواطنين المستحقين[41].

التصميم

- معايير الأهلية

3. سياسات تنشيط سوق العمل

أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.

تونس

لمحة عامة

في عام 2025، طورت تونس نظام الحماية الاجتماعية لديها من خلال زيادة المعاشات التقاعدية وبرنامج «الأمان» الاجتماعي، مع إطلاق إعانات جديدة متعلقة بالأسرة والصحة. وأعطت الحكومة الأولوية للرقمنة، حيث أطلقت بطاقة «لاباس» الصحية والخدمات عبر الإنترنت. وتشمل الإصلاحات المستقبلية، التي هي الآن في مرحلة التخطيط، وضع اللمسات الأخيرة على طرائق «صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية» الذي أُعلن عنه في قانون المالية للسنة 2025.

وتشمل التطورات الأخرى إصلاح قانون العمل، وتأمين تمويل مستدام للصناديق الاجتماعية، وربط الميزانية الوطنية لعام 2026 باستراتيجية أوسع نطاقاً لتعزيز الدولة الاجتماعية.

الوظيفة أو نوع التقديمات	الوصف	نوع التغيير
1. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
	في كانون الثاني/يناير، أقرت الحكومة زيادة في المعاشات التقاعدية في إطار قانون المالية لسنة 2025. ونفذت وزارة الشؤون الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي المعنية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي «CNSS» والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية «CNRPS») زيادة بنسبة 7.5 في المائة في معاشات العجز في القطاع الخاص بسبب إصابات العمل وزيادة بنسبة 7 في المائة في بدلات الشيخوخة في القطاع العام، مع تسديد الدفعة الأولى بأثر رجعي اعتباراً من أيار/مايو 2024[42].	**التصميم** ● مستوى التقديمات
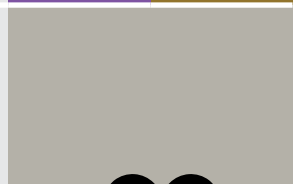	في آذار/مارس، أعلن الصندوق الوطني للتأمين على المرض (CNAM) عن حملة واسعة النطاق لنشر البطاقة الصحية الإلكترونية «لاباس». وبالشراكة مع البريد التونسي ووزارة الصحة، سينظم الصندوق الوطني للتأمين على المرض دورات تدريبية في المستشفيات العامة، وينشئ مكاتب فنية دائمة في المستشفيات الكبرى، ويطلق حملة تواصل لتشجيع حاملي وثائق التأمين على الحصول على البطاقة الجديدة واستخدامها[43].	**التنفيذ** ● التواصل
	في آب/أغسطس، أعلن الصندوق الوطني للتأمين على المرض عن مواعيد نهائية جديدة لخدماته الرقمية. وبوسع المشتركين حتى 30 أيلول/سبتمبر 2025 تغيير نظامهم الصحي وحتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 تغيير طبيب الأسرة حصرياً من خلال منصة e-CNAM. وترمي هذه المبادرة إلى تحديث الوصول إلى الخدمات من خلال إلغاء الحاجة إلى الزيارات الفعلية[44].	**التنفيذ** ● دفع التقديمات / تقديم الخدمات

في تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس نواب الشعب التونسي تدابير في إطار قانون المالية لسنة 2026، تؤثر على المتقاعدين، بما في ذلك: (1) الترفيع في جرايات المتقاعدين للفترة 2026-2028 (على أن يضبط مقدارها بمقتضى أمر حكومي)، (2) التخفيف التدريجي للعبء الجبائي على جرايات التقاعد[45].	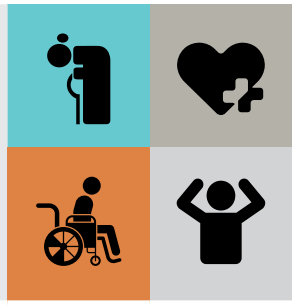	**التصميم** ● مستوى التقديمات

2. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

في كانون الثاني/يناير، أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية مرسوماً مشتركاً لزيادة التحويل النقدي الشهري الأساسي في إطار برنامج «الأمان» الاجتماعي إلى 260 ديناراً تونسياً. وتقع على عاتق الوزارتين مسؤولية تنفيذ زيادة المدفوعات للأسر والأفراد المسجلين في قائمة الفقراء[46].		**التصميم** ● مستوى التقديمات
في تموز/يوليو، أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة المالية إعانة جديدة للأغذية الخالية من الغلوتين. ويوفر هذه الإجراء، الذي دخل حيز التنفيذ منذ بداية عام 2025، الدعم المالي للمرضى الذين يعانون من عدم تحمل الغلوتين من الأسر المسجلة في برنامج «الأمان» الاجتماعي، مع التحقق من أهليتهم من خلال شهادة طبية صادرة عن طبيب الصحة العامة[47].		**التصميم** ● حزمة الاستحقاقات (معالجة المخاطر)
في تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر وزير الشؤون الاجتماعية ووزير المالية أمراً مشتركاً يحدد معايير الأهلية للحصول على الإعانة العائلية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 عاماً، فضلاً عن مبلغ الإعانة. وتم إنشاء الإعانة العائلية من خلال مرسوم صادر في تشرين الأول/أكتوبر، وتقتصر الأهلية على الأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض المسجلة في السجل الاجتماعي الوطني في إطار برنامج «الأمان» الاجتماعي. ويُستثنى من ذلك الأسر المسجلة في نُظُم الضمان الاجتماعي. وحددت الإعانة بمبلغ 30 ديناراً تونسياً لكل طفل شهرياً[48].	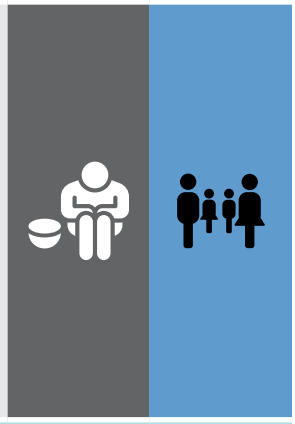	**التصميم** ● معايير الأهلية

3. سياسات تنشيط سوق العمل

في شباط/فبراير، أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية عن إصلاحات لقانون العمل. وتهدف الإصلاحات إلى إنهاء العمل غير المستقر، وتوسيع نطاق التغطية الاجتماعية والصحية، ومراجعة قوائم الأمراض المزمنة المشمولة بالتغطية، ومواءمة المعاشات التقاعدية بين الصناديق، مع قيادة الوزارة للعملية التشريعية[49].		**التصميم** ● الشروط ● التغييرات الأخرى في بارامترات السياسات

في تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الحكومة أمراً[50] بتنقيح الأمر الحكومي لسنة 2021 المتعلّق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها[51]. وينص الأمر الجديد على إسناد منحة شهرية وبطاقة العلاج المجاني لفائدة عملة الحضائر الذين بلغوا سن الستين سنة فما فوق.

التصميم

- مستوى التقديمات

الجزائر

لمحة عامة

عززت الجزائر في عام 2025 نظام الحماية الاجتماعية لديها من خلال إصلاحات ركزت على الإدماج والتمكين وتحسين تقديم الخدمات. وشملت الإجراءات الرئيسية إطلاق «برنامج الأسرة المنتجة» لدعم الأسر الفقيرة والأسر التي تعيلها نساء من خلال توفير الأصول الإنتاجية والتدريب؛ وزيادة المعاشات التقاعدية وبدلات الإعاقة؛ وإنشاء «صندوق التضامن الوطني ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية» لضمان التمويل المستدام. وأدّت التعديلات القانونية إلى توسيع نطاق استحقاقات إجازة الأمومة واستحداث التقاعد المبكر للمعلمين، كما تم استحداث منحة تضامن خاصة بشهر رمضان.

الوظيفة أو نوع التقديمات	الوصف	نوع التغيير
1. التدابير على مستوى النظام		
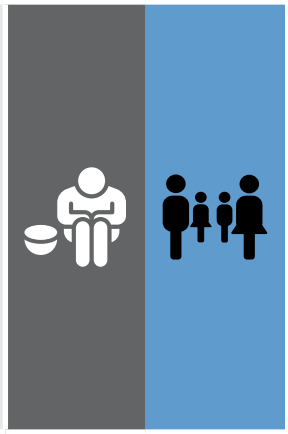	في تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة منصة «الدليل»، التي تم تطويرها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، بغية تحسين التنسيق والتخطيط والرصد بين المؤسسات التي تدعم الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال. وتوصف المنصة بأنها بوابة رقمية موحدة توفر معلومات مؤسسية محدثة وتسهل التخطيط القائم على الأدلة والتدخل السريع، مع ميزات سهلة الاستخدام تمكّن المواطنين من تحديد مواقع الخدمات القريبة[52].	**التنفيذ** ● الرصد
2. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
	في شباط/فبراير، صدر مرسوم جديد برفع قيمة منح المجاهدين وذوي حقوق الشهداء والضحايا المدنيين وضحايا الألغام المتفجرة وذوي حقوق هؤلاء الضحايا. ويعدّل المرسوم جدول المِنح المنصوص عليه في مرسوم سنة 2008، برفع قيمة المنح وإعادة تأكيد التزام الدولة تجاه هذه الفئات[53].	**التصميم** ● مستوى التقديمات
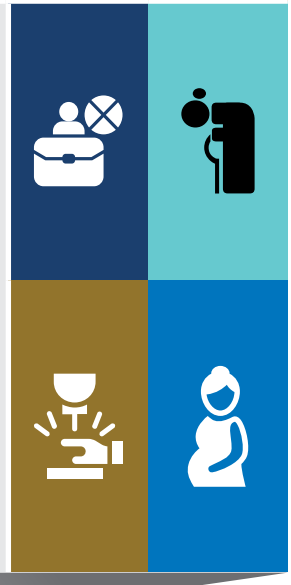	في نيسان/أبريل، وقّعت الجزائر والأردن مذكرة تفاهم لتوسيع تعاونهما الثنائي في مجال التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي، بما في ذلك تبادل الخبرات، وبناء القدرات، وتدريب الموظفين، ومواءمة التشريعات مع المعايير الدولية. وتغطي المذكرة تأمين الشيخوخة أو تأمين التقاعد، وتأمين البطالة، وتأمين الأمومة، والتأمين ضد إصابات العمل، فضلاً عن تدابير لتوسيع نطاق التغطية لتشمل العاملين في القطاعات غير النظامية. وتتولى تنفيذها بصورة مشتركة مؤسسات الضمان الاجتماعي في كلا البلدين، ويشمل المستفيدون منها العاملين المشمولين بنظم الضمان الاجتماعي في الجزائر والأردن[54].	**التغييرات على مستوى النظام** ● تغييرات أخرى

	في نيسان/أبريل، كشفت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، بالتعاون مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، عن سلسلة من المعونات المصممة لتحسين جودة حياة كبار السن. ومن بين التدابير الرئيسية التي تم الإعلان عنها تنفيذ آلية «الممر الأخضر» التي تكفل لكبار السن الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر أولوية الحصول على الخدمات المقدمة من خلال «الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء» (CNAS). كما سيتم تعيين مراسل اجتماعي لمراقبة بطاقات «الشفاء» (Chifa) الخاصة بمتلقي إعانات التضامن[55].	**التنفيذ** ● التسجيل ● تسديد الاشتراكات ● التواصل ● تغييرات أخرى
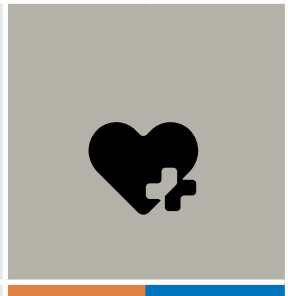	في أيار/مايو، أعلن وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي عن الإطلاق الرسمي لخدمة تحيين [تحديث] بطاقة «الشفاء» في الصيدليات المتعاقدة مع هيئات الضمان الاجتماعي. ويتيح هذا النهج للمؤمَّن لهم تحديث بطاقاتهم واستلام الأدوية الموصوفة لهم في الصيدليات المعتمدة، دون الحاجة إلى التنقل إلى مراكز دفع التضامن الوطني[56].	**التنفيذ** ● تغييرات أخرى
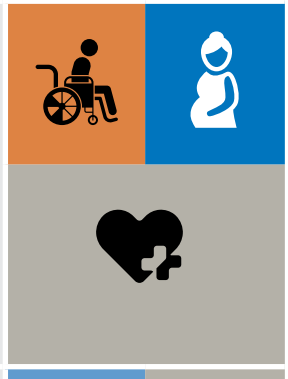	في تموز/يوليو، تم إطلاق قانون جديد يعدل قانون التأمينات الاجتماعية لسنة 1983 بشأن تعويضات عطلة الأمومة. ويسمح القانون بإجازة مدفوعة الأجر لمدة تصل إلى 150 يوماً مع إمكانية تمديدها لمدة تصل إلى 50 يوماً إضافياً إذا كان المولود يعاني من إعاقة أو مرض. كما يحظر القانون المطالبة المزدوجة بتعويضات التأمين عن المرض وتعويضات التأمين عن الولادة. وتحصل المستفيدات الآن على 100 في المائة من الأجر الصافي خلال إجازة الأمومة[57].	**التصميم** ● مستوى التقديمات
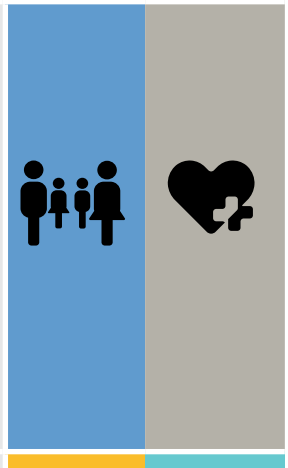	في تموز/يوليو، حدد مرسوم تنفيذي جديد الاتفاقية النموذجية المبرمة بين هيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات الخاصة للصحة المرخص لها بضمان أنشطة العلاج الإشعاعي للتكفل بعلاج الأطفال المصابين بالسرطان. ويتم تنفيذ هذا الإجراء في إطار نظام الدفع من قبل الغير، مما يكفل الحصول على العلاج المنقذ للحياة. ويعزز هذا الإجراء الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الصحة، مع ضمان الحماية المالية للأسر الضعيفة. والمستفيدون هم الأطفال المصابون بالسرطان الذين يتلقون العلاج الإشعاعي في العيادات الخاصة، بموجب اتفاقيات مبرمة مع هيئات الضمان الاجتماعي[58].	**التغييرات التنظيمية** ● برامج/مخططات/ ● صناديق جديدة
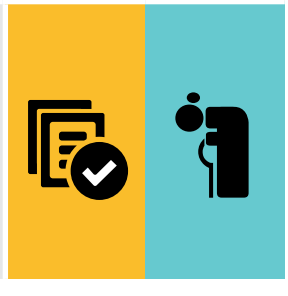	في تموز/يوليو، أطلقت الحكومة قانوناً جديداً يعدل قانون التقاعد لسنة 1983 للسماح بالتقاعد المبكر للمعلمين وموظفي أسلاك التعليم. ويسمح لهم بالتقاعد قبل ثلاث سنوات من السن القانونية للتقاعد، البالغة 60 عاماً للرجال و55 عاماً للنساء. وينص القانون على أن هذه التخفيضات لا يمكن أن تقترن بأحكام أخرى للتقاعد المبكر[59].	**التصميم** ● سن التقاعد

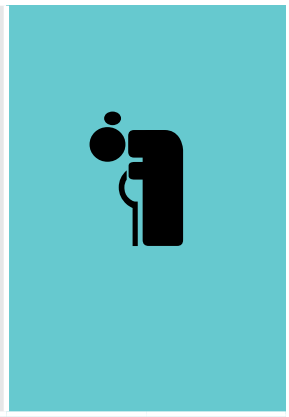

في كانون الأول/ديسمبر، وافقت الحكومة على زيادة المعاشات التقاعدية بنسبة 10 في المائة للمتقاعدين الذين يتقاضون معاشات تقل عن أو تساوي 20,000 دينار جزائري، و5 في المائة للمتقاعدين الذين يتقاضون معاشات تتجاوز هذا المبلغ[60]. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة أيضاً عن رفع الحد الأدنى المضمون للأجر من 20,000 دينار جزائري إلى 24,000 دينار جزائري، ابتداءً من كانون الثاني/يناير 2026، مع آثار غير مباشرة على الحد الأدنى لمستوى الإعانات المقدمة من خلال نظام التأمين الاجتماعي[61].

التصميم

- مستوى التقديمات

3. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

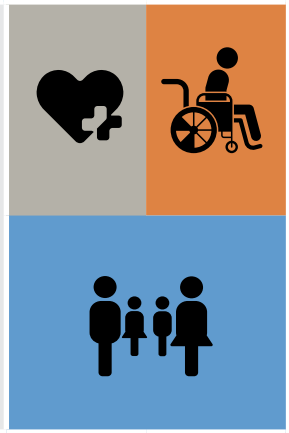

في شباط/فبراير، أطلقت الحكومة الجزائرية قانوناً جديداً بشأن حماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وترقيتهم.

ويعزز القانون حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والخدمات المقدمة لهم، بما في ذلك التدابير الصحية الوقائية، والإعلان الإلزامي عن الإعاقات، والحصول على الرعاية الطبية، وإعادة التأهيل، والتقنيات المساعدة. ويمنح القانون إعانات النقل، وإعانات السكن، والدعم المالي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم. وتتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة تنفيذ القانون[62].

التغييرات على مستوى النظام

- القانون الإطاري/ الاستراتيجية

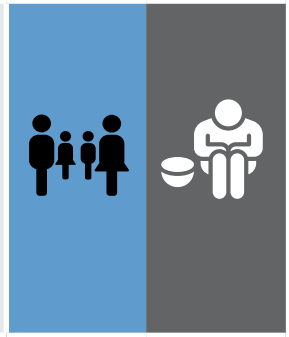

في شباط/فبراير، أصدرت الحكومة مرسوماً تنفيذياً ينص على إحداث منحة تضامن خاصة بشهر رمضان قدرها 10,000 دينار جزائري مرة واحدة في السنة للأسر المعوزة. وتستند الأهلية للحصول على هذه المنحة إلى الدخل والتحقيقات الاجتماعية. وسيتم إنشاء ملف رقمي وطني لإدارة الطلبات، على أن يتم تحديثه سنوياً[63].

التغييرات التنظيمية

- برامج/مخططات/ صناديق جديدة

في نيسان/أبريل، أطلقت «الوكالة الوطنية للتشغيل» (ANEM) عملية تحقق منهجية من ملفات المستفيدين من إعانات البطالة. كما أطلقت الوكالة حملة توعية للمستفيدين، دعتهم فيها إلى تحديث بياناتهم وفهم الأسباب المحتملة لحجب أو تعليق إعاناتهم عبر المنصة الرقمية «منحة»[64].

التنفيذ

- التواصل
- الرصد

في أيار/مايو، قامت الحكومة بإصدار قرار وزاري مشترك «يحدد كيفيات تنظيم وعمل اللجنة المكلفة بدراسة طلبات الاستفادة من المنحة الجزافية للتضامن والفصل فيها»[65]. ويأتي هذا المرسوم في أعقاب المرسوم رقم 325-24 المؤرخ في تشرين الأول/أكتوبر 2024، الذي «يحدد الفئات المستفيدة من المنحة الجزافية للتضامن وكذا شروط وكيفيات الاستفادة منها»[66].

التنفيذ

- التقييم
- الانضمام

	في حزيران/يونيو، قامت الحكومة بإصدار مرسوم تنفيذي «يتعلق بالمنحة المدرسية الخاصة ويحدد شروط وكيفيات منحها» وهي المنحة التي تم إنشاؤها في عام 2021. وتُمنح هذه المنحة مرة واحدة قبل بداية كل سنة دراسية لكل منحدر من عائلة معوزة لا يحصل والداه أو وصيّه على أي دخل، أو يقل أو يساوي الدخل الشهري لكل من والديه أو وصيّه مبلغ الأجر الوطني الأدنى المضمون. ويحصل كل تلميذ مستحق للمنحة على 5,000 دينار جزائري قبل بداية كل سنة دراسية[67].	**التصميم** ● معايير الأهلية
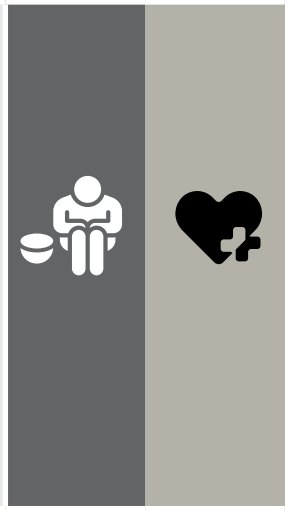	في تموز/يوليو، أعلنت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة أن الأشخاص المعوزين غير المؤمن عليهم الذين يستوفون الشروط المطلوبة يمكنهم البدء في تقديم طلبات للحصول على الأدوية مجاناً إلى دائرة الشؤون الاجتماعية في بلدياتهم. وجاء ذلك عقب إصدار مرسومين تنفيذيين، أحدهما يحدد طرق عمل ووظائف اللجنة المكلفة بمعالجة الطلبات، والآخر يحدد قائمة الأدوية المشمولة[68].	**التصميم** ● حزمة التقديمات (معالجة المخاطر) **التنفيذ** ● التقييم ● الانضمام
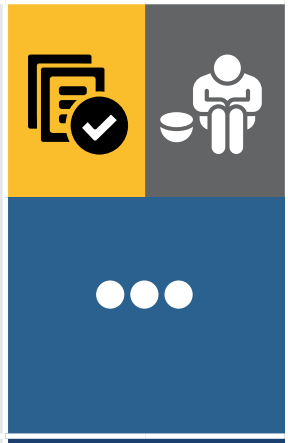	في تموز/يوليو، صدر مرسوم تنفيذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه «صندوق التضامن الوطني ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، الذي تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2025. وتتولى إدارة الصندوق، الذي يمول المشاريع والأنشطة التي تعزز التضامن الوطني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وزارة المالية وتتكون إيراداته من مخصصات محتملة لميزانية الدولة، ومساهمات من المؤسسات العمومية محددة بنسبة 3 في المائة من النتائج الصافية، والمساهمات الطوعية، والهبات، وجميع الإيرادات الأخرى[69].	**التغييرات على مستوى النظام** ● التمويل
	في تشرين الثاني/نوفمبر، قرر مجلس الوزراء رفع منحة البطالة للباحثين عن عمل لأول مرة من 15,000 دينار جزائري إلى 18,000 دينار جزائري، وكلف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بمراجعة الشروط الإدارية للتجديد، مع الإشارة إلى أن المنحة لها مدة صرف قابلة للتجديد كحد أدنى. كما كَلف قرارُ مجلس الوزراء نفسه وزارةَ العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بتعزيز القدرات المؤسسية وزيادة الشفافية من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل[70].	**التصميم** ● مستوى التقديمات
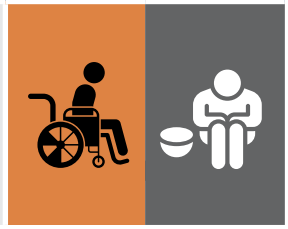	في تشرين الثاني/نوفمبر، صدر مرسوم تنفيذي يحدد الفئات المستفيدة من «المنحة الجزافية للتضامن»، بحيث أصبح يحق للشخص ذي الاحتياجات الخاصة بدون دخل الحصول عليها، وإن يتوفر زوجه على دخل مهما تكن طبيعته[71].	**التصميم** ● معايير الأهلية

4. سياسات تنشيط سوق العمل

في أيلول/سبتمبر، أصدرت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة المرسوم التنفيذي رقم 25-236 الذي ينص على تحديد شروط وكيفيات الاستفادة من «برنامج الأسرة المنتجة»، والذي يعزز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض، ولا سيما الأسر التي تعيلها نساء. ويقدم البرنامج إعانة لمرة واحدة في شكل معدات أو أجهزة أو تجهيزات يتراوح مبلغها بين 80,000 و100,000 دينار جزائري. ويهدف إلى توفير سبل عيش مستدامة من خلال أنشطة إنتاجية تعتمد على المهارات الحرفية أو المهنية في مجالات منها الطبخ وإنتاج الأغذية، والخياطة، والأنشطة الحرفية للفخار والمعادن والجلود، والأنشطة الحرفية للحلي والمجوهرات، والأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات والنحل. ويمكن التسجيل في هذا البرنامج عن طريق المنصة الرقمية المنشأة لهذا الغرض التي تسمح بضمان المتابعة وتفادي الاستفادة المزدوجة من مختلف الإعانات أو برامج دعم الدولة الأخرى. وتستفيد الأسر المنتجة من دورات تدريب وتكوين ومن تسهيلات لعرض منتجاتها وفرص تسويقية بالتنسيق مع وزارتي الزراعة والسياحة والمؤسسات المصغرة[72]. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2025، استفادت نحو ألف عائلة من البرنامج[73].

التغييرات التنظيمية

- برامج/مخططات/صناديق جديدة

جزر القمر

لمحة عامة

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدخلت حكومة جزر القمر عدداً محدوداً من الإصلاحات في مجال حوكمة الحماية الاجتماعية وتنفيذها. وكان الهدف من هذه الإصلاحات تعزيز فعالية نظام الحماية الاجتماعية وكفاءة تنفيذه. وتشمل التغييرات المعلنة الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات، ولكن لا يبدو أنها تؤثر على سياسات سوق العمل، حتى وقت كتابة هذا التقرير.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير

1. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات

في حزيران/يونيو، أنشأت حكومة جزر القمر المديرية العامة للحماية الاجتماعية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 25/044/PR، مما يدل على التزام قوي بتعزيز الرفاه الاجتماعي. وتعمل المديرية تحت إشراف وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، وتكلف بتنسيق ومراقبة وتقييم التدخلات من قبل الجهات الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات في جميع أنحاء البلد.

ويتمثل هدفها الأساسي في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة تعالج أوجه عدم المساواة الاجتماعية وتعزز الإدماج الاقتصادي، ولا سيما للفئات الضعيفة المتضررة من الصدمات الاقتصادية والمناخية.

ويمتد نطاق ولاية المديرية إلى تعزيز نُظُم المساعدة المتبادلة والتأمين مع تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وتهدف إلى تحسين فعالية نظام الحماية الاجتماعية الوطني للفئات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن وضحايا الكوارث. وتسعى المديرية إلى تعزيز فعالية السياسات والبرامج الاجتماعية من خلال وضع معايير لأصحاب المصلحة في مجال الحماية الاجتماعية وتعزيز القدرات المؤسسية. كما تدعم مبادرات التأمين الصحي الشامل وتحتفظ بسجل اجتماعي موحد، مع تعزيز الشراكات الحيوية مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية لتعزيز أطر التعاون في مجال الحماية الاجتماعية[74].

التغييرات التنظيمية

- الحوكمة

في كانون الأول/ديسمبر، أطلقت جزر القمر مرحلة تجريبية للتأمين الصحي العام (AMG) في سبع مقاطعات لاختبار النظام قبل توسيعه على الصعيد الوطني. وتسعى المبادرة إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030، مع التركيز على انضمام الأسر، وتحصيل الاشتراكات، وتحسين الوصول إلى الرعاية للحوامل والأطفال. وتحظى المبادرة بدعم الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) وشركاء آخرين[75].

التغييرات التنظيمية

- برامج/مخططات/صناديق جديدة

التنفيذ

- تسديد الاشتراكات

2. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

في عام 2025، أطلقت وزارة تعزيز المساواة بين الجنسين والتضامن والإعلام في جزر القمر السجل الاجتماعي الموحد، وهو نظام وطني للسجلات الاجتماعية يدعمه البنك الدولي. وترمي هذه المبادرة إلى توحيد البيانات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالأسر، وتحسين الاستهداف، والقضاء على التداخل في برامج المساعدات الاجتماعية، وبالتالي تعزيز كفاءتها بالنسبة للفئات الضعيفة، ولا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19. ومن خلال استخدام البيانات وآليات التقييم للتحقق من الأهلية، يعزز السجل الاجتماعي الموحد فعالية وشمولية مبادرات الحماية الاجتماعية[76].

التنفيذ

- التسجيل

الجمهورية العربية السورية

لمحة عامة

في أعقاب التغييرات التي طرأت على الحكم في البلد في نهاية عام 2024، أعلن شركاء التنمية والحكومة الجديدة عن مجموعة من التغييرات وتدابير الدعم التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الفورية للسكان. وتعيش الغالبية العظمى من السكان في أزمة طويلة الأمد منذ أكثر من عقد من الزمن، مما أدى إلى زيادة مستويات الضعف والفقر. وبحلول أوائل عام 2025، قُدر أن الفقر المدقع يطال نحو نصف سكان البلد.

وفي حين لا يبدو أن خطة العمل الانتقالية، التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة داخل البلد وخارجه وتشمل عدداً من الأنشطة ذات الأولوية في مجال الحماية الاجتماعية، قد تم متابعتها، فقد قام المانحون الرئيسيون والشركاء الإنسانيون بتكثيف الدعم المباشر وتسريعه. كما اتخذت الجهات الحكومية خطوات مبكرة لتحديد العناصر الأساسية والأولويات لنظام الحماية الاجتماعية في المستقبل.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. التدابير على مستوى النظام		
	في كانون الأول/ديسمبر 2025، أفادت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) عن انعقاد الاجتماع الأول للجنة الوزارية المعنية بتطوير منظومة الحماية الاجتماعية. ورغم عدم العثور على أي وثيقة تنص رسمياً على إنشاء اللجنة أو تكوينها أو نطاقها، فإن التقرير يشير إلى أن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ترأست الاجتماع الأول للجنة[77]. وحضر الاجتماع معاون وزير الصحة لشؤون الصيدلة وممثل وزارة الاقتصاد والصناعة. وأفادت التقارير بأنّ الموضوعات التي نوقشت خلال هذا الاجتماع شملت وضع خارطة طريق لإعداد استراتيجية للحماية الاجتماعية، وتعزيز خدمات القطاع الصحي، وخلق فرص للعمل، تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل وصول المواطنين للخدمات الاجتماعية، ووضع الخطط التنموية المحلية، وتعزيز برامج الدعم الزراعي للفلاحين، وتنمية رأس المال البشري[78].	**التغييرات التنظيمية** ● الحوكمة
	كما أشارت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) إلى وضع «خارطة طريق للإطار الاستراتيجي للحماية»[79]. وأبرزت أهمية الاستثمار في الإنسان، الذي يعتبر رأس المال الحقيقي للبلد، من خلال التركيز على تطوير التعليم، والرعاية الصحية الشاملة، وضمانات الدخل، وتوفير الخدمات الأساسية التي تضمن حياة كريمة لكل مواطن عبر نظام حماية اجتماعية شامل ومنصف، يساعد الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية ويعزز قدرة المجتمع على الصمود. وأشار تقرير الوكالة إلى ورشة عمل عُقدت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 بمشاركة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تناولت الحاجة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية ومناقشة اعتماد استراتيجية وطنية للحد من الفقر المتعدد الأبعاد[80].	**التغييرات على مستوى النظام** ● القانون الإطاري/ الاستراتيجية

2. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات

قضى المرسوم الرئاسي رقم 103 الصادر في حزيران/يونيو بزيادة المعاشات التقاعدية بنسبة 200 في المائة[81]. كما قضى مرسوم رئاسي ثانٍ بزيادة مماثلة بنسبة 200 في المائة على الرواتب والأجور المقطوعة في القطاع العام[82].

التصميم

- مستوى التقديمات

3. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

في كانون الثاني/يناير، أعلن الاتحاد الأوروبي عن حزمة مساعدات إنسانية شاملة بقيمة 235 مليون يورو للجمهورية العربية السورية. وشملت الحزمة تمويلاً للتحويلات الإنسانية النقدية والعينية (الأغذية)[83].

التغييرات على مستوى النظام

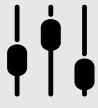

- التمويل

في حزيران/يونيو، أفادت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) بأن وزارة الاقتصاد والصناعة أعلنت أسماء وتوزّع الأفران في مشروع دعم رغيف الخبز من خلال 64 مخبزاً في ست محافظات، بواقع: 35 مخبزاً في درعا، و19 مخبزاً في حلب، ومخبزين في حماة، و3 مخابز في حمص، و4 مخابز في اللاذقية، ومخبز واحد في طرطوس. كما حددت الوزارة، سعر مبيع ربطة الخبز التي تحتوي على 12 رغيفاً (بوزن 1,200 غرام) بمبلغ 2,400 ليرة سورية[84].

التنفيذ

- دفع التقديمات / تقديم الخدمات

في تموز/يوليو، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجمهورية العربية السورية عن تحديث سياستها المتعلقة بتقديم المساعدة المالية للأسر اللاجئة التي تعود عودةً طوعية وبصورة دائمة إلى الجمهورية العربية السورية من لبنان والأردن والعراق ومصر. وقد تمت زيادة المساعدة النقدية للعائدين وإعادة إدماجهم من 400 دولار إلى 600 دولار. وقد صممت هذه المساعدة لتكون منحة استقرار لمرة واحدة وتقدم عند العودة إلى الجمهورية العربية السورية[85].

التصميم

- مستوى التقديمات

4. سياسات تنشيط سوق العمل

	في حين يبدو أن الاجتماع الأول المذكور أعلاه للجنة الوزارية المعنية بتطوير نظام الحماية الاجتماعية قد تناول أيضاً قضايا تتعلق باستحداث فرص العمل وضرورة تحسين الرواتب والأجور، لم يتم تحديد أي إعلانات محددة بشأن سياسات تنشيط سوق العمل الفعلية أو الإصلاحات ذات الصلة.	

جيبوتي

© Anil/stock.adobe.com

لمحة عامة

في عام 2025، أدخلت جيبوتي عدة إصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات. وعلى وجه التحديد، عدّلت الحكومة الحد الأدنى لمبلغ المعاش التقاعدي المستحق للمستفيدين من صندوق المعاشات العسكرية، وغيّرت وتيرة دفع المعاشات التقاعدية من صندوق الضمان الاجتماعي الوطني. كما تم إطلاق مشاريع جديدة لدعم تنمية رأس المال البشري ومعالجة آثار الجفاف. وفي وقت سابق من عام 2025، قامت حكومة جيبوتي الوطنية، بقيادة وزير الشؤون الاجتماعية والتضامن، بحملات شخصية على المستوى المحلي للترويج لأهمية سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية الوطنية بين مختلف المجتمعات المحلية.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
	في كانون الثاني/يناير، أصدرت حكومة جيبوتي مرسوماً جديداً يحدد الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين والمستفيدين من صندوق المعاشات العسكرية. وسيحصل المستفيدون المؤهلون على ما لا يقل عن 42,500 فرنك جيبوتي شهرياً[86].	**التصميم** ● مستوى التقديمات
	في نيسان/أبريل، عدّل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتيرة دفع المعاشات التقاعدية من دفعات فصلية إلى دفعات شهرية[87].	**التنفيذ** ● دفع الاستحقاقات/تقديم الخدمات
2. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات		
	في آذار/مارس، وافق البنك الدولي على مشروع بقيمة 31 مليون دولار لتعزيز رأس المال البشري وتعزيز الشمول الاقتصادي في المناطق المحرومة في جيبوتي. ويشمل مشروع قدرة الصمود المجتمعية المتكاملة عنصراً يتعلق بتقديم النقد مقابل التغذية، حيث يتلقى اللاجئون في ست مناطق تحويلات نقدية فصلية بقيمة 10,000 فرنك جيبوتي لمدة عامين. ويهدف هذا العنصر إلى معالجة الفقر المدقع وتعزيز الممارسات الجيدة في مجال التنمية البشرية. كما سيمول المشروع توسيع وتعزيز السجل الاجتماعي لتحقيق التغطية الكاملة للمواطنين الجيبوتيين واللاجئين والمجتمعات المضيفة. وسيوفر المهارات والأدوات والموارد اللازمة لاستحداث فرص اقتصادية للاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة[88].	**التغييرات التنظيمية** ● برامج/مخططات/صناديق جديدة
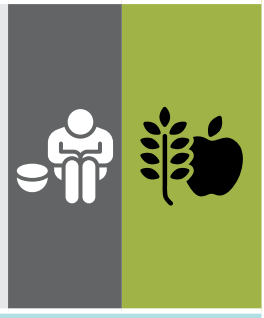	في تموز/يوليو، أطلق الرئيس استجابة طارئة وطنية لمكافحة الجفاف الشديد الذي أصاب المناطق النائية. وشمل هذا الجهد المنسق توفير الإمدادات الأساسية مثل خزانات المياه الصغيرة وأقراص تنقية المياه، فضلاً عن توسيع برامج التحويلات الاجتماعية لدعم المجتمعات الضعيفة. وبدأت العمليات في مدينة جيبوتي ثم امتدت لاحقاً إلى مناطق أخرى، حيث تولت السلطات الإقليمية إدارة التوزيع[89].	**التغييرات التنظيمية** ● برامج/مخططات/صناديق جديدة
3. سياسات تنشيط سوق العمل		
	أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.	

السودان

لمحة عامة

بحلول نهاية عام 2025، ظلت الحالة الإنسانية وحالة الحماية الاجتماعية في السودان هشة، حيث أثّرت حالة انعدام الأمن والنزوح على ملايين الأشخاص. وعانت شرائح كبيرة من السكان من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية. وألحق النزاع المستمر أضراراً بالبنية التحتية الحيوية، مما أعاق تقديم الخدمات وعرقل التعافي الاقتصادي. وظلت الفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردون داخلياً واللاجئون والمجتمعات المضيفة، معرضة بشدة للفقر والإقصاء الاجتماعي. وواصل البلد اعتماده على الاستجابات المنسقة من السلطات الوطنية والجهات الفاعلة الدولية لدعم الاحتياجات الأساسية وحماية سبل العيش وتحقيق الاستقرار في نظم الحماية الاجتماعية الأساسية.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
	في كانون الأول/ديسمبر 2024، أوضحت وزارة الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية والمدير العام للصندوق القومي للتأمين الصحي أن الخطة السنوية لعام 2025 تم وضعها استجابة للتحديات الإنسانية المستمرة، مع إعطاء الأولوية أساساً لإعادة إعمار المرافق الصحية المتضررة من النزاع. كما ركزت على ضمان توفير الخدمات الأساسية في المناطق المتضررة من الحرب وعلى إحراز تقدم نحو توفير تغطية تأمينية صحية شاملة[90]. وبالتوازي مع ذلك، اعتمد الصندوق القومي للتأمين الصحي إطاراً استراتيجياً مدته أربع سنوات للفترة 2025-2028 يركز على تعزيز بناء القدرات المؤسسية، والحفاظ على تغطية السكان بنسبة 86 في المائة، وتأمين التمويل الكافي، وتحسين استخدام الموارد، وزيادة الوعي العام ببرامج التأمين.	**التغييرات على مستوى النظام** 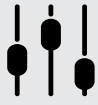 ● القانون الإطاري/ الاستراتيجية
	في ولاية نهر النيل، تم تجديد كفالة 40,000 أسرة وإضافة 3,000 أسرة جديدة تحت مظلة التأمين الصحي[91]، مما يوفر الوصول إلى الخدمات في أكثر من 120 مركزاً صحياً وصيدلية. وترمي المبادرة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، وتجسد الجهود المستمرة لإضفاء الطابع المؤسسي على التغطية للفئات الضعيفة والحفاظ عليها.	**التنفيذ** ● دفع التقديمات / تقديم الخدمات

	أصدر السفير السوداني في مصر تعليمات بالاتصال بوزارة الخارجية المصرية لترتيب لقاء بين الصندوق القومي للتأمين الصحي ونظيره المصري توطئةً للتوقيع على مذكرة تفاهم بين المؤسستين للوصول إلى آلية يتم بموجبها علاج حاملي بطاقة التأمين الصحي في السودان عبر التأمين الصحي المصري[92]. واعتمد الاجتماع شركتين لتقديم الخدمات لمشتركي التأمين الصحي بنسبة تخفيض تصل إلى 70 في المائة، بما يكفل حصول المواطنين الضعفاء في الخارج على الخدمات. ويُذكر أن هناك نحو 600,000 أسرة مسجلة في خدمة التأمين الصحي، حيث تكفل وزارة المالية الاتحادية 5.9 مليون مشترك[93]، بينما تكفل وزارات المالية في الولايات نحو 204,000 أسرة. كما يكفل ديوان الزكاة 451,000 أسرة، كما خصص الصندوق 90 في المائة من موارده للخدمة الطبية.	**التصميم** ● التغييرات الأخرى في بارامترات السياسات
	في 16 تموز/يوليو[94]، أعلن الصندوق القومي للتأمين الصحي انطلاق خدمات التأمين الصحي في المرحلة الثالثة لتغطية الريف. وخلال زيارة مديره العام لمحلية القطينة في ولاية النيل الأبيض، دشن خلالها استعادة الخدمات التأمينية بالمحلية، أكد حرص الصندوق على بسط وإكمال خدمات التأمين الصحي في جميع أرياف السودان.	**التصميم** ● معايير الأهلية
	أعلن وزير الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية عن دعم تشغيل مركز الأطراف الصناعية بجملة 100 مليون جنيه سوداني لتوفير الأدوات الأساسية بأقل تكلفة لصناعة الأجهزة التعويضية. كما وجّه الوزير وزارات التنمية الاجتماعية بالولايات بإعداد خطط لتنفيذ 25,000 مشروع إنتاجي تهدف إلى تحسين سبل العيش والصمود الاقتصادي. وبالتوازي مع ذلك، أطلق الصندوق القومي للتأمين الصحي «خطة الـ 100 يوم»[95] التي تهدف للوصول بالخدمات للأطراف وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتقوية النظام الصحي والانتشار بأكثر من 80 في المائة من الخارطة الصحية بالبلد.	**التصميم** ● معايير الأهلية

2. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

أعلن الاتحاد الأوروبي عن تعهد إجمالي بقيمة 282 مليون يورو من خلال المفوضية الأوروبية، تكمله مساهمات إضافية من عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما فيها النمسا وتشيكيا والدانمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا ومالطة وبولندا وسلوفينيا وإسبانيا والسويد[96]. وتهدف المساعدة إلى توفير الدعم الإنساني الضروري، بما في ذلك خدمات الصحة والتغذية، والمساعدة الغذائية، والمياه والصرف الصحي، والمأوى، والحماية، والتعليم، وتستهدف الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النازحون داخلياً واللاجئون والمجتمعات المضيفة في جميع أنحاء السودان.

التغييرات على مستوى النظام

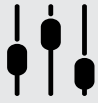

- التمويل

في أيار/مايو، دشن ديوان الزكاة نظام التحصيل والسداد الإلكتروني. ومن المتوقع أن يعزز هذا النظام تطوير وضبط المعاملات المالية للزكاة، وتيسير مهام المكلفين بجانب توفير الوقت والجهد المالي والإداري في تقديم الخدمة للمستهدفين[97].

التنفيذ

- تسديد الاشتراكات
- دفع الاستحقاقات/تقديم الخدمات

في 7 كانون الأول/ديسمبر، وقعت وزارة التنمية الاجتماعية في ولاية البحر الأحمر مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمان الاجتماعي والتكافل وخفض الفقر بهدف تنفيذ برنامج التغذية المدرسية كجزء من شبكة الأمان الاجتماعي. وتتماشى هذه المبادرة مع خطة عمل الوزارة لمدة 100 يوم وأهداف التنمية المستدامة، بتكلفة كلية بلغت 250 مليون جنيه سوداني[98].

التصميم

- معايير الأهلية

3. سياسات تنشيط سوق العمل

أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.

الصومال

لمحة عامة

في عام 2025، واصل الصومال المضي قُدماً في إصلاحات الحماية الاجتماعية بما يتماشى مع خطة التحول الوطنية 2025-2029. وشهد هذا العام تحولاً استراتيجياً نحو نظام حماية اجتماعية أكثر تكاملاً وشمولاً، مع التركيز على توسيع نطاق تغطية البرامج، وتحسين آليات التنفيذ، ودمج الحماية الاجتماعية مع خدمات الصحة والتعليم وسبل العيش، واستحداث مبادرات تركز على التشغيل. ومن خلال دمج الحماية الاجتماعية ضمن خطة وطنية، تظهر الحكومة التزامها بتحويل الحماية الاجتماعية من مساعدة إنسانية قصيرة الأجل إلى استثمارات أكثر منهجية وتكاملاً في رأس المال البشري. وكان من التطورات الهامة إطلاق المرحلة الثانية من برنامج الحماية الاجتماعية «بحنانو» (Baxnaano)، الذي يعتمد على برنامج التحويلات النقدية الرائد في البلد ويقدم مكونات جديدة تهدف إلى تعزيز الصمود والتمكين الاقتصادي.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
	أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.	
2. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات		
	تحدد خطة التحول الوطني في الصومال 2025-2029، التي نُشرت في آذار/مارس، خارطة طريق طموحة لتسريع تقدم البلد نحو السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وتضع الخطة الحماية الاجتماعية في صميم جدول أعمال التنمية في البلد، معترفة بدورها في الحد من الفقر والضعف. وتدعو الخطة إلى توسيع شبكات الأمان، وتحسين آليات الاستهداف، ودمج الحماية الاجتماعية في إصلاحات اقتصادية وحوكمية أوسع نطاقاً. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز قدرة الفئات المهمشة على الصمود، وتشجيع النمو الشامل، والتوافق مع التزام الصومال ببناء نظام شامل للحماية الاجتماعية يدعم الاستقرار وتنمية رأس المال البشري على المدى الطويل.	**التغييرات على مستوى النظام** 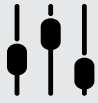 ● القانون الإطاري/ الاستراتيجية
	في أوائل عام 2025، صدر مرسومان وزاريان يقضيان بإضفاء الطابع المؤسسي على برنامج «بحنانو» والسجل الاجتماعي الموحد[99].	**التغييرات التنظيمية** ● الحوكمة
	بحلول آذار/مارس 2025، كان الصومال قد حقق تقدماً في إصلاحات النمو الشامل من خلال توسيع نظام الهوية الرقمية الوطني، وتسجيل نحو 200,000 فرد من خلال الهيئة الوطنية للتعريف والتسجيل[100] لتحسين استهداف الحماية الاجتماعية.	**التنفيذ** ● التسجيل

في أيار/مايو، أطلقت الحكومة رسمياً المرحلة الثانية من برنامج «بحنانو»، التي تستند إلى البرنامج الأصلي وتستحدث عناصر جديدة[101]. وتتضمن المرحلة الثانية استحداث تحويلات نقدية مشروطة ومستجيبة للصدمات لصالح فئات إضافية.

التصميم

- معايير الأهلية
- حزمة التقديمات (معالجة المخاطر)
- الشروط

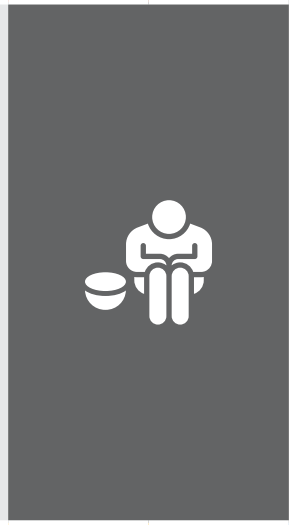

في تموز/يوليو 2025، اعتمدت الحكومة الفيدرالية الصومالية أول سياسة وطنية لهجرة العمالة[102]، في خطوة تُعدُّ إنجازاً محورياً نحو تنظيم هجرة اليد العاملة. وتدعو السياسة إلى مراجعة سياسات الحماية الاجتماعية الوطنية والقوانين والخطط لتشمل العمال المهاجرين؛ وتعزيز القدرات المؤسسية من خلال تعيين جهات اتصال دولية ومخصصة للهجرة في مجال الحماية الاجتماعية داخل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وإنشاء لجنة ثلاثية الأطراف لتطوير المعارف المحلية بالحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين؛ وإبرام اتفاقات ثنائية تتيح إمكانية نقل استحقاقات الضمان الاجتماعي[103].

التغييرات على مستوى النظام

- القانون الإطاري/ الاستراتيجية

في أيلول/سبتمبر، وافق البنك الدولي على مشروع «بناء الفرص والنتائج في مجال الحماية الاجتماعية وتوظيف الشباب»، الذي سيدعم المرحلة الثانية من برنامج «بحنانو»[104]. ومن المتوقع أن يعود تمويل المشروع البالغ 112 مليون دولار بالفائدة المباشرة على نحو 738,000 شخص، أو 123,000 أسرة.

التغييرات على مستوى النظام

- التمويل

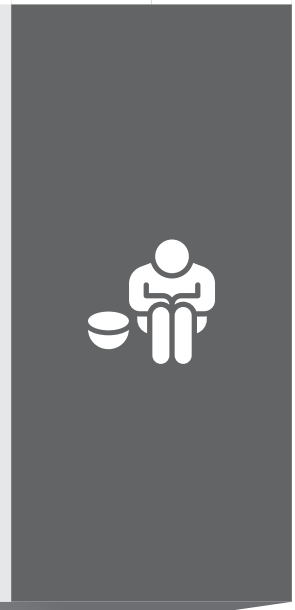

في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أطلق الصومال خارطة الطريق الشاملة للحماية الاجتماعية والسلام مع المملكة المتحدة[105]، واضعاً نفسه في موقع الريادة العالمية في ربط الحماية الاجتماعية ببناء السلام.

وعزز هذا الإنجاز صوت الصومال في الحوارات الدولية بشأن السياسات، وكفل الحصول على التزامات من شركائه في التنمية، وعزز قدرته على حشد تمويل إضافي لبرامجه الوطنية القائمة ولا سيما برنامج «بحنانو» ومشروع «بناء الفرص والنتائج في مجال الحماية الاجتماعية وتوظيف الشباب». وقد أظهر الصومال، من خلال دعمه لهذه الخارطة، أن الحماية الاجتماعية ليست وسيلةً للحد من الفقر فحسب، بل هي أيضاً حجر الزاوية للاستقرار والصمود في السياقات الهشة.

التغييرات على مستوى النظام

- القانون الإطاري/ الاستراتيجية

3. سياسات تنشيط سوق العمل

في أيار/مايو، استحدثت المرحلة الثانية من برنامج «بحنانو» مبادرة رائدة لتوظيف الشباب[106]. وتجسد هذه المبادرة التقدم المحرز نحو نظام حماية اجتماعية أكثر تكاملاً وأقدر على الاستجابة. وتهدف المبادرة، بحلول عام 2029، إلى استحداث 28,000 وظيفة، بما في ذلك 16,800 وظيفة للنساء، وتعزيز نُظُم التنفيذ من خلال تحسينات على السجل الاجتماعي الموحد وإجراء مسح اجتماعي اقتصادي وطني يشمل 12 مليون شخص. وتمثل هذه التطورات تحولاً استراتيجياً نحو النمو الشامل والصمود، مما يدعم بصورة مباشرة أولويات الإصلاح الموضحة في خطة التحول الوطنية.

التغييرات التنظيمية

- برامج/مخططات/صناديق جديدة

العراق

لمحة عامة

بعد سن قانون التقاعد والضمان الاجتماعي لسنة 2023، لوحظ دعم واسع النطاق بين أصحاب العمل والعمال، في حين تواصل الحكومة تحسين النظام من حيث التوعية به والانضمام إليه والحصول على إعاناته. وفي عام 2025، نفذ العراق سلسلة من الإصلاحات الهامة في مجال الحماية الاجتماعية بغية توسيع نطاق التغطية وتحسين تقديم الخدمات وتعزيز التنمية الشاملة. وركزت المبادرات الرئيسية على توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل القطاع الخاص والعاملين في القطاع غير النظامي، وتجريب استحقاقات متكاملة للأطفال والشباب، وتعزيز استراتيجيات الحد من الفقر، وربط برامج الإسكان والغذاء والتوظيف بأهداف الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقاً. وتمثل هذه الإصلاحات تحولاً نحو نظام يتسم بمزيد من الشمول والتنسيق والصمود يعالج أوجه الضعف ويدعم المشاركة الاقتصادية ويعزز الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. التدابير على مستوى النظام		
	في تشرين الأول/أكتوبر، أكمل العراق والأمم المتحدة مشاورات وطنية[107] لتعزيز الالتزامات في مجال الحماية الاجتماعية قبيل القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية، بقيادة وزارة التخطيط وبدعم من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية واليونيسف والاتحاد الأوروبي. وأسفرت المشاورات عن رؤية وطنية موحدة تركز على العدالة الاجتماعية، وتمكين الشباب والمرأة، وتعزيز المؤسسات، مما عزز ريادة العراق في مجال الحماية الاجتماعية الشاملة. وتتماشى هذه الالتزامات مع الإصلاحات الجارية، بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر (2025-2029)، وتحديث شبكة الأمان الاجتماعي، وتوسيع نطاق التغطية بموجب قانون التقاعد والضمان الاجتماعي لعام 2023. وتعبّر هذه الإجراءات مجتمعة عن تحول استراتيجي ومنسق نحو حماية اجتماعية شاملة ومعززة مؤسسياً.	**التغييرات على مستوى النظام** 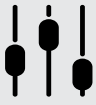 ● القانون الإطاري/ الاستراتيجية
2. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
	في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أطلق العراق الحملة الوطنية للتوعية بالضمان الاجتماعي[108] وإضفاء الطابع الرسمي، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي. وجسدت الحملة تحولاً في نظام الضمان الاجتماعي من شبكات الأمان السلبية إلى مزايا قائمة على الاشتراكات ومرتبطة بالعمل، بما في ذلك التأمين الصحي والتأمين ضد العجز وتأمين التقاعد. وتستهدف المبادرة العمال غير النظاميين والمؤسسات الصغيرة، مما يشير إلى تحول منهجي في كيفية الحصول على الحماية الاجتماعية. وتمثل هذه الحملات والإصلاحات تحولاً جذرياً نحو دمج الحماية الاجتماعية مع المشاركة في سوق العمل وتعزيز المساواة الإقليمية.	**التنفيذ** ● التواصل
	في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أعلنت وزارة الصحة أن نظام التأمين الصحي الوطني سيتم إطلاقه في تسع محافظات في عام 2026، في أكبر توسع منذ إطلاق النظام في بغداد. وستظل معايير الأهلية كما هي، بما في ذلك الموظفون الحكوميون وأسرهم، والمستفيدون من المساعدة الاجتماعية، والأشخاص ذوو الإعاقة والمتقاعدون (اختيارياً).	**التصميم** ● معايير الأهلية

3. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

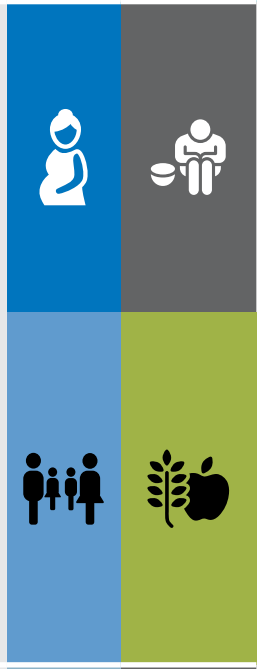

في كانون الثاني/يناير، تم إطلاق مبادرة الإعانة المتكاملة للأطفال والنساء الحوامل في محافظة المثنى، وهي تسهم في دعم إصلاحات الحماية الاجتماعية النقدية الإضافية[109] في إطار خطة التنمية الوطنية العراقية (2024-2028). وتجمع المبادرة بين التحويلات النقدية المشروطة التي تبلغ 40,000 دينار عراقي للشخص الواحد لمدة ثلاثة أشهر[110] والخدمات الصحية والتغذوية، ويستفيد منها 7,000 من الأطفال المعرضين للخطر دون سن الثانية والنساء الحوامل. وتنفذ اليونيسف المبادرة بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وتربط المبادرة المساعدة النقدية بالحصول على الرعاية الصحية، مثل الرعاية قبل الولادة والتطعيمات، للحد من الفقر وتحسين رفاه الأطفال. وتستهدف المبادرة واحدة من أفقر المناطق في العراق، وتمثل تحولاً نحو الحماية الاجتماعية المتكاملة المرتبطة بالصحة، وتعد بمثابة مشروع تجريبي للتوسع على المستوى الوطني.

التغييرات التنظيمية

- برامج/مخططات/صناديق جديدة

في كانون الثاني/يناير، أطلق العراق حزمة شاملة من المبادرات الشبابية كجزء من برنامجه الأوسع لإصلاح الحماية الاجتماعية، والذي تم الكشف عنه في الاجتماع السابع للمجلس الأعلى للشباب في بغداد[111]. وتتضمن الحزمة مراكز ريادة الأعمال، وملتقى رواد الأعمال الشباب العراقيين، ومشاريع إسكان ميسورة التكلفة مثل مشروع «مدينة الشباب» السكنية المزمع تنفيذه. وخصص للحزمة مبلغ 75 مليار دينار عراقي[112] من أجل مشاريع يقودها الشباب في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والعمل المناخي. وتهدف هذه التدابير إلى تمكين الشباب اقتصادياً واجتماعياً، واستكمال الإصلاحات التي توسع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، وتحسين استهداف التحويلات النقدية، وإنشاء سجل وطني موحد. وهي تدل على تحول استراتيجي نحو نظام حماية اجتماعية شامل وصامد يركز على الشباب.

التغييرات التنظيمية

- برامج/مخططات/صناديق جديدة

في تموز/يوليو، وافق مجلس الوزراء العراقي على الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر[113] (2025-2029)، التي تهدف إلى خفض معدل الفقر إلى أقل من 10 في المائة بحلول عام 2029، وتستند إلى الإنجازات السابقة. وتستند الاستراتيجية إلى مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، وتستهدف الفئات الضعيفة، وتحسِّن الوصول إلى الخدمات الأساسية. وتتعامل مع تحديات مثل النزوح الناجم عن تغيُّر المناخ والمستوطنات العشوائية، وتشمل سبع نتائج أساسية و38 نشاطاً تشغيلياً، تسترشد بمسوح الأسر وبيانات تعداد السكان. وتشكل هذه الاستراتيجية إصلاحاً وطنياً شاملاً يهدف إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وتشجيع التنمية المستدامة والشاملة.

التغييرات على مستوى النظام

- القانون الإطاري/الاستراتيجية

في شباط/فبراير، تمت الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية لبرنامج الأغذية العالمي في العراق (2025-2029)، والتي تبدأ في آذار/مارس 2025 بميزانية قدرها 163.5 مليون دولار[114]. وتهدف الخطة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة والقادرة على الاستجابة للصدمات، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغيُّر المناخ، وتحسين الإدماج الاقتصادي للفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين. وفي سبيل الاستجابة للفقر المستمر (17.5 في المائة) وبطالة الشباب والنساء وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن تغيُّر المناخ، يتحول برنامج الأغذية العالمي من التنفيذ المباشر للأنشطة إلى البرامج التي تقودها الحكومة، مع التركيز على بناء القدرات وتعزيز النظم الغذائية وتخفيف الضغط على شبكات الأمان الوطنية.	**التغييرات على مستوى النظام** ● التمويل
في أيار/مايو، قدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى 11,293 شخصاً في العراق من خلال تحويلات نقدية بلغ مجموعها 347,958 دولاراً. وشملت المساعدة كلاً من القسائم الإلكترونية والتحويلات النقدية المباشرة، واستهدفت الفئات الضعيفة في عدة محافظات، بما فيها محافظة نينوى (عن طريق القسائم الإلكترونية) وكذلك محافظات بغداد وصلاح الدين وكركوك وديالى وبابل (عن طريق المساعدة النقدية للأشخاص الذين لا يحملون وثائق مدنية)[115]. ويؤكد ذلك على الانتقال من المساعدة الغذائية العينية البحتة إلى نهج أكثر تكاملاً للحماية الاجتماعية: وذلك بالعمل مع الدولة (على سبيل المثال، من خلال نظام التوزيع العام للحصص الغذائية) على رقمنة النُظُم، وتعزيز الاستهداف، وتحسين الكفاءة لتقديم المساعدة بصورة أكثر موثوقية وشمولية[116].	**التنفيذ** ● دفع الاستحقاقات/تقديم الخدمات
في تشرين الأول/أكتوبر، أطلق العراق سياسة الإسكان الوطنية في العراق (2025-2030)، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، بغية دمج الإسكان في الحماية الاجتماعية والتنمية الشاملة[117]. وتشجع هذه السياسة الإسكان الميسور التكلفة، وتحسين البنية التحتية، والبناء المستدام بيئياً. وهي تعطي الأولوية للفئات المحرومة والمستوطنات العشوائية، مع تحفيز النشاط الاقتصادي في قطاع البناء وتعزيز التنسيق بين الكيانات الحكومية والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص. وتماشياً مع خطة التنمية الوطنية للعراق، ورؤية 2030، وأهداف التنمية المستدامة، تمثل هذه المبادرة إصلاحاً استراتيجياً يضع الإسكان كركيزة أساسية للعدالة الاجتماعية، والحد من الفقر، والوصول العادل إلى المأوى الآمن.	**التغييرات على مستوى النظام** ● القانون الإطاري/ الاستراتيجية

4. سياسات تنشيط سوق العمل

أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.	

عُمان

لمحة عامة

واصلت عُمان في عام 2025 التزامها بإصلاحات الحماية الاجتماعية، بناءً على الجهود التي بدأت في عامي 2023 و2024. وركزت الإصلاحات هذا العام على تعزيز إطار الحماية الاجتماعية الشامل لتعزيز المساواة والشمول، ولا سيما فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية. كما أطلقت الحكومة تدابير إضافية في مجال الإسكان والإعانات الأسرية، ولا تزال ملتزمة بدراسة مستويات المعيشة واستكشاف سبل معالجة الفقر والإقصاء الاجتماعي. وتسعى عُمان، من خلال إعطائها الأولوية لهذه التغييرات، إلى ضمان عدم تهميش أي فرد، وتهيئة بيئة أكثر دعماً لجميع المواطنين المحتاجين.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
	في آذار/مارس، خلال أولى جلسات «حوار التواصل» الذي عقده مركز التواصل الحكومي بوزارة الإعلام، أعلن الرئيس التنفيذي لصندوق الحماية الاجتماعية عن خطط لإطلاق آلة حاسبة إلكترونية جديدة مصممة لمساعدة الأفراد على فهم كيفية حساب معاشات التقاعد[118].	**التنفيذ** ● التواصل
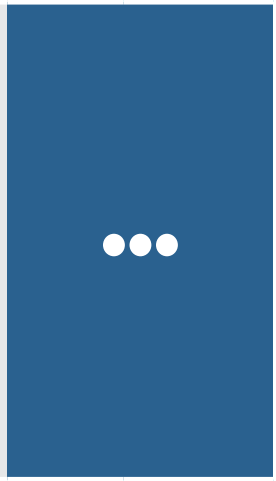	في نيسان/أبريل، صدر المرسوم السلطاني رقم 41/2025 بتعديل نظام صندوق الحماية الاجتماعية، وتحديداً تعديل المادة 9 منه المتعلقة بتشكيل مجلس الإدارة. ويقلل المرسوم من عدد أعضاء مجلس الإدارة الإلزاميين، على أن يكون من بينهم رئيس غرفة تجارة وصناعة عُمان ورئيس الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان[119].	**التغييرات التنظيمية** ● الحوكمة
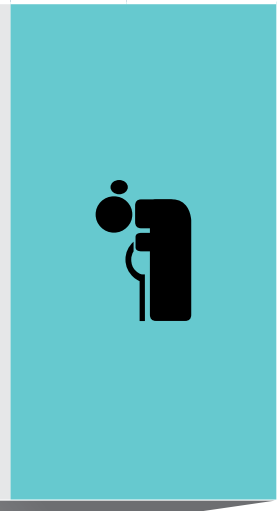	في حزيران/يونيو، أصدر صندوق الحماية الاجتماعية القرار رقم ر/2025/7 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الحماية الاجتماعية. وتم، على وجه التحديد، تعديل البند 2 من المادة 81. ففي السابق، كانت المادة 81 تشترط لتقديم طلب ضم مدد الخدمة للحصول على معاش الشيخوخة ألّا يزيد عمر المؤمن عليه على سن كبار السن. وقد عُدلت المادة الآن لتُستثنى من هذا الشرط طلبات ضم مدد الخدمة التي تقدم خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أعوام من تاريخ العمل بالقانون (31 كانون الأول/ديسمبر 2023)[120].	**التصميم** ● التغييرات الأخرى في بارامترات السياسات

عدّل المرسوم السلطاني رقم 60/2025، الصادر في تموز/يوليو، تواريخ بدء العديد من فروع التأمين الاجتماعي، بما فيها فرع تأمين الإجازات المرضية والإجازات غير الاعتيادية، ونظام الادخار، وفرع تأمين إصابات العمل والأمراض المهنية. وسيبدأ فرع الإجازات المرضية وغير الاعتيادية في تموز/يوليو 2026، ونظام الادخار في تموز/يوليو 2027، وتأمين إصابات العمل والأمراض المهنية في تموز/يوليو 2028[121].		**التغييرات على مستوى النظام** ● تغييرات أخرى
في تموز/يوليو، أطلق صندوق الحماية الاجتماعية برنامج «مزايا» الذي يهدف إلى تقديم الدعم والتسهيلات، بما في ذلك الإعانات الموجهة والمساعدات العينية، لفئة المتقاعدين العُمانيين والمتقاعدين من دول مجلس التعاون الخليجي. وتعترف هذه المبادرة بإسهاماتهم وتدعم مستحقي بدل الأمان الوظيفي من خلال توفير حزمة شاملة من الخدمات والتسهيلات لدى بعض القطاعات، بالتعاون مع الشركاء والجهات ذات العلاقة[122].		**التصميم** ● حزمة التقديمات (معالجة المخاطر)
في آب/أغسطس، أصدر صندوق الحماية الاجتماعية القرار رقم ر/2025/9 في شأن سريان أحكام التقاعد للأشخاص ذوي الإعاقة. وينص القرار على أنه تسري على المؤمن عليه أحكام التقاعد للأشخاص ذوي الإعاقة المنصوص عليها في فرع تأمين كبار السن والعجز والوفاة إذا كان من المستحقين لمنفعة الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الحماية الاجتماعية المشار إليها[123].		**التصميم** ● معايير الأهلية

2. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

في كانون الثاني/يناير، أعلن السلطان هيثم بن طارق آل سعيد عن مكرمة كبيرة لدعم بعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية تشمل أكثر من 100,000 مواطن وذلك بتخصيص مبلغ وقدره 178,000,000 ريال عُماني. وتشمل المكونات الرئيسية لهذه المنحة ما يلي:

1. رفع المخصّصات المالية لبرنامج المساعدات السكنية لعام 2025.
2. تعزيز محفظة هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. قيام الحكومة بتحمّل المبالغ المتبقّية لبعض فئات القروض، وذلك على النحو الآتي:
   أ. القروض الإسكانية لدى وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان العُماني ووزارة الدفاع لمن يبلغ راتبهم أو معاشهم الشهري 400 ريال عُماني أو أقل.
   ب. القروض الإسكانية لدى وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان العُماني للمنهية خدماتهم من القطاع الخاص والذين كان راتبهم الشهري يبلغ 400 ريال عُماني أو أقل.
   ج. قروض المشاريع المتعثرة والمغلقة التي تم تمويلها من صندوق الرفد (سابقاً).
   د. عدد من قروض المشاريع المتعثرة والمغلقة التي تم تمويلها من محفظة القروض الحكوميّة لدى بنك التنمية.
4. مدّ الحماية الاجتماعيّة والتأمينيّة للمواطنين خلال عام 2025 من خلال استمرار صرف معاشات الضمان الاجتماعي (سابقاً) خلال هذا العام، بحيث تقوم الجهات الحكومية المعنيّة بدراسة واقع الحالات المستحقّة منها لمنفعة دعم دخل الأسرة في منظومة الحماية الاجتماعية.
5. صرف معاش إضافي للمستحقين للمعاش التقاعدي ممن تقلّ معاشاتهم عن 350 ريالاً عُمانياً.
6. إنشاء صناديق للزواج في جميع محافظات عُمان لمساعدة الراغبين في الزواج، ودعمها من قبل الحكومة، وفقاً للحوكمة التي ستعلن عنها الجهات المعنية[124].

التصميم

- حزمة التقديمات (معالجة المخاطر)

في آب/أغسطس، أقرّ صندوق الحماية الاجتماعية صرف منفعة نقدية بقيمة 25 ريال عُماني لصالح 16,463 طفلاً في سن الدراسة من أبناء المنهية خدماتهم. كما تم تقديم نحو 21,842 منحة حقيبة مدرسية للأطفال من الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي. وكان من المقرر تنفيذ هذه التدابير النقدية والعينية قبل بدء العام الدراسي 2025-2026[125].

التغييرات التنظيمية

- برامج/مخططات/صناديق جديدة

3. سياسات تنشيط سوق العمل

	في حزيران/يونيو، أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية التعميم الوزاري رقم 7/2025 بشأن توجيه طلبات التوظيف إلى منصة «توطين» الإلكترونية لتحفيز التوظيف، وبالتالي تعزيز فعالية سياسات سوق العمل[126].	**التنفيذ** ● تغييرات أخرى
	في أيلول/سبتمبر، حرصاً من مجلس الوزراء على توفير فرص وظيفية أكبر للباحثين عن العمل، وجّه السلطان بمضاعفة المبلغ الذي تم تخصيصه سابقاً لدعم برامج ومسارات تشغيل الباحثين عن عمل في القطاع الخاص وخصوصاً مبادرة دعم الأجور ليكون 100 مليون ريال عُماني[127].	**التغييرات على مستوى النظام** 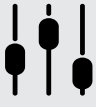 ● التمويل

دولة فلسطين

لمحة عامة

في عام 2025، واصلت دولة فلسطين العمل على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية وتوسيعها، بالشراكة مع شركاء التنمية الدوليين. وشملت المشاريع الرئيسية «المرحلة الثانية من مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية» بدعم من البنك الدولي، بغية تعزيز وتوسيع برنامج المساعدات النقدية الوطني، ومشروع جديد بدعم من حكومة اليابان لتوفير المساعدة الغذائية للأسر الضعيفة، والمرحلة الثانية من برنامج «ترابط فلسطين – المرفق الوطني للصمود والتنمية»، الذي يهدف إلى تعزيز الإغاثة والتعافي والصمود في ظل الصدمات الاجتماعية والاقتصادية.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
	أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.	
2. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات		
	بموجب قرار بقانون[128] وقرار رئاسي[129] صدرا في مطلع عام 2025، نُقل برنامج المساعدات النقدية المحوسب إلى المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي التي أنشئت في عام 2019[130].	**التغييرات التنظيمية** ● الحوكمة
	في نيسان/أبريل، وافق البنك الدولي على «المرحلة الثانية من مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية». وسيوفر المشروع الدعم الأساسي لوزارة التنمية الاجتماعية في توسيع نطاق تغطية المستفيدين في إطار برنامج المساعدات النقدية الوطني وتعزيز فعالية وكفاءة تقديم الخدمات[131]. وعلى وجه التحديد، يشمل المشروع تمويل توسيع برنامج المساعدات النقدية (15 مليون دولار) وتعزيز نظام السجل الاجتماعي وإدارة الحالة (3 ملايين دولار)[132].	**التغييرات على مستوى النظام** 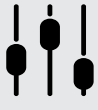 ● التمويل
	في آب/أغسطس، برعاية وزيرة التنمية الاجتماعية، وقّعت الحكومة اليابانية وبرنامج الأغذية العالمي اتفاقية دعم جديدة لتقديم مساعدات غذائية للأسر الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية. وتقضي الاتفاقية بتقديم مساهمة مالية تقدر بقيمة 3.3 مليون دولار من خلال توفير مواد غذائية أساسية لنحو 346,000 فلسطيني[133].	**التغييرات على مستوى النظام** 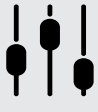 ● التمويل

في تشرين الثاني/نوفمبر، تعاونت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني لإطلاق المرحلة الثانية من برنامج «ترابط» رسمياً. وتهدف المرحلة الثانية من برنامج «ترابط فلسطين – المرفق الوطني للصمود والتنمية»، الذي تموله حكومتا فنلندا والنمسا، إلى تعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود ودعم تعافيه من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة[134]. وسيُنفّذ البرنامج من خلال ثلاث مراحل: الإغاثة، والإغاثة من أجل التعافي، والتعافي من أجل الصمود، وسيشمل عناصر مثل المساعدات النقدية، والنقد مقابل العمل، والتوظيف في حالات الطوارئ، وتوسيع برامج التوظيف والتدريب المهني[135].		**التغييرات على مستوى النظام** ● التمويل

3. سياسات تنشيط سوق العمل

أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.		

قطر

لمحة عامة

في عام 2025، ركزت إصلاحات الحماية الاجتماعية في قطر على تعزيز وتفعيل نظام التأمين الاجتماعي في البلد. ففي كانون الثاني/يناير، تم اعتماد قرارين وزاريين بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية واللائحة التنفيذية لقانون التقاعد العسكري. كما وقعت حكومة قطر عدة مذكرات تفاهم مع جهات معنية محلية ودولية، بما في ذلك مع مؤسسة قطر الخيرية لتعزيز تقديم المساعدات الاجتماعية، ومع الحكومة المصرية لتعزيز التعاون بين مؤسسات التأمين الاجتماعي في البلدين.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير

1. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات

في كانون الثاني/يناير، صادق الشيخ تميم بن حمد آل ثاني على اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية رقم 1 لسنة 2022[136]، التي تتضمن عدة أحكام تتعلق بنظام التأمينات الاجتماعية. وتنص اللائحة التنفيذية على دفع مكافأة للمشتركين الذين تزيد مدة خدمتهم عن 30 سنة، بحد أقصى 10 سنوات إضافية. وتُحسب مكافأة المدة الزائدة وفقاً لراتب حساب المعاش وبواقع معاش واحد[137] عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى ومعاشين عن كل سنة من السنوات الخمس التالية، على ألّا تتجاوز قيمة المكافأة 50 في المائة من إجمالي الاشتراكات المسددة[138].

كما تنص اللائحة التنفيذية على أنه يجوز دفع سلفة بحد أقصى 300,000 ريال قطري لأصحاب المعاشات المؤهلين. وتُسدد قيمة السلفة خصماً من المعاش على أقساط شهرية خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات[139].

ويجوز للمؤمن عليه الذي لم تتوفر لديه شروط استحقاق المعاش، أو ورثته في حالة وفاته، الحصول على تعويض الدفعة الواحدة وفقاً لراتب حساب المعاش مضروباً في عدد سنوات مدة الاشتراك، على ألّا تتجاوز قيمة التعويض 150 في المائة من قيمة الاشتراكات لمن هم في سن 50 عاماً فما فوق، و120 في المائة من إجمالي الاشتراكات لمن هم دون سن 50 عاماً. وإذا قلّت مدة الاشتراك للمؤمن عليه عن سنة واحدة، تُرد إليه حصته التي سددها في الاشتراكات، وتؤول حصة جهة العمل إلى الصندوق[140].

ويُحسب المعاش للمرأة للمؤمن عليها على أساس مدة اشتراك مقدارها 25 سنة، لكن تنص اللائحة التنفيذية على أنه في حالة انتهاء خدمة المؤمن عليها بالاستقالة لرعاية طفل أو أكثر من الأطفال ذوي الإعاقة ولا تقل مدة اشتراكها الفعلية عن 20 سنة، يحق لها الحصول على معاش محسوب كما لو كان لديها 25 سنة من الاشتراكات، على أن تسدد وزارة المالية الفرق[141].

التصميم

- حزمة التقديمات (معالجة المخاطر)

صادق الشيخ تميم بن حمد آل ثاني على قرار مجلس الوزراء رقم 4 لسنة 2025، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 لسنة 2022 بشأن التقاعد العسكري[142]. وتعمل اللائحة التنفيذية الجديدة على تفعيل القانون السابق من خلال توضيح طرق حساب المعاشات التقاعدية وقواعد الاعتراف بالخدمة وآليات تسوية الاشتراكات وترتيبات الحوكمة الإدارية[143].		**التصميم** ● مستوى التقديمات **التنفيذ** ● تسديد الاشتراكات

2. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.		

3. سياسات تنشيط سوق العمل

أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.		

الكويت

لمحة عامة

تواصل الكويت تعزيز وتحسين نظام الحماية الاجتماعية لديها من خلال عدة إصلاحات سياسية تركز على تحسين الكفاءة الإدارية وتعزيز الحوكمة وتشجيع شمول الفئات الضعيفة. وقد ركزت وزارة الشؤون الاجتماعية على التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وشجعت الأنشطة التطوعية، وقامت بتحديث النُظُم الإلكترونية لضمان تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية بشفافية وكفاءة وفعالية.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. التدابير على مستوى النظام		
	في نيسان/أبريل، أعلنت الكويت عن اعتماد «إعلان عمّان-برلين حول الدمج العالمي لحقوق وقضايا الإعاقة»، وتعهدت بتخصيص 15 في المائة من برامج التنمية الدولية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة[144]. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وإمكانية وصولهم وإنصافهم في جميع جهود التنمية الوطنية والدولية.	**التغييرات على مستوى النظام** 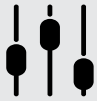 ● القانون الإطاري/ الاستراتيجية
2. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
	في آذار/مارس، وافقت الكويت على قرار تاريخي يمنح الموظفات الحكوميات، اللواتي جُرّدن من الجنسية بموجب المادة 8 من قانون الجنسية، الحق في الاحتفاظ بكامل استحقاقاتهن الوظيفية، بما في ذلك الإجازات والرواتب والبدلات. ويعزز هذا الإجراء حماية النساء في القطاع العام ويضمن استمرارية المزايا بغض النظر عن وضعهن الجنسي[145].	**التصميم** ● معايير الأهلية
	في تموز/يوليو، أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن زيادة المعاشات التقاعدية بمقدار 20 ديناراً كويتياً سيتم صرفها اعتباراً من 1 آب/أغسطس 2025، لتستفيد منها جميع المتقاعدات المؤهلات. ويجسد هذا التعديل جهود الحكومة لحماية كفاية دخل كبار السن في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة.	**التصميم** ● مستوى التقديمات
	في تشرين الأول/أكتوبر، ألغت حكومة الكويت رسمياً نظام التأمين الصحي للمتقاعدين «عافية»، الذي كان قد تم تعليقه في عام 2024[146]، بعد مخاوف بشأن عدم كفاءته وارتفاع تكاليفه وازدواجية خدماته. وتزامن إلغاؤه مع توسيع نطاق الرعاية الصحية الشاملة الممولة من الدولة لجميع المواطنين، مما أدى إلى توحيد النظام في إطار صحي وطني أكثر إنصافاً.	**التغييرات التنظيمية** ● تغييرات أخرى

3. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

في كانون الثاني/يناير، أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية «منصة المساعدات المركزية»، وهي منصة رقمية موحدة مصممة لتحسين التنسيق بين المنظمات الخيرية ومنع ازدواجية توزيع المساعدات[147]. فمن خلال تجميع البيانات المتعلقة بالمتقدمين والمستفيدين، تضمن المنصة وصول المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، مما يحسن استهداف المساعدة الاجتماعية وكفاءتها.

التغييرات التنظيمية

- الحوكمة

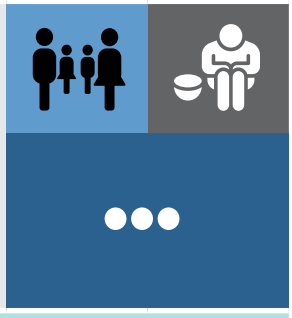

في تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عملية إصلاح رقمية لإجراءات التسجيل، مما سهّل عملية انضمام الزوجات والبنات غير العاملات للأشخاص المؤمن عليهم. وتعزز هذه الإصلاحات إمكانية الوصول والشفافية والكفاءة الإدارية في نظام الرعاية الاجتماعية غير القائم على الاشتراكات[148].

التنفيذ

- التسجيل

4. سياسات تنشيط سوق العمل

أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.

لبنان

لمحة عامة

واصل لبنان في عام 2025 مواجهة تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة، مدفوعة بعوامل متعددة، بما في ذلك عدم استقرار العملة، وتداعيات حرب عام 2024، والنزاعات الإقليمية التي كان لها تأثير شديد على الفئات الضعيفة. وعلى الرغم من هذه التحديات، ظلت الحكومة ملتزمة باستراتيجيتها الوطنية الأولى للحماية الاجتماعية، التي أطلقتها في عام 2024، والتي توفر رؤية شاملة طويلة الأجل للحماية الاجتماعية.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. التدابير على مستوى النظام		
	في تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية رسمياً استراتيجيتها الجديدة للتنمية الاجتماعية وخطة تنفيذها، مما يشير إلى انتقالها من ولاية تركز في المقام الأول على الرعاية الاجتماعية إلى تركيز أوسع على التنمية الاجتماعية. وتهدف الإصلاحات إلى وضع الأفراد والأسر في صميم السياسة الوطنية من خلال توسيع دور الوزارة في التخطيط والتنسيق ووضع السياسات من أجل التمكين الاجتماعي والاقتصادي الشامل[149]. وتتماشى الاستراتيجية مع الإصلاح الجاري في مجال الحماية الاجتماعية في البلد. وتعزز ركائزها الثلاث المكونات الرئيسية للنظام الوطني: • ركيزة «الدعم الاجتماعي» التي توسّع شبكات الأمان الأساسية مثل برنامج «أمان» للتحويلات النقدية وبدل الإعاقة الوطني. • ركيزة «الخدمات الاجتماعية» التي تعمل الوزارة من خلال شبكة مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لها على رفع جودة الخدمات من خلال دمج أدوات المراقبة الرقمية وتوسيع الشراكات مع المنظمات غير الحكومية بغية توفير خدمات تتسم بقدر أكبر من التكامل والمساءلة. • ركيزة «الإدماج الاقتصادي» التي تهدف إلى دعم مسارات التخرج من برامج المساعدة عبر توفير فرص التمويل والتوظيف والتنمية الاقتصادية المحلية[150].	**التغييرات على مستوى النظام** ● القانون الإطاري/ الاستراتيجية
	في تشرين الأول/أكتوبر، قدمت المملكة المتحدة مساهمة بقيمة 5 ملايين جنيه إسترليني لبرنامج «أمان» لدعم الأسر اللبنانية الأكثر احتياجاً، ومساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، في الحصول على الدعم الاجتماعي الأساسي[151]. وتجسد هذه الشراكة، التي يتم تنسيقها مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتنفيذها مع شركاء دوليين مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية، الجهود المستمرة لتعزيز نُظُم الحماية الاجتماعية الوطنية، ودعم السكان المتضررين من النزاع، وتعزيز تغطية المجتمعات المحلية الضعيفة.	**التغييرات على مستوى النظام** ● التمويل

في تشرين الثاني/نوفمبر، تعهدت ألمانيا بتقديم 149.65 مليون يورو لدعم الإصلاحات والتنمية الطويلة الأجل في لبنان، مع التركيز على التعليم والمياه والحماية الاجتماعية والحكم الرشيد[152]. وتم الإعلان عن التمويل خلال المحادثات الأولى للتعاون الإنمائي بين لبنان وألمانيا، والتي ركزت على تسريع الإصلاحات القطاعية من أجل التعافي.	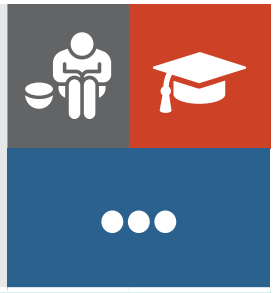	**التغييرات على مستوى النظام** ● التمويل

2. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات

في آذار/مارس، أعلن وزير العمل عن معدلات سداد معدلة في إطار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بغية إعادة التقديمات الطبية إلى مستويات أقرب إلى مستويات ما قبل عام 2019 وزيادة نسبة نفقات المستشفيات المسددة إلى ما يتراوح بين 60 و80 في المائة من التكاليف الفعلية المستحقة[153]. وتأتي هذه التغييرات في أعقاب الانخفاض الحاد في معدلات السداد الذي حدث بعد الأزمة المالية في عام 2019. كما تتخذ الحكومة تدابير لتبسيط تسديد الاشتراكات، وزيادة الإعانات العائلية، وضمان الإبلاغ على نحو أدق عن الرواتب من قبل أصحاب العمل لحماية استحقاقات نهاية الخدمة. ويهدف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى سداد ما يصل إلى 80 في المائة من تكاليف الأدوية و90 في المائة من رسوم المستشفيات، بما في ذلك الإقامات العادية ووحدات العناية المركزة والفحوصات المخبرية والأشعة.		**التصميم** ● مستوى التقديمات
في نيسان/أبريل، أعلن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن تحديث تعرفة العلاج الإشعاعي: لتصبح تكلفة العلاج الثلاثي الأبعاد الآن 200 مليون ليرة لبنانية، أما تكلفة العلاج الإشعاعي المعدل الكثافة (IMRT) فتبلغ 270 مليون ليرة لبنانية، مع سداد التكاليف على أساس نسبة الجلسات التي تم إكمالها[154].		**التصميم** ● مستوى التقديمات
في نيسان/أبريل، تم اعتماد قانونين لدعم صندوق التعويضات لأفراد الهيئة التعليمية في المدارس الخاصة، الذي تم تجميده منذ عام 2023[155]. ويسمح القانون الأول للدولة بضخ 650 مليار ليرة لبنانية في صندوق التعويضات الفارغ لمدة عام واحد، مما يمنحه استقراراً مالياً مؤقتاً.		**التغييرات على مستوى النظام** ● التمويل
أما القانون الثاني الذي تم اعتماده لدعم صندوق التعويضات فيزيد الاشتراكات فيه. ويقتضي القانون من المؤسسات التعليمية الخاصة المساهمة بنسبة 8 في المائة من راتب كل معلم (بما في ذلك البدلات بالدولار) بدلاً من 6 في المائة سابقاً، على أن تدفع بالدولار[156]. وستبقى اشتراكات المعلمين بالليرة اللبنانية، ولكنها ستزيد أيضاً من 6 إلى 8 في المائة من رواتبهم.		**التصميم** ● معدل الاشتراك

	في تموز/يوليو، أُلغيت القيود التي كانت تحول دون إعطاء تعويض نهاية الخدمة في حال وفاة المضمون وكانت مدة عمله أقلّ من 6 سنوات. وبات بمقدور أصحاب الحق الحصول على مبلغ تعويض أعلى يُحتسب على أساس سنوات الخدمة الفعلية للمضمون المتوفى أو على أساس ستة أضعاف كسبه (مرتبه) الأخير، مما يكفل حصولهم دائماً على المبلغ الأفضل لهم[157].	**التصميم** ● معدل الاستبدال
	في تشرين الأول/أكتوبر، وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية، أكمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مشروعاً لتحسين الإدارة الرقمية لسجلات الضمان الاجتماعي في لبنان، مما أدى إلى تعزيز تنفيذ نظام التقاعد الجديد بموجب القانون 319/2023[158] لضمان حماية مستدامة للشيخوخة لجميع المساهمين المسجلين. وتمت رقمنة والتحقق من صحة نحو 850,000 سجل فردي مسجل خلال عامي 2021 و2024 قبل إدخالها في قاعدة البيانات المركزية للصندوق.	**التنفيذ** ● التسجيل

3. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

	في آذار/مارس، أعلن وزير الشؤون الاجتماعية أن برنامج التحويلات النقدية «أمان» سيتم تمديده لمدة خمسة أشهر من نهاية الشهر، لتقديم الدعم إلى 166,000 أسرة، أو ما يقرب من 798,000 فرد، يمثلون 45 في المائة من الفقراء[159]. باعتباره أول شبكة أمان اجتماعي متكاملة في لبنان، يشمل البرنامج التسجيل الرقمي والزيارات المنزلية والمدفوعات المباشرة.	**التغييرات على مستوى النظام** ● التمويل
	في أيار/مايو، أطلقت وزارة الصحة العامة المرحلة الثانية من برنامج «رعاية»[160]، وهي مبادرة تمتد سنة كاملة وتهدف إلى تقديم خدمات صحية للفئات الأضعف في لبنان، وقد تم إطلاقها لأول مرة في عام 2024. ويشكل هذا التوسع جزءاً من جهود الوزارة الأوسع نطاقاً لتعزيز الحماية الصحية الاجتماعية وضمان حصول الفئات الضعيفة على الرعاية الصحية الأساسية والمستمرة على الرغم من الأزمات المستمرة في البلد.	**التصميم** ● توسيع نطاق التغطية
	في حزيران/يونيو، أطلقت وزارة الزراعة، في إطار جهودها لتعزيز الزراعة الوطنية وتوسيع قاعدة المستفيدين من برامج الدعم، مبادرةً متقدمة تشمل الوحدات المتنقلة لتسجيل المزارعين وتقديم مساعدات نقدية على شكل قسائم لصغار المزارعين في بعض المناطق الأكثر تأثراً بالأزمات في الجنوب[161]. ونُفّذت المبادرة بالاشتراك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي، بدعم تمويلي من الاتحاد الأوروبي.	**التغييرات التنظيمية** ● برامج/ مخططات/صناديق جديدة

في حزيران/يونيو، قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمراجعة معايير نظام التعويضات العائلية[162]. وتم رفع الحد الأقصى للكسب (الأجر) الخاضع لحسومات في فرع التعويضات العائلية من 12 مليون ليرة لبنانية إلى 18 ملايين ليرة لبنانية شهرياً، مع استمرار أصحاب العمل في المساهمة بنسبة 6 في المائة من رواتب الموظفين. كما رفع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قيمة التعويضات العائلية التي يتقاضاها الأجراء حيث حُددت القيمة الشهرية القصوى بمبلغ 4.5 مليون ليرة (بزيادة عن 2.25 مليون ليرة)، بما في ذلك 1.2 مليون ليرة عن الشريك (الزوج أو الزوجة) و660,000 ليرة لبنانية عن كل ولد لغاية خمسة أولاد كحد أقصى. أما بالنسبة للسائقين العموميين، فقد حُدّدت القيمة الشهرية القصوى للتعويضات العائلية بمبلغ 2.6 مليون ليرة، مع تخصيص مليون ليرة عن الشريك (الزوج أو الزوجة) و320,000 ليرة عن كل ولد[163].	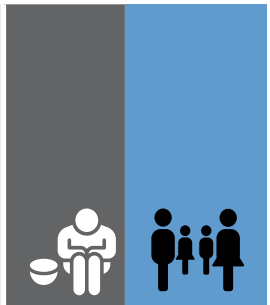	**التصميم** ● مستوى التقديمات
في تموز/يوليو، أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية عن توسيع نطاق الدعم من خلال مشروع شبكة الأمان الاجتماعي الطارئة، المعروف أيضاً باسم «أمان»، وكذلك من خلال الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأكدت أن 150,000[164] من السكان سيحصلون على 145 دولاراً شهرياً لمدة ثلاثة أشهر، وبعد ذلك سيتم دمجهم تلقائياً في برنامج «أمان» للحصول على دعم مستمر.		**التغييرات التنظيمية** ● برامج/مخططات/ صناديق جديدة
في آب/أغسطس، أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية أن أكثر من 260,000 مواطن[165] في المناطق المتضررة مباشرةً من الحرب سيتلقون مساعدة نقدية مباشرة على مدة 6 أشهر لمساعدة العائلات المتضررة ودعم قدرتها على النهوض، خاصة في الجنوب وبعلبك والضاحية الجنوبية لبيروت.		**تغييرات تنظيمية** ● برامج/مخططات/ صناديق جديدة
في آب/أغسطس، أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية أن «برنامج البدل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة»، الذي استُحدث في عام 2023 والمموَّل سابقاً من الاتحاد الأوروبي وهولندا، أصبح مموَّلاً بالكامل من موازنة الدولة اللبنانية. كما أعلنت الوزيرة أن البرنامج سيُوسَّع اعتباراً من شهر أيلول/سبتمبر ليشمل كبار السن من ذوي الإعاقة من مواليد 1960 وما قبل، ليتخطى عدد المستفيدين 30,000 شخص. كما شددت على أهمية إعادة تفعيل «الهيئة الوطنية لشؤون الأشخاص المعوقين» عبر انتخابات ستُجرى في شهر كانون الثاني/يناير، بعد أكثر من ست سنوات من التوقف، بغية ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة الفعلية في رسم السياسات العامة. وأعلنت أنّ الوزارة تعمل، بالشراكة مع الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبالتعاون مع الوزارات المعنيّة، على وضع استراتيجية وطنية شاملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بعد توقيع لبنان على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[166].	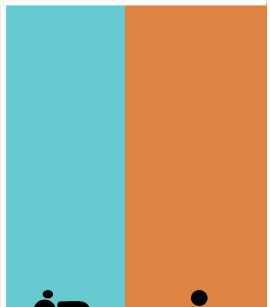	**التصميم** ● معايير الأهلية

4. سياسات تنشيط سوق العمل

	أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.	

ليبيا

لمحة عامة

في عام 2025، شهدت الحماية الاجتماعية في ليبيا إصلاحات كبيرة في النظم القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات. وقام صندوق التأمين الصحي العام بتوسيع نطاق تغطيته وخدماته الرقمية لموظفي القطاع العام، في حين أطلق صندوق الضمان الاجتماعي مبادرات للتحول الرقمي على الصعيد الوطني. وفي الوقت نفسه، وافقت حكومة الوحدة الوطنية على السجل الاجتماعي الموحد لتحسين استهداف الأسر الليبية الضعيفة، مع استكمال ذلك بمساعدات نقدية بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
	في تشرين الأول/أكتوبر، مضى صندوق التأمين الصحي العام رسمياً قُدماً في خططه لتوسيع نطاق تغطية التأمين الصحي ليشمل موظفي القطاع العام، مما يشير إلى إحراز تقدم كبير في مسيرة البلد نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ووفقاً للإصلاحات الحكومية الأخيرة وتقارير تحليل القطاع، بدأ الصندوق في إبرام اتفاقات مع كيانات القطاع العام ويجري دمجه في استراتيجية الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقاً التي تم الإعلان عنها في ليبيا[167].	**التصميم** ● معايير الأهلية
	شهد عام 2025 تحولاً استراتيجياً نحو الرقمنة[168] وتعزيز المؤسسات. ففي تموز/يوليو، أطلق صندوق الضمان الاجتماعي مشروع الربط الشبكي الشامل[169] الذي يهدف إلى ربط جميع الفروع ونقاط الخدمة بنظام رقمي موحد لتمكين مشاركة البيانات في الوقت الفعلي وتقديم خدمات متكاملة. وشكل ذلك تحسناً كبيراً مقارنة بعام 2024، عندما كانت الفروع تعمل لحد كبير في عزلة وتعتمد على العمليات اليدوية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق صندوق الضمان الاجتماعي المرحلة الأولى من مشروع التحول الرقمي، حيث استحدث بنية تحتية آلية وخدمات رقمية محسنة للمستفيدين. ويمثل هذا الانتقال من التوسع اليدوي إلى التحول الرقمي الشامل خطوة مهمة نحو التحديث وتحسين الكفاءة وإمكانية الوصول والحوكمة داخل نظام الحماية الاجتماعية في ليبيا.	**التنفيذ** ● دفع الاستحقاقات/ تقديم الخدمات
2. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات		
	في كانون الثاني/يناير، قدم برنامج الأغذية العالمي تحويلات نقدية إلى 5,500 مواطن ليبي من الفئات الضعيفة[170]. ونُفّذت هذه المبادرة بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية، بغية تعزيز الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الأساسية للأسر الليبية المتضررة من عدم الاستقرار الاقتصادي.	**التنفيذ** ● دفع الاستحقاقات/ تقديم الخدمات
	في حزيران/يونيو، اعتمدت الحكومة الليبية مشروع السجل الاجتماعي الموحد[171] الذي يهدف إلى دمج البيانات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين بهدف تحديد الفئات الضعيفة المستحقة للدعم الاجتماعي بدقة، وتقوية نظام الحماية الاجتماعية الوطني.	**التنفيذ** ● التسجيل

مصر

لمحة عامة

في عام 2025، أجرت مصر إصلاحات مهمة لتعزيز وتوسيع نظام الحماية الاجتماعية لديها. وأدى اعتماد القانون رقم 12 لعام 2025 بإصدار قانون الضمان الاجتماعي إلى إنشاء إطار موحد للمساعدة الاجتماعية، وشكل تحولاً هيكلياً نحو تغطية أكثر تكاملاً وإنصافاً. وبالتوازي مع ذلك، وسعت الإصلاحات التي أُدخلت بموجب قانون العمل رقم 14 لسنة 2025 نطاق الحماية الرسمية ليشمل العمالة غير المنتظمة، بينما أحرز تقدم في تنفيذ نظام التأمين الصحي الشامل من خلال إطلاق مرحلته الثانية. ووسعت التدابير التكميلية إعانات برنامج تكافل وكرامة، واستحدثت مساعدات نقدية وغذائية مؤقتة خلال شهر رمضان، وأصلحت إعانات الطاقة والغذاء لتعزيز الاستدامة المالية.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. التدابير على مستوى النظام		
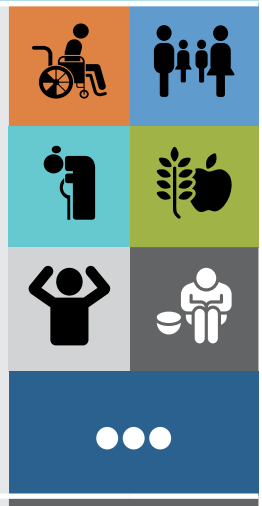	في نيسان/أبريل، تم اعتماد قانون الضمان الاجتماعي الجديد، الذي ينص على إنشاء إطار موحد للمساعدة الاجتماعية. وتسري أحكام القانون على كل مصري لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي، وغير قادر على إعالة نفسه وأسرته، وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة أو الإعاقة أو الصعوبات الاقتصادية، ويوسع نطاق الأهلية ليشمل المقيمين الأجانب على أساس المعاملة بالمثل. ويُنشئ القانون «صندوق تكافل وكرامة» باعتباره السلطة المركزية للبرامج غير القائمة على الاشتراكات، ليحل محل الصندوق المركزي للضمان الاجتماعي. كما يقدم القانون عتبات أهلية محدثة وآليات تحقق وتدابير تنسيق مع خدمات التعليم والصحة والتوظيف[172].	**التغييرات على مستوى النظام** 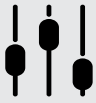 ● القانون الإطاري/ الاستراتيجية
	في أيار/مايو، أدخل قانون العمل الجديد تعريفات رسمية للعمال المؤقتين والموسميين والعرضيين والعاملين في القطاع غير النظامي، مما عزز توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي وحماية قانون العمل لتشمل هذه الفئات. وتضع الإصلاحات سياسة وطنية لتنظيم العمالة غير النظامية، وتعزيز العمل اللائق، ومواءمة آليات الحماية مع احتياجات سوق العمل، بغية دمج العمال غير النظاميين في نظام الحماية الاجتماعية القائم على الاشتراكات[173].	**التصميم** ● معايير الأهلية
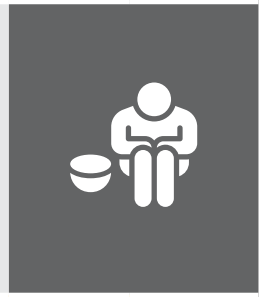	ينص قانون العمل أيضاً على إنشاء سجلات وطنية ومحلية للعمال غير النظاميين، تُدمج مع قواعد بيانات التأمين الاجتماعي والإحصاءات لتعزيز التنسيق والاستهداف. كما ينص على إنشاء منصات رقمية وتنظيم حملات توعية لإعلام العمال بحقوقهم والاستحقاقات المتاحة لهم وإجراءات التسجيل[174].	**التنفيذ** ● التسجيل ● التواصل
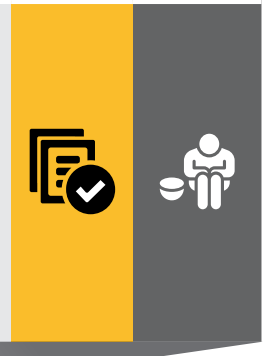	نص قانون العمل أيضاً على إنشاء صندوق إعانات الطوارئ والخدمات الاجتماعية والصحية للعمالة غير المنتظمة. ويوفر الصندوق إعانات نقدية طارئة وخدمات صحية وتدريباً مهنياً، ويتم تمويله من خلال الضرائب القطاعية والتبرعات وعائدات الاستثمار[175].	**التغييرات التنظيمية** ● برامج/مخططات/ صناديق جديدة

2. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات

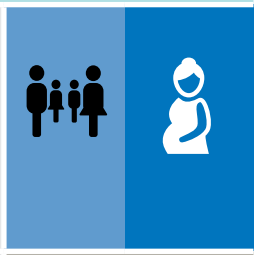

بموجب قانون العمل، تم تمديد إجازة الأمومة من فترتين إلى ثلاث فترات مدتها 90 يوماً خلال فترة العمل، مما يضمن الحماية الكاملة للأجر والأمن الوظيفي الأقوى[176].

التصميم

● مستوى التقديمات

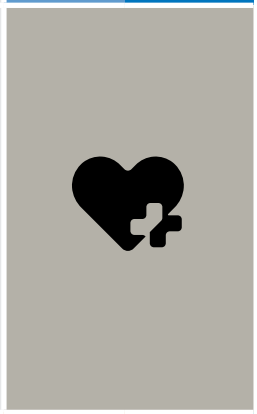

في تشرين الأول/أكتوبر، أحرزت الاستعدادات للمرحلة الثانية من نظام التأمين الصحي الشامل تقدماً، حيث بدأ تنفيذها في محافظة المنيا. وأعادت الحكومة تأكيد التزامها بتوسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة وتحديث البنية التحتية الطبية على الصعيد الوطني. وتشمل خطط هذه المرحلة توسيع نطاق التغطية ليشمل الإسكندرية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وزيادة طاقة المستشفيات لتلبية الاحتياجات المحلية. وتسعى التعديلات المقترحة على القانون رقم 2 لسنة 2018 إلى تعزيز الحوكمة والتمويل والتنسيق المؤسسي لنظام التأمين الصحي الشامل[177].

التصميم

● توسيع نطاق التغطية

في تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي أنها سترفع الأجور والمعاشات بموجب قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم 148 (2019). وسيتم رفع الحد الأدنى للأجور إلى 2,700 جنيه مصري (جنيه) والحد الأقصى إلى 16,700 جنيه، مما يرفع الحد الأدنى للمعاشات إلى 1,755 جنيه والحد الأقصى إلى 13,360 جنيه، بغية تحسين استحقاقات المعاشات والتغطية في المستقبل[178].

التصميم

● معدل الاشتراك

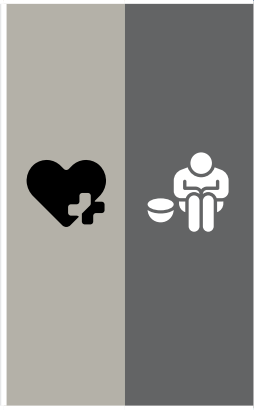

في تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الوزراء المصري على التسجيل التلقائي للمواطنين الضعفاء في نظام التأمين الصحي الشامل، مما يضمن تسجيل الفئات التي تم تعريفها على أنها «غير قادرة على الدفع» دون الحاجة إلى أي إجراء إداري. ويتم تحديد الأهلية باستخدام قواعد بيانات برامج تكافل وكرامة، بالإضافة إلى قواعد بيانات الدعم الاجتماعي الأخرى التي تحتفظ بها وزارة التضامن الاجتماعي. وتعزز الآلية الجديدة تكامل البيانات بين الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل ووزارة التضامن الاجتماعي، التي توفر تحديثات دورية عن الأسر المؤهلة[179].

التنفيذ

● الانضمام

3. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

في شباط/فبراير، أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية عن زيادة بنسبة 15 في المائة في معاشات المساعدة الاجتماعية وزيادة دائمة بنسبة 25 في المائة في إعانات تكافل وكرامة. وتوسع هذه التدابير أيضاً نطاق الدعم المقدم للمزارعين والفئات ذات الدخل المنخفض وتعزز تمويل العلاج الطبي الذي تموله الدولة، مما يعزز دور نظام الحماية الاجتماعية في الحد من الفقر والضعف[180].

التصميم

● مستوى التقديمات

	في شباط/فبراير، أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي مبادرة لدعم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 عاماً خلال شهر رمضان في عام 2025. وقدم البرنامج مواد غذائية أساسية وتحويلاً لمرة واحدة بقيمة 1,000 جنيه مصري لكل أسرة مستحقة، مما يكمل برامج دعم الأسرة الحالية ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي[181].	**التصميم** ● حزمة التقديمات (معالجة المخاطر)
	في آذار/مارس، وافقت الحكومة، من خلال وزارة المالية ووزارة التموين والتجارة الداخلية، على إجراء مؤقت لدعم 10 ملايين أسرة مسجلة في نظام البطاقات التموينية الوطنية. وتخصص المبادرة 4 مليارات جنيه مصري لتوفير مبالغ نقدية إضافية قدرها 125 جنيهاً مصرياً للبطاقات الفردية و250 جنيهاً مصرياً للبطاقات الجماعية على مدى شهرين (آذار/مارس–نيسان/أبريل)، مما يعزز المساعدة الغذائية للأسر الضعيفة[182].	**التصميم** ● حزمة التقديمات (معالجة المخاطر)
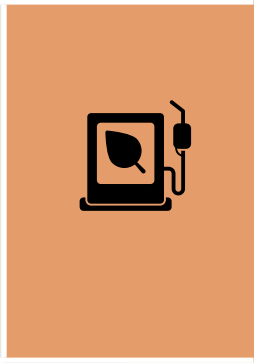	في نيسان/أبريل، وافقت الحكومة على تعديل أسعار الوقود بالزيادة بنسبة 11-15 في المائة على جميع المنتجات البترولية كجزء من خطتها لترشيد الدعم تدريجياً والتزاماتها بتعزيز الاستقرار المالي في إطار البرنامج المدعوم من صندوق النقد الدولي[183].	**الإعانات العامة** ● الطاقة-البنزين/الغاز ● الطاقة-الديزل ● الطاقة-غاز البترول المسال
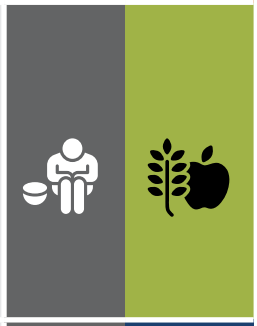	في نيسان/أبريل، أدخلت وزارة التموين والتجارة الداخلية آلية جديدة لتنفيذ برنامج الخبز المدعم في محافظة بورسعيد، تربط سداد الدعم بالإنتاج المؤكد. وبموجب هذه الآلية، يتعين على المخابز دفع تكاليف الدقيق مسبقاً بسعر السوق، وبعد ذلك تسدد الهيئة العامة للسلع التموينية قيمة الخبز المباع. وتهدف الإصلاحات إلى تحسين الرقابة، والحد من التسرب، وتعزيز الشفافية المالية في إدارة دعم الأغذية[184].	**الإعانات العامة** ● الغذاء
	يقدم قانون العمل الجديد الصادر في أيار/مايو آليات لتقديم إعانات طوارئ للعمالة غير المنتظمة أثناء الأزمات أو فترات توقف العمل، مع إجراءات محددة للصرف والتوثيق[185].	**التصميم** ● حزمة التقديمات (معالجة المخاطر)
	في آب/أغسطس، وافقت الحكومة المصرية، من خلال وزارة العمل، على تحويل منحة لمرة واحدة قدرها 1,500 جنيه مصري لكل عامل مسجل في القطاع غير النظامي (مرة بمناسبة عيد العمال ومرة أخرى بمناسبة عيد مولد النبي). وقد وفرت هذه التدابير معاً دعماً مؤقتاً للدخل للأسر ذات الدخل المنخفض في إطار الحماية الاجتماعية الوطنية، مكمّلةً البرامج الجارية لتعزيز تغطية العمال غير النظاميين[186,187].	**التصميم** ● حزمة التقديمات (معالجة المخاطر)

في أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة المصرية عن مرحلة تجريبية للتحول من الإعانات العينية إلى الإعانات النقدية للسلع الأساسية في إحدى المحافظات، بغية تخفيف العبء المالي على الدولة. وتهدف الإصلاحات إلى تعزيز كفاءة الاستهداف والتوزيع، بدعم من تطوير قاعدة بيانات متكاملة للمساعدة الاجتماعية[188].	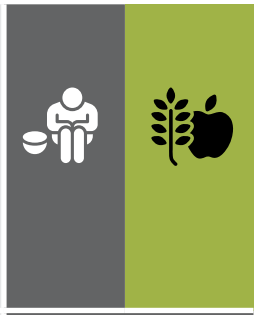	**التغييرات على مستوى النظام** 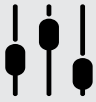 ● تغييرات أخرى
في تشرين الأول/أكتوبر، وقّعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والمفوضية الأوروبية اتفاقية تمويل بقيمة 75 مليون يورو. ومن المقرر أن يبدأ التنفيذ في أواخر عام 2025 ويستمر حتى عام 2026. ويهدف البرنامج إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية الجيدة (بما في ذلك الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي) وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، مع التركيز على تمكين النساء والشباب وبناء القدرات المؤسسية[189].		**التغييرات على مستوى النظام** 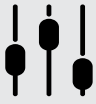 ● التمويل

4. سياسات تنشيط سوق العمل

انظر تحت بند الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات.	

المغرب

لمحة عامة

في عام 2025، أحرز المغرب تقدماً في تنفيذ القانون – الإطار رقم 21-09 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي يركز على تعزيز الحوكمة، وتوطيد التغطية الطبية، وتحسين نُظُم الاشتراكات والمساعدات الاجتماعية. وشملت التطورات الرئيسية توسيع مسؤوليات «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» (CNSS)، والتحضير لدمج «الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي» (CNOPS) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتعديل معايير الأهلية للحصول على المعاشات التقاعدية والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO)، وتعزيز تقديم الخدمات الرقمية. كما وسّعت الحكومة نطاق استخدام السجل الاجتماعي الموحد (RSU) والسجل الوطني للسكان (RNP) لتحسين الاستهداف، ولا سيما بالنسبة للمنح الدراسية للطلاب ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO-Tadamon). وأعلن مشروع قانون المالية لسنة 2026 عن زيادة الاستثمارات في قطاع الصحة وزيادة الميزانية المخصصة لبرنامج التحويلات النقدية للمساعدة الاجتماعية المباشرة. وبوجه عام، شهد عام 2025 الكثير من جهود التوحيد، وتميّز بالتعديلات التشريعية والإدارية واستمرار التحديث الرقمي لتعزيز التغطية والشفافية والاستدامة على المدى الطويل في نظام الحماية الاجتماعية في المغرب.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير

1. التدابير على مستوى النظام

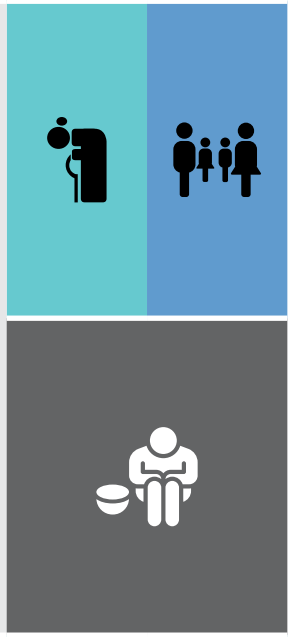

في آذار/مارس، وافق مجلس إدارة البنك الدولي على تخصيص 600 مليون دولار للمرحلة الثالثة من برنامج «تعزيز رأس المال البشري من أجل المغرب القادر على الصمود». وتدعم هذه المرحلة تحسينات في حوكمة نُظُم الحماية الاجتماعية، وتوفر توجيهات أوضح بشأن تنفيذ التحويلات النقدية وإصلاحات المعاشات التقاعدية، وتعزز القدرات في مجال إدارة مخاطر الكوارث[190]. وفي حزيران/يونيو، وافق مجلس إدارة البنك الدولي على تمويل بقيمة 250 مليون دولار لمشروع «دعم تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي من أجل التنمية البشرية»، الذي يهدف إلى تعزيز برنامج وكالة التنمية الاجتماعية[191].

التغييرات على مستوى النظام

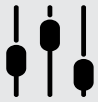

- التمويل

التغييرات التنظيمية

- برامج/مخططات/صناديق جديدة

2. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات

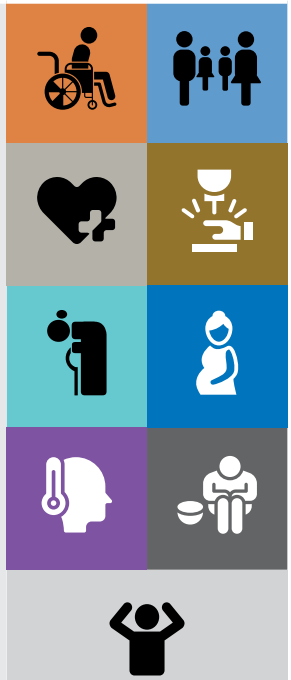

في كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس النواب القانون رقم 24-02 الذي يحدّث حوكمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بما يتماشى مع تطبيق الحماية الاجتماعية الشاملة. وتبيّن الإصلاحات أدوار مجلس الإدارة، وتنشئ لجان متخصصة، وتعزز استرداد الاشتراكات من خلال منح مستحقات الصندوق صفة المطالبات العمومية. كما توسّع الإصلاحات من ولاية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لإدارة برامج إضافية وتسمح بإنشاء شركات تابعة لتحسين المرونة التشغيلية[192].

التغييرات التنظيمية

- الحوكمة

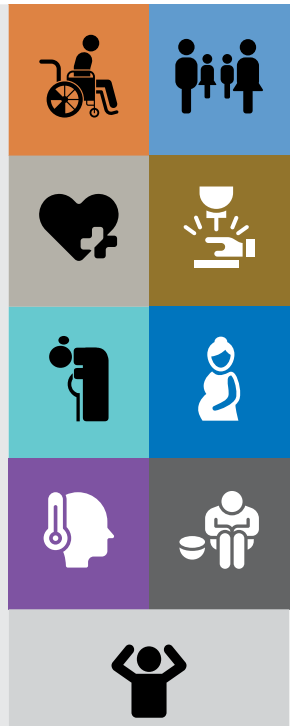

يتضمن القانون رقم 24-02 تدابير لتعزيز جودة الخدمات وتبسيط الإجراءات الإدارية. وهو يضفي الطابع الرسمي على معالجة الشكاوى والطعون المتعلقة بمهام التفتيش والرقابة، ويعدل العقوبات المفروضة على التأخر في سداد الاشتراكات. كما يدعم الإصلاح الرقمنة، بما في ذلك إزالة الطابع المادي عن الإخطارات وطلبات الاستحقاقات وإقرارات الضمان الاجتماعي المتبادلة بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وأصحاب العمل[193].

التنفيذ

- آليات معالجة الشكاوى
- التقييم
- التسجيل

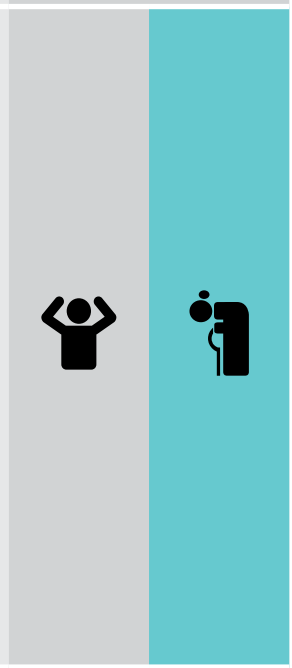

في آذار/مارس، اعتمد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إجراءً معيارياً هاماً خفض بموجبه الحد الأدنى لفترة الاشتراك في معاشات الشيخوخة من 3,240 يوماً إلى 1,320 يوماً، مما وسّع نطاق الاستفادة من هذه المعاشات ليشمل العمال ذوي المسارات المهنية القصيرة أو المتقطعة. ويحتفظ الأفراد الذين تقل مدة اشتراكاتهم عن هذا الحد بالحق في استرداد اشتراكاتهم.

وتماشياً مع هذا الإجراء، يمنح المرسوم رقم 2.25.265 الأحقية بأثر رجعي للمتقاعدين منذ 1 كانون الثاني/يناير 2023. وتتراوح مبالغ المعاشات التقاعدية بين 600 درهم مغربي و1,000 درهم مغربي، وهي تتناسب مع أيام الاشتراك وتشمل الحصول على التأمين الإجباري الأساسي. كما يتم توفير معاشات حقوق الورثة للمستفيدين الذين يستوفون الحد الأدنى من متطلبات الاشتراك[194].

التصميم

- الشروط
- معايير الأهلية

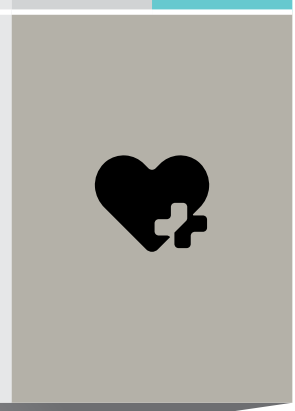

في حزيران/يونيو، أعلن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن إطلاق نموذج إلكتروني للرعاية الصحية، مما يتيح تقديم المطالبات عبر الإنترنت دون الحاجة إلى الحضور شخصيا[195].

التنفيذ

- آليات معالجة الشكاوى

	في تموز/يوليو، بعد الصعوبات التي واجهتها بوابة Damancom المحدثة، وهي المنصة الإلكترونية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي يستخدمها أصحاب العمل والمحاسبون للإعلان عن الرواتب وتقديم مدفوعات الاشتراكات وإدارة الامتثال، استحدث الصندوق إجراءً مؤقتاً مبسطاً للوصول (تسجيل الدخول باستخدام كلمة مرور لمرة واحدة). كما مدد المواعيد النهائية لإعلانات الاشتراكات لشهر حزيران/يونيو[196].	**التنفيذ** ● تسديد الاشتراكات ● تغييرات أخرى
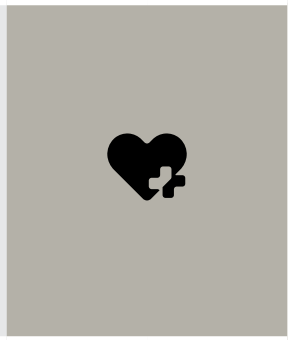	في تموز/يوليو، اعتمد مجلس النواب القانون رقم 54.23 الذي يعدل الإطار القانوني للتأمين الإجباري الأساسي. وينص الإصلاح على إدارة موحدة لبرامج التأمين الإجباري الأساسي في إطار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل تحسين الكفاءة والشفافية والحوكمة. كما يلغي البرنامج المنفصل للتأمين الصحي للطلاب، مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة[197].	**التغييرات التنظيمية** ● برامج/مخططات/ صناديق جديدة
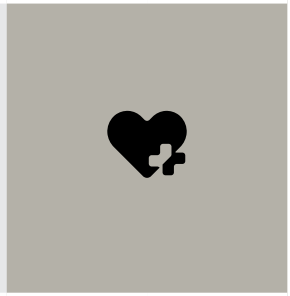	يرفع القانون رقم 54.23 الحد الأدنى لسن المعالين من 26 إلى 30 عاماً[198].	**التصميم** ● التغييرات الأخرى في بارامترات السياسات
	في آب/أغسطس، وافقت الحكومة على مشروع المرسوم رقم 2.25.641 الذي يحدد تكوين المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وقواعد عمله. ويوضح المرسوم تمثيل الوزارات، وتوزيع المقاعد بين أصحاب العمل والعمال، وإجراءات الترشيح، بغية تعزيز الحوكمة وضمان التمثيل المتوازن[199].	**التغييرات التنظيمية** ● الحوكمة

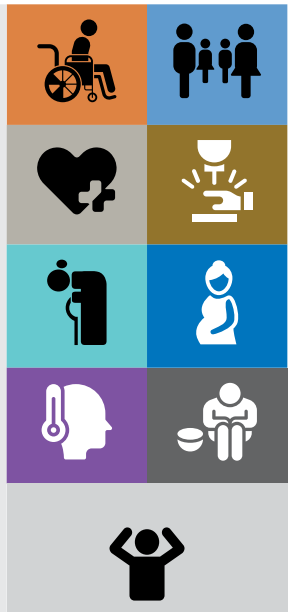

في أيلول/سبتمبر، أوضح قرار صادر عن وزارة الاقتصاد والمالية الإعانات والمكافآت والمزايا المستثناة من قاعدة اشتراكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بما في ذلك نفقات المهام، وبعض إعانات التنقل والنقل، ومدفوعات نهاية الخدمة، والمساعدات الطبية، وإعانات المتدربين. ويهدف هذا الإجراء إلى تنسيق ممارسات أصحاب العمل، وتحسين الامتثال، وتعزيز الشفافية في الإبلاغ عن الاشتراكات[201,200].

التصميم

- معدل الاشتراك

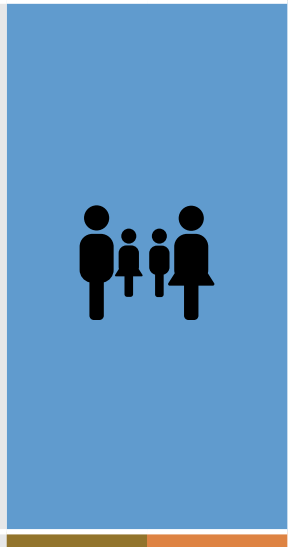

في تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الحكومة المرسوم رقم 2.23.715، الذي يرفع بدلات الأسرة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للطفل الرابع إلى السادس من 36 درهماً إلى 100 درهم شهرياً، مع الحفاظ على المستويات الحالية للأطفال الثلاثة الأوائل. ويسري هذا الإجراء، الذي يعزز الدعم المقدم للعاملين في القطاع الخاص النظامي الذين لديهم أسر كبيرة، بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2023[202].

التصميم

- مستوى التقديمات

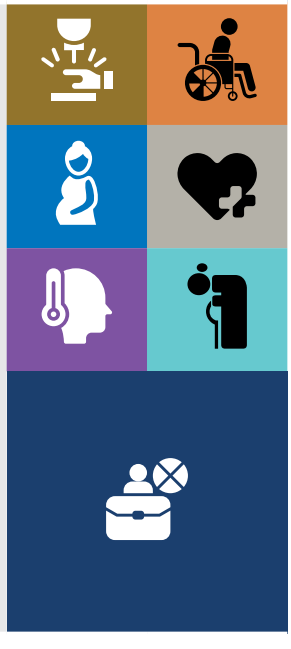

في تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المغرب عن سلسلة من المشاورات بغية مراجعة قانون العمل[203]. وستسمح الإصلاحات المقترحة للعمال بالانضمام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحت إشراف عدة أصحاب عمل، مما يلغي قيود صاحب العمل الواحد ويمكّن العمال من شغل أكثر من وظيفة في وقت واحد. وتسعى الإصلاحات أيضاً إلى تكييف نظام الحماية الاجتماعية لتوفير تغطية أفضل للعاملين عن بُعد والأفراد العاملين لحسابهم الخاص[204].

التصميم

- معايير الأهلية
- تغييرات أخرى في السياسة العامة

في كانون الأول/ديسمبر 2025، اعتمد مجلس النواب قانون المالية لسنة 2026، الذي ينص على زيادة كبيرة في ميزانية قطاع الصحة. وتهدف الموارد الإضافية إلى تعزيز قدرة الخدمات لدعم التوسع المستمر في التأمين الإجباري الأساسي، بما في ذلك تحسين البنية التحتية وزيادة توافر الخدمات في المناطق التي تم دمجها حديثاً في النظام. كما أكدت الحكومة التزامها بالمضي قدماً في الركائز المتبقية للقانون الإطاري 21-09، بما في ذلك إصلاح نظام المعاشات التقاعدية واستحداث التأمين ضد البطالة في المستقبل، على الرغم من عدم الإعلان عن تدابير مفصلة[205,206].

التغييرات على مستوى النظام

- التمويل

3. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

في تموز/يوليو، اعتمد مجلس النواب القانون رقم 54.23 الذي يوضح معايير الأهلية لبرنامج التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (AMO-Tadamon)، وهو برنامج التغطية الصحية غير القائم على الاشتراكات للأفراد غير القادرين على دفع الاشتراكات[207].

التصميم

- معايير الأهلية

يوفر القانون رقم 54.23 إطاراً لانتقال مؤسسات التأمين التعاوني لضمان استمرار تقديم الخدمات دون انقطاع أثناء تعميم التأمين الإجباري الأساسي[208].

التغييرات التنظيمية

- برامج/مخططات/صناديق جديدة

في تموز/يوليو، أصدرت وزارتا الداخلية والتربية الوطنية تعميماً مشتركاً أقر استخدام السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان كأساس لتخصيص المنح الدراسية للجامعات الحكومية اعتباراً من أيلول/سبتمبر. وتتطلب المعايير المحدثة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية، وعدم ممارسة أي نشاط مهني أو تجاري، والامتثال للشروط الاجتماعية المحددة على الصعيد الوطني[209].

التنفيذ

- التسجيل
- التقييم
- الانضمام

تعمل الإجراءات الجديدة على توحيد الشروط الديمغرافية، حيث تقصر الأهلية على المرشحين الذين تقل أعمارهم عن 26 عاماً عند حصولهم على شهادة البكالوريا (الثانوية) وعلى أولئك الذين أتموا الامتحان في نفس السنة الدراسية[210].		**التصميم** ● معايير الأهلية
في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، دخلت أول زيادة في برنامج وكالة التنمية الاجتماعية في المغرب حيز التنفيذ. وارتفعت الإعانة الشهرية للأطفال من 200 درهم إلى 250 درهماً للأطفال الثلاثة الأوائل في سن الدراسة أو الصغار، ومن 150 درهماً إلى 175 درهماً للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و21 عاماً والذين لم يلتحقوا بالمدرسة بعد، ومن 350 درهماً إلى 375 درهماً للأيتام من جهة الأب، مع 100 درهم إضافية للأطفال ذوي الإعاقة و500 درهم كحد أدنى لكل أسرة. ويمثل ذلك المرحلة الأولى من الزيادة التدريجية المزمعة لها حتى عام 2026 بموجب القانون 58.23 لتعزيز الدعم للأسر الضعيفة[211].	 	**التصميم** ● مستوى التقديمات
يعزز قانون المالية لسنة 2026، الذي تم اعتماده في تشرين الثاني/نوفمبر، تمويل برنامج وكالة التنمية الاجتماعية من خلال تأمين مخصصات مالية أعلى وأكثر قابلية للتنبؤ بها للتحويلات النقدية القائمة على السجل الاجتماعي الموحد. وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض مع توسيع نطاق التغطية. كما أكدت الحكومة التزامها باستكمال المكونات غير القائمة على الاشتراكات المتبقية من القانون – الإطار رقم 21-09[213،212].		**التغييرات على مستوى النظام** 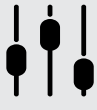 ● التمويل

4. سياسات تنشيط سوق العمل

أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.

المملكة العربية السعودية

©Andrey Markelov/stock.adobe.com

لمحة عامة

في عام 2025، بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً لتعزيز نظام الحماية الاجتماعية لديها من خلال الترويج لبرامج التأمين الاجتماعي وتوسيع نطاق برامج المساعدة الاجتماعية القائمة. وواصلت الحكومة تعزيز الإدماج الاقتصادي للمستفيدين من المساعدة الاجتماعية. والجدير بالذكر أن قانون التأمينات الاجتماعية الجديد، الذي اعتُمد في تموز/يوليو 2024، دخل حيز التنفيذ، وكذلك تعديلات قانون العمل، التي اعتُمدت في آب/أغسطس 2024، ورُفعت إجازة الأمومة من عشرة أسابيع إلى اثني عشر أسبوعاً. وتشمل الطموحات المستقبلية طرح نظام للمعاشات التقاعدية والادخار، مفتوح للمواطنين والعمال الأجانب.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
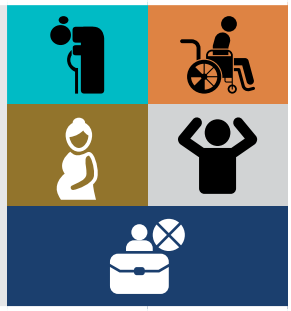	في أيلول/سبتمبر، قامت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بإطلاق خط ساخن جديد لخدمة العملاء، متاح على مدى 5 أيام في الأسبوع، و12 ساعة في اليوم. وسيؤدي ذلك إلى تحسين كفاءة الاستجابة وتقليل وقت الوصول، مما يضمن الدعم للمشتركين والمستفيدين[214].	**التنفيذ** ● التواصل
2. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات		
	في آذار/مارس، أعلنت الحكومة عن صرف معونة رمضان لمستفيدي الضمان الاجتماعي. وبلغ مجموع هذه المعونة الإضافية أكثر من 3 مليارات ريال سعودي، وتضمنت صرف 1,000 ريال سعودي للعائل و500 ريال سعودي للتابع[215].	**التصميم** ● مستوى التقديمات
	في كانون الأول/ديسمبر، أُعلن عن الاستمرار في تقديم الدعم الإضافي لمستفيدي «حساب المواطن»، الذي استُحدث في تموز/يوليو 2022[216]، مع تمديد العمل ببرنامج «حساب المواطن» لمدة عام آخر حتى نهاية عام 2026. كما سيظل التسجيل مفتوحاً للمتقدمين الجدد[217]. وبحلول نهاية عام 2025، كان برنامج «حساب المواطن»، الذي أُطلق في عام 2017، يشمل 9.8 مليون مستفيد وتابع، حيث حصل 72 في المائة من المستحقين على الدعم[218].	**التصميم** ● مستوى التقديمات
3. سياسات تنشيط سوق العمل		
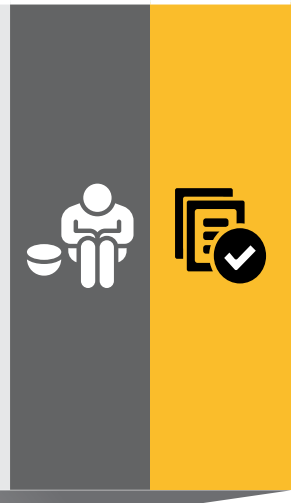	في حزيران/يونيو، واصلت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية جهودها لتمكين المستفيدين من المساعدة الاجتماعية من خلال عيادات «التمكين»، التي تم إطلاقها في عام 2024[219]. وتهدف المبادرة إلى دعم المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي التابع للوزارة من خلال التعاون مع القطاع الخاص وتقديم الخدمات، بما في ذلك الاستشارات المهنية والمالية، وتعزيز الصحة العقلية والبدنية، وفرص العمل وريادة الأعمال. وحتى حزيران/يونيو 2025، ساعدت عيادات «التمكين» أكثر من 75,000 مستفيد[220]. ويمثل تمكين المستفيدين من المساعدة الاجتماعية ركيزة أساسية في برنامج التحول الوطني للمملكة العربية السعودية.	**التصميم** ● خروج المستفيدين من برامج المساعدة وتخرجهم التدريجي منها

موريتانيا

لمحة عامة

في عام 2025، بذلت موريتانيا جهوداً حثيثة لتعزّز وتحسّن تنسيق نظام الحماية الاجتماعية لديها. وأطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2025-2035، التي تحدد خطة عشرية للحد من الفقر والضعف، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وجعل البرامج أكثر صموداً في مواجهة الصدمات. وشملت الإصلاحات الرئيسية توسيع نطاق الدعم المقدم للأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة واعتماد أدوات رقمية لتحسين الاستهداف وتقديم الخدمات. وأسهم التعاون مع اليونيسف والاتحاد الأوروبي والشركاء الوطنيين في تحسين الشمول وإدارة البيانات والكفاءة العامة للبرامج القائمة.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. التدابير على مستوى النظام		
	في شباط/فبراير، صدر مرسوم مشترك بإنشاء المنصة «طموحي-أبشر» الرقمية لتحديث وتبسيط الخدمات الاجتماعية وخدمات الطفولة والأسرة. وتتكامل المنصة مع البوابة الوطنية للخدمات الإلكترونية «خدمتي» وتديرها وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، وتركز على البرامج المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة والأسر الضعيفة والأطفال، وترتبط بالنظم الوطنية مثل السجل السكاني ونظم التأمين الصحي. وتهدف المنصة إلى تحسين التنسيق والتشغيل البيني وتقديم الخدمات، بما يتماشى مع معايير حماية البيانات[221].	**التنفيذ** ● تغييرات أخرى
	في تموز/يوليو، قدمت حكومة موريتانيا الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2025-2035[222]. وتهدف الاستراتيجية إلى الحد من الفقر، وتوسيع نطاق التغطية، وتحسين التنسيق، وضمان التمويل المستدام، وتدعمها خطة عمل وإطار رصد. وتشمل الأولويات تعزيز برنامج «تكافل» والبرنامج الوطني للتغذية المدرسية، وتحسين نُظُم التنفيذ، وتشجيع المبادرات المستجيبة للصدمات والمرتبطة بالتغذية والمدرة للدخل. وتسعى الاستراتيجية أيضاً إلى توسيع نطاق التغطية ليشمل العمال غير النظاميين والعاملين لحسابهم الخاص، وتعزيز التغطية الصحية الشاملة من خلال الصندوق الوطني للتأمين الصحي (CNAM) والصندوق الوطني للتضامن الصحي (CNASS)، وتحسين الاستدامة المالية والحوكمة والتشغيل البيني الرقمي من خلال الاستعراضات الاكتوارية المنتظمة[223].	**التغييرات على مستوى النظام** ● القانون الإطاري/ الاستراتيجية
2. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
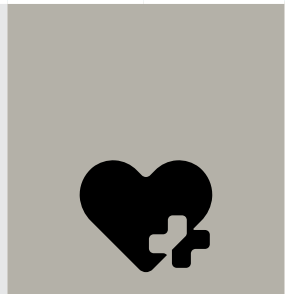	في كانون الثاني/يناير 2025، حدد مرسوم جديد القواعد وإطار الاشتراكات لتسجيل الأقارب المباشرين للأشخاص المؤمن عليهم في نظام التأمين الصحي الأساسي. ويتيح هذا الإجراء للآباء المسنين الذين لا يتمتعون بتغطية صحية الاستفادة من النظام، مما يعزز الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة. ويحدد معدل الاشتراك بنسبة 1.5 في المائة من الراتب الأساسي للمؤمن عليه عندما يكون هو الوريث الوحيد المسؤول. وإذا كان هناك عدة أحفاد مؤمن عليهم يشتركون في الانتساب، يتراوح المعدل بين 2 في المائة و3 في المائة، ويتم تقسيمه بينهم وفقاً لما تحدده القرارات الوزارية[224].	**التصميم** ● معايير الأهلية ● الشروط ● معدل الاشتراك

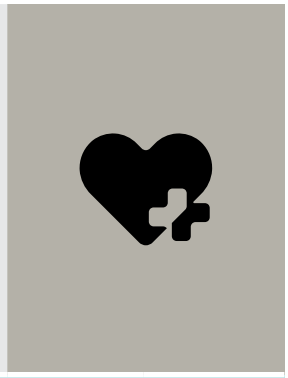

في تموز/يوليو، تم توقيع اتفاقية تعاون بين الصندوق الوطني للتضامن الصحي والوكالة الرقمية للدولة (AN-ETAT)، تهدف إلى تعزيز التعاون الرقمي لتحسين جودة الخدمات وتبادل البيانات. وتدعم هذه المبادرة هدف الحكومة المتمثل في تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 وتعزز التنسيق بين المؤسسات العامة[225].

التنفيذ

- تغييرات أخرى

3. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات

في حزيران/يونيو، أطلقت وزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة برنامجاً خاصاً لتحويل الأموال النقدية لأسر الأطفال ذوي الإعاقة في ست ولايات. ويخصص البرنامج 1.26 مليار أوقية موريتانية لصالح 6,000 أسرة في 182 بلدية، لدعم الأسر الضعيفة التي تعيل أطفالاً ذوي إعاقة[226].

التغييرات التنظيمية

- برامج/مخططات/صناديق جديدة

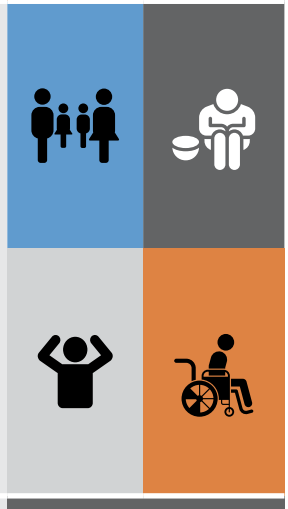

في آب/أغسطس، أطلقت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» واليونيسف شراكة لتعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة للأطفال. وتعزز هذه المبادرة برنامج «تكافل» من خلال توفير تحويلات نقدية تكميلية لصالح 5,000 أسرة لديها أطفال دون سن 23 شهراً ودعم شبكة أمان اجتماعي منتجة لصالح 6,000 أسرة ضعيفة. وفي نواكشوط، ستستفيد 4,000 أسرة إضافية، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، من تحويلات نقدية فصلية سنوية[227].

التغييرات التنظيمية

- برامج/مخططات/صناديق جديدة

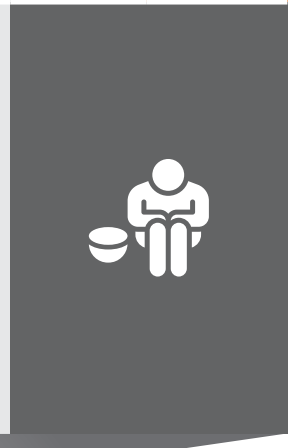

في أيلول/سبتمبر، أطلقت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» مرحلةً جديدةً من السجل الاجتماعي لزيادة الدقة والإنصاف في استهداف المستفيدين. واستناداً إلى المسوح الوطنية للأسر التي أجريت في جميع أنحاء البلد، تُخرَج من السجل المحدث الأسرُ التي تجاوزت عتبة الفقر وتُدرَج فيه الأسرُ الضعيفة التي تم تحديدها حديثاً. وتظل الأسر المتخرجة مؤهلةً للحصول على برامج الرعاية الاقتصادية الأخرى لدعم اندماجها في الاقتصاد[228].

التصميم

- معايير الأهلية
- خروج المستفيدين من برامج المساعدة وتخرجهم التدريجي منها

	لمواكبة تنفيذ المرحلة الجديدة من السجل الاجتماعي، أعلنت المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» عن حملة وطنية للتواصل والتوعية لضمان الشفافية والإنصاف. وتُطلع الحملة الأسر على نتائج المسوح المحدثة، وتشرح معايير الأهلية، وتوفر آلية لتقديم الشكاوى لمعالجة الطعون أو الأخطاء. ويهدف هذا النهج إلى تعزيز ثقة الجمهور في إدارة السجل والبرامج الاجتماعية ذات الصلة والمساءلة عنها[229].	**التنفيذ** ● التواصل
	في تشرين الثاني/نوفمبر، وافق البنك الدولي على عملية بقيمة 30 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية لدعم الإصلاحات في موريتانيا، بما في ذلك تدابير لتعزيز نُظُم الحماية الاجتماعية كجزء من جهود أوسع نطاقاً لتعزيز النمو الشامل. ويهدف البرنامج إلى تحسين نتائج رأس المال البشري من خلال تعزيز كفاءة وتغطية الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية، واستهداف الفئات الضعيفة بمزيد من الفعالية، وتعزيز المؤسسات لتقديم دعم أكثر تأثيراً. وتسعى هذه الإصلاحات إلى الحد من الفقر وعدم المساواة بما يكفل أن يعود التحول الاقتصادي بالفائدة على الفئات الأكثر ضعفاً[230].	**التغييرات على مستوى النظام** 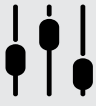 ● التمويل

4. سياسات تنشيط سوق العمل

	أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.

اليمن

©marinadatsenko/stock.adobe.com

لمحة عامة

في عام 2025، تعرضت خدمات الحماية الاجتماعية في اليمن لاضطرابات شديدة بسبب الوضع السياسي والعقوبات الخارجية. ورغم تنفيذ دورتين للدفع في إطار برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة خلال عام 2024، لم يتم تنفيذ أي دورات إضافية حتى أيلول/سبتمبر 2025. وفي هذا السياق، أعلن الشركاء الدوليون عن تمويل إضافي يهدف إلى التخفيف من معاناة السكان وتعزيز آليات تقديم الحماية الاجتماعية.

وظيفة التقديمات أو نوعها	الوصف	نوع التغيير
1. الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات		
	أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.	
2. الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات		
	في حزيران/يونيو 2025، وافق البنك الدولي على تمويل بقيمة 20 مليون دولار لمشروع البنية التحتية المالية والشمول المالي في اليمن، والذي سيسهل رقمنة المعونات المقدمة من خلال برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة[231].	**التغييرات على مستوى النظام** 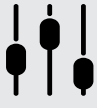 ● التمويل
3. سياسات تنشيط سوق العمل		
	أُجريت بحوث بشأن هذه الفئة من إصلاحات الحماية الاجتماعية، ولكن لم تتوفر أي معلومات متاحة للجمهور.	

الخلاصة

شهد عام 2025 تسجيل ما مجموعه 183 تغييراً في سياسات الحماية الاجتماعية وممارساتها، وهو أعلى رقم منذ إطلاق سلسلة «الموجز السنوي» في عام 2022. فقد مثل العام فترةً مهمةً لوضع السياسات في مجال الحماية الاجتماعية. فمن ناحية، أكدت الأحداث والمنشورات العالمية على أهمية الحماية الاجتماعية كركيزة للتنمية الشاملة والمستدامة. ومن ناحية أخرى، أجبرت التخفيضات في التمويل العالمي والمساعدة الإنمائية الرسمية صانعي السياسات على التركيز أكثر على تعبئة الموارد المحلية وتسريع الانتقال من المبادرات التي تموّلها وتديرها الجهات المانحة إلى البرامج التي تقودها البلدان. وفي هذا السياق، واصلت البلدان أيضاً جهودها من أجل تمكين المستفيدين من برامج التحويلات النقدية، وتسهيل اندماجهم الاقتصادي وتمكينهم من التخرج من برامج المساعدة الاجتماعية.

وعلى الرغم من الزيادة الإجمالية في عدد التطورات المسجلة في مجال الحماية الاجتماعية في عام 2025، فقد كان عدد البرامج والمخططات والصناديق الجديدة أقل من العام السابق، مما يدل على أن تركيز البلدان انصبّ على تنفيذ وتحسين المبادرات التي أطلقتها في السنوات السابقة. ومع أن التطورات المتعلقة بالصدمات شكلت نسبةً أقل من جميع تدابير الحماية الاجتماعية في عام 2025، فقد زاد عددها الإجمالي. وبينما اتسمت هذه التدابير فيما مضى غالباً بطابعها المؤقت وبتركيزها على المساعدة الاجتماعية، فإن نسبة أكبر بكثير منها في عام 2025 كانت تدابيرَ هيكلية أو موجهة نحو التأمينات الاجتماعية، مما يدلّ على تحوّل نحو نَهج يقوم أكثر على المبادرة لا ردّة الفعل في الاستجابة للصدمات.

©oneinchpunch/stock.adobe.com

الحواشي

1. يذكر «إعلان الدوحة السياسي المنبثق عن «مؤتمر القمة الاجتماعي العالمي» الحماية الاجتماعية 25 مرة في 17 صفحة.
2. United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA), United Nations University World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER), «World Social Report 2025: A New Policy Consensus to Accelerate Social Progress», 2025.
3. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، «عدم المساواة في المنطقة العربية: حقوق مهدورة ووعود منقوضة»، 2025.
4. على الرغم من نشره بالفعل في أيلول/سبتمبر 2024، يمكن إضافة تقرير منظمة العمل الدولية (2024) «تقرير الحماية الاجتماعية في العالم للفترة 2024-2026: الحماية الاجتماعية الشاملة من أجل العمل المناخي والانتقال العادل».
5. في المنطقة العربية، من المتوقع أن يتأثر الأردن بأكبر التخفيضات من حيث القيمة المطلقة، بينما يتوقع أن يعاني الصومال من أكبر تخفيضات نسبية في المساعدة الإنمائية الرسمية، «Charting the Fallout of Aid Cuts: Which Countries Will be Hit Hardest, as Multiple Donors Cut Budgets?»، مركز التنمية العالمية، 12 حزيران/يونيو 2025.
6. الإسكوا، «فهرس مصطلحات الحماية الاجتماعية الرئيسية بثلاث لغات – النسخة الأولى»، آذار/مارس 2023، ص. 58.
7. The Jordan Times, «World Bank approves $1.1b in financing to support Jordan's economic modernisation vision», 23 April 2025.
8. Rana Husseini, «Deputising for King, prime minister launches 2025-2033 National Social Protection Strategy», 10 May 2025.
9. The Jordan Times, «Cabinet approves pension increase for military retirees, veterans», 18 February 2025.
10. The Jordan Times, «Lower House approves amendments to 2024 Labour Law», 10 March 2025.
11. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، «مؤسسة الضمان تطلق نظام آلي جديد لتحليل ومتابعة مديونية المنشآت»، 22 نيسان/أبريل 2025.
12. وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، «زيادة سنوية بقيمة 5.80 دينار على رواتب متقاعدي الضمان اعتباراً من أيار الحالي»، 13 أيار/مايو 2025.
13. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، «الضمان: توفير خدمة تعديل أجر المؤمن عليهم لمرة واحدة خلال العام إلكترونياً»، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2025.
14. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، «مؤسسة الضمان توفر خدمة ترجمة لغة الإشارة عبر تقنية الاتصال المرئي في كافة إدارات فروعها»، 9 آب/أغسطس 2025.
15. Jordan News Agency, «Minister reviews Jordan's efforts to automate social protection systems», 19 November 2025.
16. Jordan News Agency, «Cabinet suspends mandatory retirement rule, approves funding and tax measures», 23 December 2025.
17. صندوق المعونة الوطنية، «إطلاق خدمة «لمن يهمه الأمر» لمنتفعي صندوق المعونة الوطنية»، بدون تاريخ.
18. Jordan News Agency, «Gov't Launches Major Cancer Care Insurance Program for 4.1 Million Citizens», 16 June 2025.
19. صندوق المعونة الوطنية، «شنيكات: تعديل الهيكل الإداري يعزز الكفاءة ويحسّن الخدمات»، بدون تاريخ.
20. صندوق المعونة الوطنية، «وزيرة التنمية الاجتماعية ترعى إطلاق خدمة المعونة الطارئة»، بدون تاريخ.
21. Jordan News Agency, Cabinet approves reform package covering elections, Jordan Valley development, digital transformation, 23 November 2025.
22. صندوق المعونة الوطنية، «صندوق المعونة الوطنية يوقع اتفاقية تعاون مع جامعة الطفيلة التقنية»، بدون تاريخ.
23. صندوق المعونة الوطنية، «مذكرة تفاهم لزيادة تشغيل المنتفعين من خلال البرنامج الوطني للتشغيل»، بدون تاريخ.
24. وزارة الموارد البشرية والتوطين في الإمارات العربية المتحدة، «باقة تأمين صحي بسعر تنافسي لكافة العاملين في القطاع الخاص والعمالة المساعدة في كافة إمارات الدولة»، 16 كانون الأول/ديسمبر 2024.
25. وزارة الموارد البشرية والتوطين في الإمارات العربية المتحدة، «منظومة التأمين الصحي»، 2025.
26. الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية، «تشمل أصحاب العمل المخالفين لإجراءات السداد اعتباراً من 1 يوليو 2025 المعاشات: بدء العمل بتطبيق المبالغ الإضافية المترتبة على التأخير في سداد الاشتراكات عن الخليجيين العاملين بالدولة»، 8 تموز/يوليو 2025.
27. وكالة أنباء الإمارات (وام)، «المعاشات» تطلق حزمة من الخدمات الاستباقية لأصحاب العمل»، 22 تموز/يوليو 2025.
28. الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية، «المعاشات» تعلن عن إطلاق مبادرة «مجلس المعاشات المتنقل»»، 11 آب/أغسطس 2025.
29. الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية، «المعاشات» تمدد فترة سداد تكاليف ضم الخدمة لعشر سنوات»، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2025.
30. Dayofdubai, «UAE inflation support scheme: what families should know», 13 September 2025.
31. وزارة تمكين المجتمع، الإمارات العربية المتحدة، «تفعيل علاوتي السكن والتفوق الدراسي ضمن برنامج الدعم والتمكين الاجتماعي»، 24 تموز/يوليو 2025.
32. الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، «الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي: استكمال صرف علاوة تحسين المعيشة للمتقاعدين مع الأثر الرجعي»، 21 نيسان/أبريل 2025.
33. الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، «التأمين الاجتماعي تُطلق موقعها الإلكتروني الجديد دعما للتحول الرقمي وتعزيزاً لجودة الخدمات»، 17 حزيران/يونيو 2025.
34. Ashen Tharaka, «Bahrain begins new social insurance protection for GCC citizens working abroad», 15 July 2025.
35. البحرين، «قانون رقم (68) لسنة 2006 بالموافقة على النظام الموحد لمد الحماية التأمينية لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين في غير دولهم في أية دولة عضو في المجلس»، 2026.

36. The Daily Tribune – News of Bahrain, «Bahrain MPs Approve Pension Age Extension and Urgent Development Proposals», 22 October 2025.
37. الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، «جلالة الملك المعظم يصدر مرسوماً بإعادة تنظيم الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي».
38. Bahrain News Agency, «HM King restructures Social Insurance Organization», 30 September 2019.
39. The Daily Tribune – News of Bahrain, «HM King issues decree to restructure the Social Insurance Organization», 29 September 2025.
40. The Daily Tribune – News of Bahrain, «MPs restore 3% pension rise», 5 November 2025.
41. Bahrain News Agency, «Housing Ministry continues housing services distribution», 23 December 2024.
42. Zawya, «Tunisia publishes social measures included in 2025 finance bill», 23 December 2025.
43. Balkis T, «Carte Labès : la CNAM accélère la digitalisation du système de santé en Tunisie», 21 mars 2025.
44. Directinfo, «Tunisie : la CNAM fixe les délais pour le changement de régime et de médecin de famille», 27 août 2025.
45. Webmanagecenter, «Retraités : quel impact de la réduction d'impôt adoptée par le Parlement?», 30 novembre 2025.
46. La Presse, «Aide sociale en Tunisie : 260 dinars par mois pour chaque bénéficiaire dès Janvier 2025», 30 janvier 2025.
47. La Presse, «Maladie cœliaque : une allocation pour alléger le coût des produits sans gluten», 8 août 2025.
48. قرار مشترك من وزير الشؤون الاجتماعية ووزيرة المالية مؤرّخ في 3 نوفمبر 2025.
49. La Presse, «La réforme du Code du travail tunisien : ce qui va changer pour vous», 22 février 2025.
50. أمر عدد 459 لسنة 2025 مؤرّخ في 19 نوفمبر 2025.
51. أمر حكومي عدد 436 لسنة 2021 مؤرّخ في 17 جوان 2021.
52. Hana Saada, Digital Social Protection Rises in Algeria: Launch of the «El Dalil» Platform, 21 November 2025.
53. مرسوم تنفيذي رقم 80-25 مؤرّخ في 18 فبراير سنة 2025.
54. مرسوم رئاسي رقم 128-25 مؤرّخ في 22 أبريل سنة 2025.
55. L'Expression, «Solidarité national : de nouveaux avantages pour les seniors», 30 avril 2025.
56. Radio Algérienne, «Carte Chifa : lancement du service d'actualisation au niveau des officines conventionnées», 22 mai 2025.
57. قانون رقم 08-25 مؤرّخ في 19 يوليو سنة 2025.
58. مرسوم تنفيذي رقم 201-25 مؤرخ في 13 يوليو سنة 2025.
59. قانون رقم 09-25 مؤرّخ في 19 يوليو سنة 2025.
60. وكالة الأنباء الجزائرية، «زيادات بين 5 و10 بالمائة لفائدة المتقاعدين»، 14 كانون الأول/ديسمبر 2025.
61. وكالة الأنباء الجزائرية، «رفع الحد الأدنى المضمون للأجر إلى 24 ألف دج ابتداء من جانفي 2026»، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.
62. قانون رقم 01-25 مؤرّخ في 20 فبراير سنة 2025.
63. مرسوم تنفيذي رقم 86-25 مؤرخ في 22 فبراير سنة 2025.
64. Lynda A, «Allocation chômage en Algérie : l'État change les règles», 6 avril 2025.
65. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 مايو سنة 2025.
66. الإسكوا، «الموجز السنوي لإصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية لعام 2024»، ص. 31.
67. مرسوم تنفيذي رقم 61-21 مؤرّخ في 22 يونيو سنة 2025 (وهو يعدِّل مرسوم تنفيذي رقم 61-21 مؤرّخ في 8 فبراير سنة 2021).
68. Radio Algérienne, «Accès des démunis non assurés sociaux à la gratuité des médicaments : dépôt des dossiers à partir de dimanche prochain», 21 juillet 2025.
69. مرسوم تنفيذي رقم 191-25 مؤرخ في 13 يوليو سنة 2025.
70. الجزائر، مصالح الوزير الأول، «البيان الكامل لاجتماع مجلس الوزراء»، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.
71. مرسوم تنفيذي رقم 307-25 مؤرخ في 16 نوفمبر سنة 2025.
72. مرسوم تنفيذي رقم 236-25 مؤرخ في 9 سبتمبر سنة 2025.
73. وكالة الأنباء الجزائرية، «قرابة 1000 عائلة استفادت من برنامج الأسرة المنتجة عبر الوطن»، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.
74. Union des Comores, «Direction Générale de la Protection Sociale au sein du Ministère de la Santé», 3 juin 2025.
75. Agence française de développement (AFD), «Comores : lancement de la phase pilote de l'Assurance maladie généralisée à Mohéli», 18 décembre 2025.
76. مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع وزارة تعزيز المساواة بين الجنسين والتضامن والإعلام في 22 كانون الأول/ديسمبر 2025.
77. ألمحت الوزارة شفوياً إلى عقد اجتماع ثانٍ للجنة، سيكون ذا طابع تقني في المقام الأول.
78. الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، «لجنة الحماية الاجتماعية تناقش إطار عملها ورفع قدرة الاستجابة لاحتياجات الأسرة السورية»، 2 كانون الأول/ديسمبر 2025.
79. المرجع نفسه.

80. المرجع نفسه.

81. المرسوم رقم (103) لعام 2025.

82. المرسوم رقم (102) لعام 2025؛ The Arab Weekly, «Syria announces increase in pensions, public sector wages», 23 June 2025.

83. European Commission, «EU provides €235 million humanitarian aid to Syrians, 17 January 2025»; France24, «In Syria, EU official announces 235 mn euro aid package», 17 January 2025.

84. الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، «الاقتصاد والصناعة تعلن أسماء وتوزّع الأفران في المرحلة الأولى من مشروع دعم رغيف الخبز»، 1 حزيران/يونيو 2025.

85. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «المساعدات النقدية للعائدين السوريين»، بدون تاريخ.

86. Decree No. 2025-022/PR/MD.

87. Loi n° 163/AN/25/9ème L.

88. World Bank Group – International Development Association, «Project appraisal document on a proposed grant in the amount of SDR 23.8 million (US$31 million equivalent) of which US$9 million equivalent is from the window for host communities and refugees to the Republic of Djibouti for a integrated community resilience project», 21 February 2025.

89. Ministry of Social Affairs and Solidarity of Djibouti, «Djibouti déclenche une riposte nationale face à la sécheresse endémique qui sévit dans l'arrière-pays», n.d.

90. الصندوق القومي للتأمين الصحي في السودان، «إجازة خطة وموازنة الصندوق القومي للتأمين الصحي للعام 2025م»، 29 كانون الأول/ديسمبر 2024.

91. الصندوق القومي للتأمين الصحي في السودان، «وزير الموارد البشرية يشهد تجديد كفالة 40 ألف أسرة وإضافة 3 آلاف تحت مظلة التأمين الصحي بنهر النيل ضمن جولات وزراء حكومة الأمل بعدد من الولايات»، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

92. الصندوق القومي للتأمين الصحي في السودان، «التأمين الصحي وسفارة السودان بالقاهرة يرتبان لاستقطاب تمويل لعلاج الفقراء السودانيين بمصر»، 9 كانون الثاني/يناير 2025.

93. الصندوق القومي للتأمين الصحي في السودان، «التأمين الصحي يوزع أدوية بـ 650 ألف دولار عبر شراكة مع جايكا»، 4 آذار/مارس 2025.

94. الصندوق القومي للتأمين الصحي في السودان، «الصندوق القومي للتأمين الصحي يعلن انطلاق خدمات التأمين الصحي في المرحلة الثالثة لتغطية الريف»، 16 آذار/مارس 2025.

95. الصندوق القومي للتأمين الصحي في السودان، «وزير الموارد البشرية نستهدف 95% من السكان بالتغطية الصحية الشاملة»، 21 أيلول/سبتمبر 2025.

96. European Commission, «EU and Member States pledge over €522 million to address Sudan crisis», 15 April 2025.

97. وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، «ديوان الزكاة يدشن نظام التحصيل والسداد الإلكتروني ويشيد بجهود وزارة المالية»، 5 أيار/مايو 2025.

98. مفوضية الأمان الاجتماعي والتكافل وخفض الفقر، «تحت شعار تغذية سليمة تعليم أفضل توقيع مذكرة تفاهم لتنفيذ مشروع الوجبة المدرسية بولاية البحر الأحمر محلية سنكات»، 7 كانون الأول/ديسمبر 2025.

99. الإسكوا ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، «الحماية الاجتماعية: واقعٌ وآفاق مراجعة وطنية شاملة للنظام والإصلاحات في الصومال»، قيد الإصدار.

100. International Monetary Fund (IMF), Somalia: 2025 Article IV Consultation and Sixth Review under the Extended Credit Facility Arrangement (IMF Country Report No. 25/01), 2025.

101. Somali National News Agency, «Somalia Launches Baxnaano Phase 2 to Expand Social Protection and Youth Employment», 17 May 2025.

102. المرصد الصومالي للشؤون الإنسانية، «الحكومة الصومالية تعتمد أول سياسة وطنية لهجرة العمالة»، 6 تموز/يوليو 2025.

103. ILO, «National Labour Migration Policy of Somalia», 2025.

104. World Bank Group, «Over 738,000 Somalis to benefit from World Bank supported initiative for jobs, social protection, and climate resilience», 28 October 2025.

105. FTL Somalia, «Somalia and UK launch global roadmap for social protection and peace», 7 November 2025.

106. Sonna News Agency, «Somalia launches Baxnaano Phase 2 to expand social protection and youth employment. Federal Government of Somalia», 17 May 2025.

107. «العراق والأمم المتحدة يعززان الالتزامات الرئيسية لتعزيز الحماية الاجتماعية قبيل القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية»، الأمم المتحدة في العراق، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

108. منظمة العمل الدولية، «حفل إطلاق الحملة الإعلامية الوطنية للتوعية بالضمان الاجتماعي في العراق»، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

109. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، «إطلاق أول مبادرة إعانة متكاملة للأطفال والنساء الحوامل في محافظة المثنى»، 9 كانون الثاني/يناير 2025.

110. الساعة، «إطلاق مشروع الإعانات لدعم النساء الحوامل والأطفال في المثنى»، 8 كانون الثاني/يناير 2025.

111. Iraqi News, Iraq launches initiatives to empower youth and boost entrepreneurship, 28 January 2025.

112. Iraq Business News, «Iraq PM announces $57m to finance Youth Projects», 14 August 2025.

113. John Lee, «Iraq Cabinet to consider National Poverty Reduction Strategy (2025–2029)», 2 July 2025.

114. World Food Programme, «Draft Iraq country strategic plan (2025–2029)», 4 December 2024. Executive Board document WFP/EB.1/2025/7-A/2.

115. Iraq Business News, «WFP Iraq country brief – May 2025», 22 June 2025.

116. WFP, «Iraq», n.d.

117. Amr Salem, «Iraq introduces national housing policy 2025–2030», 14 October 2025.

118. The Arabian Stories, «Oman's SPF announces plan to launch new electronic pension calculator», 6 March 2025.

119. مراسلات مع وزارة التنمية الاجتماعية في عُمان (آب/أغسطس 2025).

120. قانون، «صندوق الحماية الاجتماعية: قرار رقم ر/7/2025 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الحماية الاجتماعية»، 15 حزيران/يونيو 2025.

121. قانون، «مرسوم سلطاني رقم 2025/60 بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم 2023/52 بإصدار قانون الحماية الاجتماعية»، 13 تموز/يوليو 2025.

122. صندوق الحماية الاجتماعية، «عن مزايا»، 2025.

123. قانون، «صندوق الحماية الاجتماعية: قرار رقم ر/9/2025 في شأن سريان أحكام التقاعد للأشخاص ذوي الإعاقة»، 26 آب/أغسطس 2025.

124. وكالة الأنباء العُمانية، «بيانٌ صادرٌ عن ديوان البلاط السُّلطاني»، 11 أيار/مايو 2025.

125. مراسلات مع صندوق الحماية الاجتماعية في عُمان.

126. مراسلات مع وزارة التنمية الاجتماعية في عُمان (آب/أغسطس 2025).

127. وكالة الأنباء العُمانية، «جلالة السُّلطان المعظم يتفضّل فيترأس اجتماع مجلس الوزراء»، 16 أيلول/سبتمبر 2025.

128. قرار بقانون رقم (4) لسنة 2025.

129. القرار الرئاسي رقم (9) لسنة 2025.

130. قرار بقانون رقم (1) لسنة 2019.

131. World Bank Group, «Social Protection Enhancement Project II», n.d.

132. World Bank Group, «Project Information Document (PID)», 12 December 2024.

133. وزارة التنمية الاجتماعية، «تحت رعاية وزارة التنمية.. اليابان وبرنامج الأغذية العالمي يعززان الأمن الغذائي للفلسطينيين»، 20 آب/أغسطس 2025.

134. United Nations Development Programme (UNDP), «Launch of TARABOT Programme phase II –: National Resilience and Development Facility (NRDF)», 27 November 2025.

135. Austrian Development Agency, «TARABOT Palestine II - National Resilience and Development Facility», 2025.

136. الإسكوا، «الموجز السنوي لإصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، 2022»، ص. 70، 2022.

137. يُحسب راتب حساب المعاش للمؤمن عليه وفقاً لحكم المادة 29 من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بموجب القانون رقم 1 لسنة 2022، مع أحكام مختلفة لموظفي القطاع الحكومي وموظفي القطاع الخاص والعاملين لحساب أنفسهم.

138. البوابة القانونية القطرية (الميزان)، قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2025 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم (1) لسنة 2022، المادة 70.

139. البوابة القانونية القطرية (الميزان)، قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2025 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم (1) لسنة 2022، المادة 79.

140. البوابة القانونية القطرية (الميزان)، قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2025 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم (1) لسنة 2022، الفصل الثامن.

141. البوابة القانونية القطرية (الميزان)، قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2025 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم (1) لسنة 2022، المادة 49.

142. The Peninsula, «Amir approves two Cabinet decisions», 26 January 2025.

143. ILO, «Cabinet Decision No. 4 of 2025 Promulgating the Executive Regulations for Law No. 2 of 2022 on Military Retirement», 26 January 2026.

144. Kuwait News Agency, «Kuwait endorses Berlin-Amman Declaration on disability right – Al-Huwaila», 5 April 2025.

145. Gulf News, «Kuwait approves full employment entitlements for female government workers stripped of citizenship», 22 March 2025.

146. Middle East Insurance Review, «Kuwait: Govt implements official end to Afia health insurance scheme», 7 October 2025.

147. وزارة الشؤون الاجتماعية الكويتية، «إطلاق معالي وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د. أمثال هادي الحويلة لبرنامج المساعدات الاجتماعية الإلكتروني»، 5 كانون الثاني/يناير 2025.

148. Grand Pinnacle Tribune, «Kuwait launches digital overhaul of social security registration», 2026.

149. MTV Lebanon, «Salam launches national social development strategy, marking shift toward inclusive governance», 10 October 2025.

150. منصة إنمائية، «لبنان يطلق استراتيجية جديدة للتنمية الاجتماعية برعاية رئيس الوزراء»، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

151. World News Story, «Cowell affirms UK support to Lebanon's social protection systems», 2 October 2025.

152. Xinhua, «Germany pledges 170 mln USD to support Lebanon, urges swift reforms», 26 November 2025.

153. L'orient Le Jour, «Le ministre du Travail promet une nette et rapide amélioration de la couverture de la CNSS», 26 mars 2026.

154. L'orient Le Jour, «Augmentation des frais de radiothérapie pour le traitement du cancer, annonce le directeur de la CNSS», 15 avril 2025.

155. L'orient Le Jour, «La revalorisation de la retraite des enseignants du privé publiée au Journal officiel», 5 avril 2025.

156. المرجع نفسه.

157. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، «كركي: سلفات مالية بقيمة 66 مليار ل.ل. للمستشفيات والأطباء وتحديثات علاجية جديدة»، 2025.

158. National News Agency, «NSSF and ILO Complete Major Digitization Project to Advance Lebanon's New Pension Scheme», 27 October 2025.

159. وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، «السيّد أعلنت تمديد الاستفادة من «برنامج أمان» 5 أشهر ابتداءً من نهاية آذار»، 3 آذار/مارس 2025.

160. وزارة الصحة العامة، «وزارة الصحة العامة تطلق المرحلة الثانية من برنامج «رعاية»»، 19 أيار/مايو 2025.

161. ليبانون ديبايت، «مساعدات نقدية... وزارة الزراعة تطلق مبادرة لدعم صغار المزارعين في الجنوب»، 10 حزيران/يونيو 2025.

162. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، «كركي: 45 مليار ل.ل. مدفوعات جديدة للمستشفيات والأطبّاء»، 2025.

163. L'orient-Le Jour, «La CNSS augmente les cotisations et les allocations familiales», 20 juin 2025.

164. L'orient-Le Jour, «La ministre des Affaires sociales en tournée à Nabatiyé : L'État se tient à vos côtés», 14 juillet 2025.

165. الشروق، «وزيرة لبنانية: 260 ألف متضرر من الحرب الإسرائيلية يتلقون مساعدات نقدية لمدة 6 أشهر»، 9 آب/أغسطس 2025.

166. L'orient-Le Jour, «Handicap : l'État financera désormais le programme d'allocations NDA, annonce Sayed», 27 août 2025.

167. صندوق التأمين الصحي العام، «اجتماع لجنة تفعيل التأمين الصحي ليشمل موظفي القطاع العام بخدمات صندوق التأمين الصحي العام»، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

168. Social Security Fund – Libya, «Launch of the first phase of digital transformation project», 2025.

169. Social Security Fund – Libya, «In a Strategic Move to Enhance the Services of the Social Security Fund, a Comprehensive Networking Project is Launched», 3 July 2025.

170. World Food Programme, WFP Libya Country Brief, 23 March 2025.

171. وكالة الأنباء الليبية (وال). «الدبيبة يعتمد مشروع السجل الاجتماعي الموحد»، 22 حزيران/يونيو 2025.

172. القانون رقم 12 لسنة 2025.

173. القانون رقم 14 لسنة 2025.

174. المرجع نفسه.

175. المرجع نفسه.

176. المرجع نفسه.

177. State Information Service, «PM reviews preparations for 2nd phase of Universal Health Insurance», 30 October 2025.

178. Egypt Today, «Egypt's Social Insurance Authority to increase contribution wages by up to 2,200 LE in 2026», 30 November 2025.

179. Daily News Egypt, «Egypt's cabinet approves automatic registration for universal health insurance», 5 November 2025.

180. The New Arab, «Egypt announces $4 billion social support package ahead of Ramadan», 27 February 2025.

181. جودي محمود، دعم جديد.. وزارة الشؤون الاجتماعية تعلن عن منحة للأطفال من 6 إلى 18 بمناسبة رمضان 2025!، 2025.

182. Daily News Egypt, «Egypt launches EGP 4bn initiative to support 10 million families on ration cards», 18 March 2025.

183. Asharq Al-Awsat, «Egypt Raises Fuel Prices for First Time in 2025», 11 April 2025.

184. محمد الصيفي، «التموين تطلق منظومة «الخصم المباشر» للخبز المدعم في بورسعيد 16 أبريل»، 13 نيسان/أبريل 2025.

185. القانون رقم 14 لسنة 2025.

186. Aya Anwar, «Egypt approves EGP 2.97m payout to support informal workforce», 5 August 2025.

187. المصري اليوم، «منحة 1500 جنيه بمناسبة المولد النبوي 2025.. الفئات المستحقة وطريقة الصرف»، 19 آب/أغسطس 2025.

188. Aya Anwar, «Egypt to pilot cash subsidy scheme, raise wheat procurement price – PM», 17 September 2025.

189. European Commission, «First ever EU-Egypt Summit», 22 October 2025.

190. مجموعة البنك الدولي، «البنك الدولي يعزز التزامه بتنمية رأس المال البشري في المغرب»، 19 آذار/مارس 2025.

191. مجموعة البنك الدولي، «البنك الدولي يدعم التزام المغرب بالنهوض بشبكات الأمان الاجتماعي من أجل التنمية البشرية»، 19 حزيران/يونيو 2025.

192. LesEco.ma, «Protection sociale : la CNSS se transforme pour répondre aux exigences de la réforme», 30 janvier 2025.

193. المرجع نفسه.

194. Lematin.ma, «Pension de vieillesse : entre 600 et 1.000 DH dès 1.320 jours de cotisations (CNSS)», 3 février 2025.

195. Lematin.ma, «CNSS : la feuille de soins électronique opérationnelle dès juin», 3 février 2026.

196. Le 360.ma, «Damancom : après la polémique, la CNSS assouplit ses conditions d'accès», 3 février 2026.

197. Aujourd'hui.ma, «Adoption du projet de loi relatif à l'AMO : Un tournant majeur dans la réforme du système de protection sociale», 10 juillet 2025.

198. المرجع نفسه.

199. Lematin.ma, «La réforme de la gouvernance de la CNSS actée», 3 février 2026.

200. Le360.ma, «Nouvelles règles de la sécurité sociale : le détail des indemnités exonérées», 9 octobre 2025.

201. المملكة المغربية، «الجريدة الرسمية عدد 7443»، 2025.

202. Industries.ma, «Le Maroc revoit le montant des allocations familiales de la CNSS», 23 octobre 2025.

203. Abdelali El Hourri, «Sekkouri va lancer les consultations de réforme du Code du travail», 5 novembre 2025.

204. Adam Fassi Fihri, «Les grandes orientations du PLF2026 approuvées en Conseil des ministres», 19 octobre 2025.

205. المرجع نفسه.

206. مجلس النواب في المملكة المغربية، «مجلس النواب يصادق بالأغلبية على مشروع قانون المالية رقم 50.25 لسنة 2026 في إطار قراءة ثانية»، 5 كانون الأول/ديسمبر 2025.

207. Aujourd'hui.ma, «Adoption du projet de loi relatif à l'AMO : Un tournant majeur dans la réforme du système de protection sociale», 10 juillet 2025.

208. المرجع نفسه.

209. Lesinfos.ma, «Bourses étudiantes: nouvelles règles, nouvelles priorités», 24 juillet 2025.

210. المرجع نفسه.

211. Mounia Senhaji, «Aides sociales : ce qui change pour les familles dès la fin novembre», 27 novembre 2025.

212. Adam Fassi Fihri, «Les grandes orientations du PLF2026 approuvées en Conseil des ministres», 19 octobre 2025.

213. MAP, «La Chambre des représentants adopte à la majorité le PLF 2026», 14 novembre 2025.

214. المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، «التأمينات الاجتماعية تطلق رقمها الموحد الجديد (199044) للارتقاء بتجربة مستفيديها وتسهيل الوصول لخدمة العملاء»، 3 أيلول/سبتمبر 2025.

215. وكالة الأنباء السعودية (واس)، «خادم الحرمين الشريفين بناءً على ما عرضه سمو ولي العهد يوجه بصرف أكثر من ثلاثة مليارات ريال معونة شهر رمضان لمستفيدي الضمان الاجتماعي»، 2 كانون الأول/ديسمبر 2025.

216. الإسكوا، «الموجز السنوي لإصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، 2022»، ص. 74، 2022.

217. وكالة الأنباء السعودية (واس)، «خادم الحرمين الشريفين يوجه بناءً على ما رفعه سمو ولي العهد بتمديد العمل ببرنامج حساب المواطن والدعم الإضافي للمستفيدين لعام كامل»، 2 كانون الأول/ديسمبر 2025.

218. حساب المواطن، «تفاصيل الدفعة الـ 97 | 3 مليار ريال لـ 9.8 مليون مستفيد وتابع شملهم الدعم في برنامج #حساب_المواطن لشهر ديسمبر»، 10 كانون الأول/ديسمبر 2025.

219. مراسلات مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (أيلول/سبتمبر 2025).

220. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، «نائب الوزير للعمل يزور عيادات التمكين بالرياض»، 26 حزيران/يونيو 2025.

221. Joint Decree No. 00173 of 26 February.

222. Agence Mauritanienne d'information, «La ministre de l'Action sociale présente les grandes lignes de la stratégie nationale de protection sociale 2025-2030», 2 juillet 2025.

223. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، «الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في موريتانيا 2025-2035»، قيد الإصدار.

224. Decree No. 2025-004 of 20 January 2025.

225. الصندوق الوطني للتضامن الصحي (كناس). «الصندوق الوطني للتضامن الصحي والوكالة الرقمية للدولة يوقعان اتفاقية شراكة استراتيجية لدعم التحول الرقمي في الحماية الاجتماعية» 15 تموز/يوليو 2025.

226. Agence Mauritanienne d'information, «Lancement d'un programme spécial de transferts monétaires en faveur des familles d'enfants handicapés», 13 juin 2025.

227. Agence Mauritanienne d'information, «Taazour et l'UNICEF annoncent le lancement officiel de leur partenariat pour une protection sociale inclusive des enfants», 1 août 2025.

228. Agence Mauritanienne d'information, «Taazour annonce le lancement d'une nouvelle phase du registre social», 4 septembre 2025.

229. المرجع نفسه.

230. World Bank Group, «World Bank Supports Mauritania's Reforms to Drive Inclusive and Sustainable Growth», 26 November 2025.

231. World Bank Group – International Development Association, «Project appraisal document on a proposed grant in the amount of US$20 million to the united nations development programme (UNDP) for a Yemen financial market infrastructure and inclusion project», 22 May 2025.

توثّق سلسلة «الموجز السنوي لإصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية» في إصدارها الرابع هذا ما مجموعه 183 تطوّراً من التطوّرات في سياسات الحماية الاجتماعية أو برامجها، وهو أعلى رقم تُسجِّله السلسلة منذ إطلاقها. وقد استُخدمت في تجميع هذه التطوّرات وسائل ومصادر متنوّعة، منها الرصد المؤتمت للأخبار والمدخلات المباشرة من صانعي السياسات في الدول الأعضاء في الإسكوا.

وتلاحظ بعض الاتجاهات في الموجز السنوي لهذا العام. حيث يتزايد الاهتمام بموضوع تعبئة الموارد المحلية المستدامة كأولوية لدى صانعي السياسات في المنطقة العربية. أما تدابير الاستجابة للصدمات فلا تزال تشكّل عنصراً هاماً في نُظُم الحماية الاجتماعية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، لكنّ حصتها من مجمل تطوّرات الحماية الاجتماعية تستمر في الانخفاض. كما يتزايد عدد البلدان التي تعزّز نُظُم الحماية الاجتماعية لديها من خلال استحداث تدابير أو إعطاء الأولوية لتدابير إدماج المستفيدين من المساعدة الاجتماعية في سوق العمل أو إدماجهم الاقتصادي.

2600012A